

C 91/4

إستعراض

البرامج الميدانية

١٩٩٠ - ١٩٩١



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

**C 91/4**

يوليو/تموز ١٩٩١

الدورة السادسة والعشرون  
٩ - ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩١

إستعراض  
البرامج الميدانية  
١٩٩٠ - ١٩٩١

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
روما ، ١٩٩١

## بيان المحتويات

الصفحة

xi	مقدمة المدير العام
xvii	الموجز
1	الفصل الأول - استعراض انتقائي للسياسات
3	مقدمة
4	استعراض عمل المنظمة يبلط الأضواء على موضوعات البرامج الميدانية
7	الف - قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة
9	دور المنسق المقيم والتعاون فيما بين المكاتب القطرية
11	اللامركزية وتفويض السلطات
12	إسداء المشورة بشأن السياسات والتحليل القطاعي/ شبه القطاعي، وتعزيز الدعم الفنى
14	نحو منهج برامجي
16	ثلاثة مجالات مختارة للتركيز
20	بناء القدرات القطرية والاتجاه نحو التنفيذ القطري
23	باء - قرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم
25	الاطار الرئيسى

- 72 استخدام الخبراء الاستشاريين
- 73 المدخلات من البلدان النامية
- 75 دال - نشاطات دعم الاستثمار
- 76 برنامج التعاون بين المنظمة والبنك الدولي
- 77 برنامج دعم الاستثمار
- 79 الصلات بين المساعدات الفنية والاستثمار
- 80 استخدام برنامج التعاون الفني للنهوض  
بالاستثمار
- 81 التدريب العملى على تقنيات مركز  
الاستثمار فى اعداد المشروعات
- 81 هاء - استعراض البرامج الميدانية من جانب  
اللجان الفنية التابعة لمجلس المنظمة
- 82 لجنة الزراعة
- 84 لجنة مصايد الاسماك
- 86 لجنة الغابات
- 87 لجنة الامن الغذائى العالمى
- 89 الفصل الثالث - تقييم المشروعات الميدانية
- 91 المقدمة
- 93 الجزء الاول - ملخص تقارير التقييم للفترة  
١٩٨٩-١٩٩٠

## المصفحة

30	تقييم اولى للعناصر الرئيسية الثلاثة
34	الاجراءات الانتقالية والرصد
35	بعض الاستنتاجات - والمتابعة
39	الفصل الثانى - الاتجاهات الحالية والتوقعات
41	نظرة عامة
42	الف - اتجاهات الانفاق
45	مشروعات برنامج الامم المتحدة الانمائى
47	برامج حسابات الامانة
52	برنامج التعاون الفنى
53	حملة التحرر من الجوع/ العمل من اجل التنمية
54	دعم برنامج الاغذية العالمى
55	باء - الفئات الرئيسية للبرامج الميدانية
55	التوزيع الجغرافى للمشروعات الميدانية
57	المجالات الرئيسية لتقديم المساعدات
70	جيم - العناصر الرئيسية للمشروعات
70	العناصر الرئيسية للانفاق من خارج الميزانية على المشروعات الميدانية فى عام ١٩٩٠

## المفحة

- الملحق ١: قائمة بمشروعات برنامج التعاون الفني  
التي جرى استعراضها (١٩٨٦-١٩٩٠) 153
- الملحق ٢: ملامح العينة التي اختيرت للاستعراض  
من مشروعات برنامج التعاون الفني  
(١٩٨٦-١٩٩٠) 156
- الملحق ٣: موجز الاستعراض المكتبي لعدد مختار  
من مشروعات برنامج التعاون الفني 159
- الفصل الرابع - الجوانب المتعلقة بالتنمية القابلة  
للاستمرار وحماية البيئة في البرامج الميدانية للمنظمة 169
- مقدمة 171
- التفاعل بين البرنامج العادي والبرامج  
الميدانية في النهوض بالتنمية البيئية  
والقابلة للاستمرار 172
- الف - زيادة التركيز على الجوانب المتعلقة  
بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار 174
- الاتجاهات في تمويل صيانة البيئة 176
- باء - عمليات التكيف التي أجريت مؤخرا في  
المنظمة لتعزيز الجوانب المتعلقة  
بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار  
في المشروعات الميدانية 179
- اجراءات تقدير التأثيرات البيئية 179
- تدريب العاملين على اجراءات تقدير  
التأثيرات البيئية 181
- فريق المهمات المعنى بتعزيز الجوانب  
المرتبطة بالتنمية القابلة للاستمرار  
وحماية البيئة في البرامج الميدانية  
للمنظمة 182

## المفحة

94	الف - أعمال التقييم : البعثات والتقارير
96	باء - تقييم نوعية تقارير التقييم
100	جيم - تقييم تصميم المشروعات وتنفيذها ونتائجها (موجز نتائج البحوث)
107	دال - مراعاة القابلية للاستمرار
112	هاء - الخلاصة
113	الجزء الثانى - استعراض برنامج التعاون الفنى فى المنظمة (١٩٨٦-١٩٩٠)
113	الف - نظرة تاريخية عامة
113	انشاء برنامج التعاون الفنى واهدافه وطبيعته
118	باء - اطار واداء برنامج التعاون الفنى (١٩٨٦-١٩٩٠)
120	الاتجاهات الحديثة فى عمليات برنامج التعاون الفنى (١٩٨٦-١٩٩٠)
129	جيم - الاستعراض المكتبى لعينة مختارة من مشروعات برنامج التعاون الفنى (١٩٨٦-١٩٩٠)
129	ملاح العينة المختارة ومنهجية الاستعراض المكتبى
130	ملخص نتائج الاستعراض المكتبى
148	دال - الاستنتاجات
151	اقتراحات من أجل التحسين

## الإشكال

## الصفحة

40	اتجاهات الحجم الحقيقي للتعاون الفنى	١-٢
40	مخصصات المنظمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائى، وحجم انفاق البرنامج والمنظمة على المشروعات فى الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠	٢-٢
48	التطورات الحديثة فى برامج حسابات الأمانة	٣-٢
56	توزيع المصروفات على المشروعات الميدانية التى نفذتها المنظمة	٤-٢
57	تصنيف المصروفات من خارج الميزانية على المشروعات الميدانية فى ١٩٩٠ (مشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائى/ المنظمة وحسابات الأمانة)	٥-٢
71	الانفاق على مشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائى/ المنظمة فى ١٩٨٤ و ١٩٨٦ و ١٩٨٨ و ١٩٩٠	٦-٢
75	المشروعات المعانة من مركز الاستثمار والتى ووفق على تمويلها فى الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠	٧-٢
121	النسبة المئوية لتوزيع الموافقات على مشروعات برنامج التعاون الفنى بحسب الفئات (١٩٨٦-١٩٩٠)	١-٣
131	التوزيع الوظيفى لمشروعات برنامج التعاون الفنى، عينة من ١٩٨٦-١٩٩٠ بالمقارنة بنتائج ١٩٨٥	٢-٣

- جيم - اعتبارات القابلية للاستمرار وحماية  
البيئة في البرامج الميدانية في  
قطاع الغابات ومصايد الأسماك، وفي  
اعداد المشروعات الاستثماري  
186
- الجوانب ذات الصلة في برامج الغابات  
187
- مواجهة التحديات في برامج مصايد  
الأسماك  
193
- ادماج حماية البيئة والقابلية  
للاستمرار في أعمال المنظمة في مجال  
الاعداد للاستثمار  
200
- المرفق الإحصائي  
205

## مقدمة المدير العام

يزود استعراض البرامج الميدانية المؤتمر بوصف شامل يتناول الأنشطة الميدانية المكثفة والمتنوعة التي تنهض المنظمة باعبائها، وتحليل الاتجاهات والسمات الرئيسية التي تتميز بها تلك الأنشطة. ويعدّ استعراض، بالإضافة الى ذلك، على تقييم موضوعى وصريح الأداء مشروعات المنظمة الميدانية بهدف تحفيز المداولات بشأنها واستخلاص الدروس التي تفرزها للاستعانة بها فى المستقبل. ولما كانت العمليات الميدانية مرتبطة على نحو وثيق بما تنجزه المنظمة من أعمال فى اطار برنامجها العادى، فان الضرورة تستدعى النظر فى هذه الوثيقة فى ضوء استعراض البرنامج العادى ١٩٩٠-١٩٩١ والخطة الجديدة متوسطة الأجل.

وبهذه المناسبة، جرى توسيع نطاق الاستعراض ومحتواه بحيث أصبح يغطى جوانب مختارة تتصل بالسياسات التى تؤثر على العمليات الميدانية للمنظمة. وهذا اجراء يتجاوب مع توصيات المؤتمر فى دورته الأخيرة (الدورة الخامسة والعشرون)، حيث ارتأت تلك التوصيات ضرورة اطلاق المجلس والمؤتمر بانتظام على السياسات المتعلقة بالبرنامج الميدانى وتأثيراتها على توجهات الأنشطة الميدانية فى المستقبل. واذا أضفنا هذا الجانب المتصل بشؤون السياسات الى الجوانب الوصفية والتحليلية التى يتضمنها الاستعراض عادة، فاننى على ثقة من أن المؤتمر سيجد فى تحليل السياسات هذا قد جعل من الوثيقة التى بين ايدينا وثيقة شاملة ومتكاملة بحق.

وعلى نحو ما سوف يتضح من الفصل الأول، طرأ تغيير كبير على السياسات التى توجه البرامج الميدانية فى المنظمة خلال السنوات الأخيرة. اذ أن هنالك أولا وقبل كل شيء التأثير الناجم عن استعراض ١٩٨٩ لبعض الجوانب المتعلقة بأهداف المنظمة وعملياتها، ذلك الاستعراض الذى أسفر فيما بعد عن قرار المؤتمر رقم ٨٩/١٠. ويحتوى القرار الذى أشرت اليه على أحكام ترتبت عليها نتائج غاية فى الأهمية من حيث محتوى النشاطات الميدانية وأساليب ادارتها.

وقد شدد استعراض ١٩٨٩، كما يلاحظ ذلك فى الفصل الأول من هذه الوثيقة، على العديد من الموضوعات التى أشيرت فيما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من قرارات مؤخرا بصدد الأنشطة التنفيذية، التى تلعب المنظمة وما زالت دورا نشيطا فى متابعتها، ومن بين الموضوعات ذات الصلة بالسياسات ما له علاقة مباشرة بالمجالات التى رسخت المنظمة، ضمن نطاق المنظومة، دورها القيادى فيها. وتشمل تلك

تنفذها المنظمة ومدى شموليتها، مستويات قياسية كما هو موضح في الفصل الثانی. وأنى متأكد من أن المؤتمر سيرحب كثيرا بهذا التوسع الذى شمل النشاطات الميدانية للمنظمة خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما، فى مواجهة المشكلات الصعبة لسوء التغذية والجوع وحتى المجاعات التى مازالت منتشرة فى العديد من انحاء العالم، بخاصة فى أفريقيا حيث توجه المنظمة زهاء نصف مساعداتها الفنية\*

كذلك شملت الزيادة الملموسة فى مستوى الأنشطة البرامج التى يمولها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والبرامج المنفذة بتمويل من مختلف حسابات الأمانة، ومن برنامج التعاون الفنى. فقد تجاوز المستوى الشامل للانفاق السنوى على البرامج الميدانية لأول مرة مبلغ ٤٠٠ مليون دولار خصصت لما يزيد على ٣٠٠ مشروع فى ١٤٠ بلدا\*

ولجهة ما يختص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، سيكون من الأهمية بمكان أن يسمح وضع الترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم موضع التنفيذ المنظمة على الاستمرار فى وضع رأسالها التشغيلى الشمين بالكامل تحت تصرف البلدان النامية الأعضاء. ولن ادخر جهدا فى السعى لضمان ذلك. أما البرامج الممولة من حسابات الأمانة، فستواصل المنظمة توجيه نشاطاتها نحو المجالات ذات الأولوية بالنسبة للجهات المستفيدة والمتبرعة على السواء، وفى اطار برامج العمل الخاصة والبرامج المتصلة بها فى المنظمة حيثما أمكن. وعلى الرغم من المعوقات المالية التى اشرت إليها، سنبدل كل جهد ممكن لتلبية الحجم المتزايد من الطلبات المستوفية للشروط التى تتلقاها المنظمة للحصول على مساعدة برنامج التعاون الفنى\*

ولدى الاطلاع على الأنشطة الميدانية خلال هذه الفترة المالية، أرى أن الشعور بالاعتزاز سينتاب البلدان الأعضاء ازاء الاستجابة السريعة فى مواجهة آفة ذبابة الدودة الطزونية فى شمال أفريقيا، بفضل الدعم السخي من جانب الجهات المتبرعة الثنائية والدولية. ومما يبعث على الارتياح بوجه خاص ان تزول فى الوقت الراهن الأخطار الناجمة عن غزوات الجراد الصحراوى والجنادب التى كانت تهدد المحاصيل وتزول بالتالى الأعباء التى اشقلت الفترة المالية السابقة، بفضل المساعدات التى قدمتها المنظمة الى الحكومات الأعضاء لمكافحة هذه الآفة من خلال مركز الطوارئ لمكافحة الجراد الصحراوى. كذلك، بودى الإشارة الى الأنشطة ذات الفعالية العالية فى اعداد الاستثمارات لمركز الاستثمار فى المنظمة، حيث استطاعت أن ترفع مستوى الاستثمارات فى البلدان النامية فى القطاعات التى تقع ضمن اختصاصات المنظمة الى ما يقارب نحو ٢٥ مليار دولار سنويا\*

المجالات الارتقاء بمستوى القدرات القطرية من خلال البرامج الميدانية حيث استطاعت احرار تقدم فعلى وواضح المعالم، وما يتصل بذلك من دعم لمناهج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. كذلك تدلل وثائق أخرى معروضة على هذا المؤتمر على أن المنظمة نشيطة فى ادماج احتياجات النساء فى الانشطة الانمائية فى الميدان وفى نشاطات البرنامج العادى على حد سواء، وفى الاتجاه نحو توثيق عرى الروابط القائمة مع المنظمات غير الحكومية. وفى المجال المهم للتنسيق الميدانى، يتعاون ممثلو المنظمة تعاونا وثيقا مع نظرائهم فى الميدان، وعلى وجه الخصوص مع المنسقين المقيمين. وهذه الجوانب، بالاضافة الى الموضوعات المتصلة بالسياسات التى يناقشها هذا الفصل، هى من بين ما تمنحه المنظمة اولوية الآن وفى المستقبل.

وهناك جزء مهم من استعراض السياسات مكرس للترتيبات اللاحقة لتكليف الدعم التى يمددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي اقترتها مؤخرا الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس ادارة البرنامج. ولقد أبدت اهتماما واضحا بهذه الترتيبات منذ البداية لاننى مقتنع بما قد يكون لها من تأثيرات أساسية على مستقبل التعاون متعدد الاطراف فى منظومة الأمم المتحدة. وفى حين يحتوى هذا الفصل على تقييم أولي لما ستسفر عنه هذه الترتيبات الجديدة من نتائج، بما فى ذلك محتواها من زاوية السياسات، فان ضميمه هذه الوثيقة تحتوى على معلومات مفصلة بخصوص وضع هذه الترتيبات موضع التطبيق من قبل المنظمة ومدى تأثيراتها المحتملة على نشاطاتها.

وشمة نقطة أخرى تظهر من خلال تقييم هذه الموضوعات المتصلة بالسياسات والاولويات والاليات الجديدة، هى الضرورة بل والضرورة الملحة لأن تكون المنظمة فى وضع يسمح لها بالمساهمة ماديا فى تحقيق ذلك على اكمل وجه، ولاسيما من خلال برنامجها العادى من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، فان العجز المالى الذى فرض على المنظمة على امتداد عدد من الفترات المالية السابقة، والشكوك المرتبطة بمثل هذا الوضع فيما يخص الموارد اللازمة لبرنامج العمل والميزانية، قد يعرض للفشل قدرة المنظمة على بلوغ هذا الهدف. وهذا أمر يستوجب أقصى قدر ممكن من اهتمام المؤتمر.

ويأتى البحث فى الترتيبات الجديدة وموضوعات السياسات فى الفصل الأول من هذه الوثيقة فى وقت وصل فيه حجم البرامج الميدانية التى

تتعلق بالغابات ومصايد الأسماك وفى الأعداد للاستثمارات. ولا بد من النظر فى هذه المعلومات فى إطار المقترحات المعروضة على المؤتمر بوضع إطار دولى لبرنامج تعاونى للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار.

لقد كانت وشيقة استعراض البرامج الميدانية، روما، من الوثائق الأساسية والمهمة التى تقدم الى مؤتمر المنظمة. واننى اعتقد بأن هذا الطبعة الموسعة تلبي على نحو كامل رغبات المؤتمر، فى دورته الخامسة والعشرين بأدخال المزيد من التحسينات عليها.

وأخيراً، فاننى اتطلع الى أن تكون مداوالات المؤتمر نشطة ومرشدة على نحو بناء بخصوص الموضوعات الأساسية والقضايا التى يطرحها هذا الاستعراض.

ادوار روما

لديكم  
لديكم

المدير العام

وبالإضافة الى استعراض السياسات، تتميز هذه الطبعة من استعراض البرامج الميدانية بممة مبتكرة بتقديم موجز فى نهاية الفصل الثانى عن المناقشات التى تدور فى اطار اللجان الفنية للمنظمة بشأن العمليات الميدانية. وتؤكد هذه المناقشات التى تستند الى الوثائق المناسبة المقدمة الى كل لجنة، على أهمية توافر منهج عملى وواقعى يحدد تعاون المنظمة فى قطاعات محددة، بما فى ذلك التخطيط الدقيق لانشطة التشجيع على التنفيذ القطرى للمشروعات.

ويحتوى الفصل الثالث، وهو يركز كالعادة على الجزء الخاص بالاداء والتقييم، على دراسة ومناقشة صريحة للمشروعات، استنادا الى النتائج التفصيلية التى تمخض عنها برنامج المنظمة الخاص بتقييم المشروعات الميدانية. وتواصل ادارة التقييم فى المنظمة تعزيز قدراتها ونقلها فى هذا الميدان، وسيلاحظ فى هذه المناسبة أنه جرى توثيق النتائج التى توصلت اليها بعثات التقييم فيما يخص زهاء ٢٠٠ مشروع، بغية استخلاص مؤشرات عن كفاءة المشروعات الميدانية ومدى فعاليتها. كذلك أرحب بالجهود المبذولة لتقييم مدى قابلية نتائج المشروعات للاستمرار، وهو عامل أساس فى تحديد الخطوة الحاسمة لنجاح تلك المشروعات.

وأرى أن افراد الفصل الخاص بالتقييم حيزا كبيرا لاستعراض مشروعات برنامج التعاون الفنى من قبل ادارة التقييم أمر مهم وجاء فى وقته المناسب تماما. اذ بالإضافة الى تقديم موجز بالاهداف وتطور العمليات فى اطار هذا البرنامج، فإن الاستعراض المكتتبى لثمانية وخمسين مشروعا مستكملا يقدم دليلا واضحا عن مدى فائدة وفعالية النشاطات الجارية، كما انه بمثابة مؤشر يحدد المجالات التى يمكن ادخال تحسينات عليها. واننى أتطلع الى ما ستثمر عنه مناقشات المؤتمر بشأن هذا المجال من مجالات المساعدة الميدانية التى تقدمها المنظمة، وهو مجال ذو قيمة حيوية وكبيرة، وان كان محدود النطاق.

ويشكل الموضوع الذى يعالجه الفصل الرابع عن حماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، مجالا حيويا من مجالات التركيز بالنسبة الى المنظمة - فهو موضوع مشترك بين جميع البرامج الميدانية الرئيسية. وقد توجهت المنظمة بثبات منذ المؤتمر السابق نحو زيادة التركيز على الجوانب المتعلقة بالبيئة وبالتنمية القابلة للاستمرار، وبصورة خاصة، فى مرحلة المياغة والتمميم. وبالإضافة الى تقديم كشف شامل بالتدابير المتخذة لبلوغ هذا الهدف، فإن هذا الفصل يوضح أيضا ضخامة الاعتبارات التى ادمجت حتى الآن فى برامج مهمة

الموجز

## استعراض انتقائى للسياسات

يستجيب استعراض السياسات لرغبات المؤتمر فى دورته الخامسة والعشرين الذى دعا الى اجراء مناقشة فى الاجهزة الرئاسية للسياسات التى تؤثر فى البرامج الميدانية الجارية للمنظمة، وبصفة خاصة لتوجيهها فى المستقبل. ويشمل الاستعراض السياسات التى حددها استعراض ١٩٨٩ لبعض الجوانب المتعلقة بأهداف المنظمة وعملياتها، طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١١/٤٤، وفى سياق الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

أما "الموضوعات" النابعة من استعراض المنظمة، فتتضمن، الحاجة الى تعزيز المكاتب القطرية للمنظمة وتفويض المزيد من السلطات الى العمل الميدانى، وزيادة التأكيد على دور المشاورة فى السياسات وأنشطة الاستعراض القطاعية، ووضع مناهج تستجيب لطبيعة البرامج بصورة متزايدة بحيث تؤخذ فى الاعتبار المزايا المقارنة للمنظمة عند اختيار الأنشطة الجديدة، وتوحيد المعايير وتعزيز رصد العمليات الميدانية ومراقبة تنفيذها.

وتشبه هذه الموضوعات والتوجهات، بل وتتطابق فى كثير من الحالات، مع تلك التى ألمح اليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٤٤ الذى يؤكد أيضا وبصفة خاصة ضرورة اتباع منهج تتولى الحكومة توجيهه فى مجال التنسيق الميدانى، وتشجيع التنفيذ القطرى للمساعدة الفنية للمنظومة. وتتضمن مجالات التأكيد تقديم المزيد من الدعم للمناهج القائمة على التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، وادراج مفهوم اشراك المرأة فى التنمية فى جميع البرامج الميدانية، وزيادة الالتحام مع عمل المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات القاعدة الشعبية والمجتمع المحلى. وقد أتت المنظمة هذه التوجهات فى عملها الميدانى بصورة منسقة، وغالبا ما لعبت دورا قياديا داخل المنظومة. وتبذل المنظمة نشاطا فى متابعة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١١/٤٤، بالتعاون الوثيق مع مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى.

ان القرار الذى اتخذته أخيرا مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بشأن الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم (القرار ٢٢/٩١) يتضمن آشارا واضحة فى مجال السياسات بالنسبة لأنشطة المنظمة التى يمولها البرنامج. فالترتيبات الجديدة، وهى معقدة وسوف تتطلب قدرا كبيرا من الشرح أو التدريب بغية تنفيذها بنجاح، ستتيح للمنظمة (وغيرها من

الشمائينات، رغم أن نصيب المنظمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي مازال آخذاً في التناقص. وسوف تتوقف توقعات المستقبل على تطبيق الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمستعرضة في الفصل الأول.

أما بالنسبة لحسابات الأمانة، فقد زادت البرامج التعاونية بين المنظمة والحكومات، بينما ظلت حسابات الأمانة الأحادية ثابتة، إذ ارتبطت نمو المشروعات بخطط الاستثمار. وقد اجتذب برنامج استثمار الدودة الحلزونية تمويلاً ضخماً، بينما تضاءلت عمليات المنظمة في مجال مكافحة الجراد بسبب تناقص الخطر الذي يمثله الجراد والجنادب. وأرشفعت نفقات برنامج التعاون الفني بصورة كبيرة في عام ١٩٩٠ - فوعلت إلى نحو ٩ في المائة من تسليم البرنامج الميداني.

وتجاوزت الميزانيات الكلية للمشروعات الميدانية في الفترة المالية ٢٠٢ مليار دولار لنحو ٢ ٣٠٠ مشروع في ١٤٠ بلداً ومنطقة. وكان نحو ٤٦ في المائة من جميع الأنشطة في أفريقيا. وبينما استمرت برامج إنتاج وتحسين المحاصيل في التمتع بالاهتمام المتضائل (٢٢ في المائة من جميع الأنشطة) تحقق ارتفاع في أنشطة الحراثة (التي بلغت حالياً ١٩ في المائة) وفي أعمال التخطيط والسياسات في إطار جميع البرامج الفنية والاقتصادية.

وما زالت الخبرة، التي تتخذ صورة الخبراء والخبراء الاستشاريين، تمثل أكبر عنصر من عناصر المشروعات (٥٧ في المائة)، يليها عنصر المعدات (٢٠ في المائة). واستمر عنصر التدريب في توسعه المطرد (الذي بلغ الآن ١٥ في المائة). وبينما تحقق تقدم كبير في استغلال طاقات البلدان النامية في توفير العاملين والإدارة للمشروعات الميدانية، وفي تخصيص المنح الدراسية، فلم يتحقق مثل هذا التقدم بالنسبة لشراء المعدات.

واستمرت أنشطة مركز الاستثمار على مستواها المرتفع في الفترة المالية، إذ تمت الموافقة على نحو ٣٨ مشروعاً استثمارياً أعدها المركز في عام ١٩٩٠، باستثمارات زاد مجموعها على ٢٥ مليار دولار. وما زال معظم هذا العمل يجري بالتعاون مع البنك الدولي، ولكن أنشطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية تحتل جانباً بارزاً هي الأخرى.

وقامت جميع اللجان الفنية بالمنظمة (لجنة الزراعة، ولجنة الغابات، ولجنة مصايد الأسماك، ولجنة الأمن الغذائي) باستعراض

الوكالات الكبيرة) مرفقين جديدين للتمويل، سيساعدان على (١) زيادة تدعيم الاتجاه نحو زيادة العمل على مستوى البرامج في الميدان، (٢) وانشاء قنائة يمكن أن يكتب لها النجاح لتسديد نفقات الدعم الفنى للمشروعات المنفذة قطريا.

وينص القرار أيضا على سداد نفقات الدعم الادارى والتشغيلي للمشروعات، لكن تنفيذ هذا ينبغي أن يتجنب اسلوب التفاوض بشأن كل مشروع بعينه، وهو اسلوب باهظ التكاليف. ويتمثل أحد الجوانب المهمة للترتيبات الجديدة فى ضرورة تقديم موارد "مقابلة" من ميزانية البرنامج العادى للمنظمة، وهو أمر يقتضى بحثه بعناية.

وقد اضطلعت المنظمة بالدور الرئيسى فى المنهج المشترك بين الوكالات لاعداد هذه الترتيبات، وهى تعترزم مواصلة هذا المنهج فى تنفيذها - الى جانب العملية الاستشارية مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى. واذا كان الاستعراض يتضمن تقييما تمهيدا للترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم، فان ضميمة هذه الوثيقة تتضمن تحليلا أشمل لها.

#### الاتجاهات الحالية والتوقعات

بلغ حجم مصروفات البرنامج الميدانى للمنظمة مستويات قياسية بالأسعار الجارية فى الفترة المالية، إذ بلغ المجموع الكلى للتسليم نحو ٤٠٧ ملايين دولار عام ١٩٩٠ (فى مقابل ٢٥٨ مليون دولار عام ١٩٨٩). ويعتبر هذا المجموع من حيث القيمة الحقيقية مساويا تقريبا للمستويات العالية التى تحققت فى أوائل الثمانينات.

وحققت جميع البرامج الرئيسية نموا فى نفس الفترة. فزاد التسليم المشترك من جانب المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى حتى وصل الى رقم قياسى هو ١٧٦ مليون دولار (مقابل ١٦٤ مليون دولار عام ١٩٨٩). ووصلت قيمة تسليمات حسابات الأمانة الى ١٩٥ مليون دولار بما فى ذلك الالتزامات غير الممددة. وبلغت تسليمات برنامج التعاون الفنى ٣٦ مليون دولار (مقابل ٣٠ مليون دولار). والتوقعات بالنسبة للسنوات المقبلة مشجعة الى حد كبير، إذ انها تقوم على أساس المستوى الحالى أو الموافقات بالنسبة لجميع البرامج.

وكانت مصروفات المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى تعكس الزيادة المطردة فى المساهمات التطوعية للبرنامج منذ منتصف

تؤثر على القابلية للاستمرار، أي البيئة المتصلة بالسياسات والمؤسسات التي تنفذ المشروعات بظلمها. ويتضمن القسم الثاني وصفا لبرنامج التعاون الفني، واستعراضا مكتبيا لإداء ونتائج ٥٨ مشروعا مختارا من مشروعات ذلك البرنامج. وقد أخضع البرنامج للتقييم الخارجى مرتين، وترتب على ذلك صقل بعض جوانبه، بغرض الاستمرار فى تحسين عملياته وضمان جدواه.

وتشكل المشروعات الـ ٥٨ التى وقع عليها الاختيار لاستعراضها مكتبيا عينة نموذجية تمثل أنشطة برنامج التعاون الفنى. وقد وجد أن جميع المشروعات تعكس الأولويات التى حددتها المنظمة، وتلتزم بوجه عام بمعايير برنامج التعاون الفنى. وتبين أن الموافقات تصدر بسرعة فى معظم الحالات، كما ظهر أن تصميم مشروعات البرنامج أفضل من مثيله فى إطار البرامج الأخرى، وكان تقييم التنفيذ ايجابيا فى أكثر من ٩٠ فى المائة من الحالات. كذلك تبين أن متابعة المشروعات جيدة أو مرضية فى أكثر من ٨٠ فى المائة من الحالات التى شملت التقارير الخاصة بها معلومات عن المتابعة.

ويؤكد الاستعراض بوجه عام أن برنامج التعاون الفنى يؤدي المهام التى انشء من أجلها من خلال ارتباطها الوثيق بنشاطات البرنامج العادى والبرامج الميدانية فى المنظمة، أى أن عملياته تنتم بالفعالية، وأن الحكومات المتلقية تقدره تقديرا عاليا. وقد تم فى الوقت نفسه تحديد المجالات التى تحتاج الى مزيد من التحسين، بما فى ذلك الحاجة الى تحسين متابعة النتائج، ونشر المعلومات الخاصة بالبرنامج على نطاق أوسع، وتحسين تخطيط الأعمال، وتوضيح فئات المشروعات من حيث المعايير والمهام الخاصة بكل منها.

#### الجوانب المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة فى البرامج الميدانية للمنظمة

على الرغم من أن أعمال المنظمة المتصلة بحماية البيئة وتعزيز التنمية القابلة للاستمرار فى مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك قائمة منذ أمد طويل. فقد ازداد التركيز فى الفترة الأخيرة على تلك الجوانب من المشروعات الميدانية، وخاصة فى مرحلة تصميم المشروعات. ويجرى الآن التشديد على هذه القضايا فى أعمال المشورة المتعلقة بالسياسات وتخطيط البرامج على المستوى القطرى. وقد أعطى مؤتمر دن بوش المشترك بين المنظمة وهولندا الذى عقد فى أبريل/نيسان ١٩٩١ دفعة قوية لهذه العملية، وصاغ معالم إطار برنامج تعاونى دولى للزراعة القابلة للاستمرار، قد تكون له كثير من الأنشطة الميدانية فى المستقبل (تتضمن الوثيقة C 91/30 مقترحات فى هذا الشأن).

العمليات الميدانية في قطاعاتها اثناء الفترة المالية. واشمرت هذه المناقشات لنتائج مفيدة وبعض التوصيات العملية الخاصة بالعمل الميدانى فى المستقبل فى المجالات القطاعية المختلفة. وسوف يستمر استعراض مناقشة الأنشطة الميدانية من قبل هذه اللجان.

### تقدير المشروعات الميدانية

ينقسم هذا الفصل - فى هذه الطبعة - الى قسمين. يتضمن القسم الاول الموجز التحليلي الذى دأبت ادارة التقييم على اعداده استنادا الى النتائج التى تتوصل اليها بعثات التقييم. والقسم الثانى الذى يعنى ببرنامج التعاون الفنى، بناء على استعراض مكتبى لعينة من المشروعات المنتقاة.

وقد استمرت ادارة التقييم بالمنظمة فى تعزيز دعمها لعدد متزايد من بعثات تقييم المشروعات، التى يصل عددها الآن الى نحو ١٠٠ بعثة كل عام. كما يجرى رفع مستوى تلك البعثات باستمرار، بما يؤدي الى تحسين نوعية تقارير التقييم. وقد استعرضت الادارة خلال الفترة المالية ١٩٨٩-١٩٩٠ ما يقرب من ٢٠٠ من تقارير بعثات التقييم، كان نحو ٦٠ فى المائة منها عن مشروعات فى افريقيا.

وتدل الدراسة الجامعة لنتائج التقييم على حدوث تحسن فى اداء المشروعات الميدانية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائى وحسابات الأمانة خلال الفترة الماضية (١٩٨٧-١٩٨٨). وقد بلغت نسبة المشروعات ذات التصميم الجيد أو المناسب أكثر من ٨٠ فى المائة. كما وصلت هذه النسبة فيما يتعلق بمستوى الاداء فى تنفيذ المشروعات الى ٨٢ فى المائة، وتحقق أيضا قدر من التحسن فى بلوغ النتائج المنشودة.

غير أنه تبين أن بعض مواطن الضعف الخطيرة لا تزال قائمة. ومن ذلك تبعية المشروعات لهياكل مؤسسية غير ملائمة، وتحديد أطر زمنية أقصر مما ينبغى، وبعض أوجه القصور فى توريد المستلزمات فى الوقت المناسب، والقيود المفروضة على الخدمات والتسهيلات المحلية اللازمة. وفيما يتعلق باستمرارية نتائج المشروعات تبين أن ما يزيد قليلا عن نصف المشروعات التى جرى تقييمها قد تكون قابلة للاستمرار (فى اطار برامج تنفذها المؤسسات الحكومية أو الهيئات المضيفة، الى غير ذلك) بعد استكمالها.

وعلى ذلك ينبغى مراعاة عنصر ادخال تحسينات على تصميم المشروعات، كما تؤخذ بالاعتبار على نحو متزايد تلك العوامل التى

## الفصل الأول

وقد أعتد مؤتمر المنظمة فى دورته الخامسة والعشرين، عقب المناقشات المهمة التى دارت فيه بشأن التنمية القابلة للاستمرار، القرار ٨٩/٣ الذى يدعو الى ايلاء مزيد من الاهتمام لشتى جوانب هذا الموضوع فى أعمال المنظمة. وبناء على ذلك، استحدث منصب المستشار الخاص للمدير العام فى هذا المجال، كما تم انشاء لجنة توجيهية وفريق مهمات، واستحدثت عدة آليات لضمان مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والقابلية للاستمرار باعتبارها عناصر أصيلة فى جميع البرامج الميدانية الرئيسية التى تظلع بها المنظمة.

ويذكر بوجه خاص أنه تم تطوير اجراءات لتقدير التأثيرات البيئية من خلال عدد من التجارب، بغية وضع منهج يتبع بانتظام لادراج عناصر البيئة والقابلية للاستمرار فى المشروعات الميدانية. وجرى خلال فترة العامين تعريف الموظفين المعنيين على نطاق واسع بالجوانب المتعلقة بتطبيق تلك الاجراءات، كما وضعت اجراءات للتمحيص لضمان تطبيقها على المشروعات المقترحة الملائمة. وقد وسع نطاق هذه الاعمال ليشمل مختلف اشكال المشورة المتعلقة بالسياسات، وبعثات برمجة المشروعات.

وبينما تتناول الوثيقة C 91/30 هذه الجوانب فيما يتعلق بانشطة المنظمة فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، تتبع الانشطة الخاصة بهذه الجوانب فى قطاعى الغابات ومصايد الاسماك مباشرة من الاستراتيجيات الاساسية للمنظمة فى مجال التعاون الفنى فى هذين القطاعين، وتنعكس فى معظم برامج المساعدة الرئيسية. وفى قطاع الغابات يشمل ذلك، على وجه الخصوص، خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، والاعمال الميدانية فى مجال الموارد الحرجية والبيئة، والزراعة المختلطة بالغابات، ونتاج الحطب، ومشروعات حماية الموارد الحرجية. وفى قطاع مصايد الاسماك تشمل البرامج التى تبرز فيها أهمية هذه الجوانب برامج تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الساحلية، ومصايد أعالي البحار (وان كانت تحتاج الى مزيد من البيانات والى أطر أفضل للتنسيق)، والمصايد الحرفية والمشروعات ذات الصلة التى تعنى باحتياجات المجتمعات المحلية لغذاء الصيادين.

كذلك تعتبر قابلية الموارد للاستمرار، والاعتبارات المتعلقة بالتأثيرات البيئية من محاور الاهتمام فى أعمال مركز الاستثمار التابع للمنظمة المتصلة باعداد مشروعات الاستثمار الكبيرة وتصميمها. ويجرى حالياً تطبيق بعض الاجراءات والمنهجيات المستحدثة فى هذا المجال، من خلال التعاون الوثيق مع البنك الدولى، وغيره من مؤسسات تمويل التنمية.

## استعراض انتقائي للسياسات

### مقدمة

١-١ تميزت الطبقات السابقة من استعراض البرامج الميدانية بطابعها الوصفي والتطليلي الى حد بعيد، وتناولت المحتوى المستطور، والمعالج الخاصة لبرامج التعاون التقني التي تظلم المنظمة بتنفيذها في نحو ١٤٠ من البلدان النامية الاعضاء. وقد اشتمل الاستعراض دائما، بالاضافة الى تقديم ملخص بالانشطة المتنوعة المعنية، وتركيزه على الاتجاهات الاساسية وعلى العناصر والغثات الرئيسية للمساعدة، على تقدير موضوعي لاداء برنامج التعاون الفني في المنظمة، وبما يعكس التقدم المحرز والمشكلات الرئيسية التي اعترضت سير العمل. وجرى العرف على ان تحظى هذه الطريقة في عرض المعلومات الخاصة بالبرامج الميدانية على التقدير من المؤتمر، وتمخضت عنها مداولات مفيدة وحيوية في كثير من الاحيان.

٢-١ ومن ثم فان الاستعراض الخاص بهذه الفترة المالية يواصل تقديم تغطية موجزة على غرار الشكل الاساسي الذي سبقت فائدته بمرور الوقت. بيد ان طبعة ١٩٩٠-١٩٩١ الحالية تتقدم خطوة ابعد بان تقدم - بالاضافة الى ذلك - استعراضا انتقائيا للسياسات الرئيسية التي تحكم الاضطلاع بالانشطة التنفيذية للمنظمة والتي من المرجح بوجه خاص ان تؤثر في شكلها ومضمونها في السنوات المقبلة.

٣-١ ويستجيب استعراض السياسات هذا لرغبة المؤتمر كما أعرب عنها في دورته الخامسة والعشرين، عندما سلط الضوء على أهمية اطار السياسات للبرامج الميدانية في المناقشة الخاصة باستعراض جوانب معينة في اهداف المنظمة وعملياتها (على اساس الوثيقة 89/21C)، (انظر الفصل ٣ بشأن العمليات الميدانية).

٤-١ وقد اشار التقرير المتعلق بتلك المناقشة المستفيضة الى جملة أمور من بينها ضرورة ان تدرج في جدول أعمال المجلس

أيضا باللجان الفنية (لجنة الزراعة ولجنة الغابات ولجنة مصايد الأسماك ولجنة الأمن الغذائي العالمي - على النحو المبين في الفصل الثاني)، وما يتصل بذلك من تزايد المعلومات الخاصة بالبرامج الميدانية واتساع نطاق نشرها كما في الكتاب السنوي للمشروعات الميدانية الجديد والشامل، توصلت عملية استعراض عمل المنظمة لعام ١٩٨٩ إلى عدد من الاستنتاجات الهامة أدت إلى صدور توصيات عن المؤتمر الخامس والعشرين (واردة في القرار ٨٩/١٠) بخصوص زخم البرامج الميدانية وتوجهها في المستقبل.

ومن بين الموضوعات "التنفيذية" الرئيسية التي أسفرت عنها العملية زيادة التشديد على مهمة تقديم المشورة في مجال السياسات (في سياق أعمال الاستعراض القطاعي وشبه القطاعي)، وضرورة تعزيز شبكة المكاتب القطرية للمنظمة من أجل تيسير تقديم هذه المشورة وتحسين تناول العمليات الميدانية بوجه عام، واعتماد نهج برامجي، حيثما يكون ذلك ممكنا، في تقديم المساعدات الفنية التي توفرها المنظمة، والاهتمام - في ذلك السياق - بالميزة النسبية للمنظمة ومن ثم بالانتقائية في الاضطلاع بالأنشطة الجديدة.

٧-١

وتشمل المسائل الأخرى التي جرى التشديد عليها أثناء الاستعراض، والتي تؤشر في سياسات البرامج الميدانية، إيلاء قدر أكبر من الاهتمام بتوحيد وثائق المشروع والجراءات المتصلة به، وتطبيق نظام معلومات فعال قائم على الحاسب الآلي لتحصين الرصد والإدارة، وتعزيز المراقبة الميدانية، واتساع منهج جديد للعمل مع المنظمات غير الحكومية.

٨-١

ووفقا للتقرير المقدم إلى مجلس المنظمة في دورته الثامنة والتسعين (الوثيقة CL98/17)، تم بالفعل تحقيق تقدم في تنفيذ عدد من هذه التوصيات. ويرد في الوثيقة C91/21 المقدمة إلى هذا المؤتمر تقريرا يتضمن أحدث المعلومات عن هذه المسألة ويغطي، في جملة أمور، الجوانب الميدانية. وبوجه عام فإن الكثير من أهداف تنفيذ عملية الاستعراض التي أجريت في عام ١٩٨٩ قد تحقق بالفعل أو هو الآن بسبيله إلى التحقيق. بيد أن من الواضح أيضا أن

٩-١

"بنود تتعلق بسياسات البرامج الميدانية واعادة توجيهها، مع الإبقاء على الأسلوب الحالي الذي يتبعه المؤتمر في استعراض البرامج الميدانية [C 89/REP] الفقرة ٢٢٦ (١) ]، والواقع أن الموضوع أدرج الآن في جدول الأعمال ونوقش أثناء انعقاد الدورتين الثامنة والتسعين والتاسعة والتسعين لمجلس المنظمة (نوفمبر/ تشرين الأول ١٩٩٠ ويونيو/ حزيران ١٩٩١ على التوالي).

٥-١

ويبدأ هذا الفصل بوصف لتأثيرات استعراض عمل المنظمة لعام ١٩٨٩ -والذي يشكل هذا الفصل نفسه، كما ذكر، إحدى نتائجه - على سياسات البرامج الميدانية. ويعرض هذا الوصف بشكل موجز بالنظر إلى أن المعلومات ذات الحلة فيما يتعلق بالأنشطة الميدانية قد تم إبلاغها فعلا إلى مجلس المنظمة في دورته الثامنة والتسعين وأن تلك المعلومات واردة في وشيقة أخرى معروضة على المجلس وتتناول على وجه التحديد تنفيذ جميع التوصيات التي تضمنها استعراض عمل المنظمة (الوثيقة C 12/19). ويناقش القسم (باء) سياسات البرامج الميدانية فيما يتصل بالقرارات الصادرة مؤخرا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأنشطة التنفيذية التي تخطع بها المنظومة، وخاصة القرار الشامل ٢١١/٤٤ الصادر في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩. وفي حالات كثيرة تتداخل هذه السياسات مع نظيرتها التي يطرحها استعراض عمل المنظمة. ويعرض الجزء الأخير من الفصل، وهو القسم (جيم)، تقديرا أوليا لمدى أهمية الترتيبات اللاحقة الجديدة لتكاليف الدعم لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي كانت، في وقت أعداد الفصل، قد أقرت توا من قبل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الثامنة والثلاثين. ويجرى تناول هذا التقدير بمزيد من التوسع في ملحق هذه الوثيقة، الذي يشتمل أيضا على تحليل للترتيبات الجديدة فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

استعراض عمل المنظمة يسلط الأضواء  
على موضوعات البرامج الميدانية

٦-١

بالإضافة إلى تزايد واتساع نطاق تقديم التقارير عن الأنشطة الميدانية إلى الأجهزة الرئاسية، كما يحدث الآن فيما يتعلق

فى عملية الاستعراض والتي تؤثر فى الأنشطة الميدانية . ويتضمن هذا ، على سبيل المثال ، زيادة التركيز على التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، اللذين يجمع بينهما فى وحدة واحدة (داخل مصلحة التنمية) ، والجهود الرامية الى تعزيز واعادة تنشيط العلاقات ودور المنظمات غير الحكومية فى دعم الأنشطة الميدانية من خلال الادماج المقترح لوحدة حملة التحرر من الجوع / العمل من أجل التنمية فى المكتب الذى اعيدت تسميته بمكتب العلاقات الخارجية والذى جرى تدعيمه (انظر الجزء ٤ ، الفصل الخامس ، من استعراض البرنامج العادى) .

وكثير من المبادرات الداخلية التى اتخذتها المنظمة ، ان لم تكن جميعها ، يتوافق مع النداءات والتوصيات الواردة فى المقررات التى اتخذت مؤخرا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الأنشطة التنفيذية على نطاق المنظومة ، والتي انعكست فى سلسلة من القرارات الصادرة عن ذلك الجهاز . وكما هو مبين أدناه فان المنظمة كثيرا ما اتبعت نهجا مشتركا بين الوكالات فى تناول هذه القرارات .

1٥-١

#### الف - قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

فى الأعوام الأخيرة ركزت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتمامها على جملة أمور من بينها الجوانب المختلفة للأنشطة التنفيذية التى تضطلع بها المنظومة . وتمثلت الوسيلة الرئيسية لتيسير هذه المداورات فى قيام المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى بتقديم تقارير عن هذه الأعمال الى الجمعية العامة . وتتضمن هذه العملية التقارير السنوية ، وخاصة التقرير الهام الذى يعده المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى من أجل "الاستعراض الشامل الذى يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التى تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" ، وهو الاستعراض الذى تجريه الجمعية بانتظام ، وحدث تقرير فى هذا الصدد هو التقرير الصادر فى عام ١٩٨٩ .

1٦-١

القيود المالية الصارمة التي لا تزال تواجهها المنظمة قد اعاقت بشكل خطير التقدم في مجالات هامة أخرى.

10-1

ومن ثم ففي حين استمر تزايد اتساع نطاق ومضمون الأنشطة في مجالى السياسات واسداء المثورة على المستوى القطرى، أحرز تقدم هام فى تطبيق الشكل الموحد لوشيقة المشروع (برنامج الأمم المتحدة الانمائى) وقائمة المراجعة الخاصة بالمشروع (برامج حسابات الأمانة)، واعدت خطوط توجيهية لصياغة المشروعات، واستخدم الممثلون القطريون للمنظمة، على نحو منتظم، الاجراءات الجديدة لتقدير المشروعات التي تنفذ داخل البلدان، واستمرت الوتيرة السريعة للمعالجة الشاملة لمعلومات المشروعات الميدانية بالحاسب الآلى (بدعم من خارج الميزانية قدمته فرنسا) - وكانت السرعة اقل فى تنفيذ الأنشطة التي تنطوى على تكاليف مالية كبيرة.

11-1

وقد اثر هذا بوجه خاص على التدعيم المنشود للمكاتب القطرية للمنظمة والتعزيز الضرورى للموظفين المهنيين المسؤولين عن العمليات الميدانية والدعم الفنى للمشروعات والبرامج.

12-1

وفى حالة المكاتب القطرية يستهل التدعيم الان بإنشاء ست وظائف برامجية جديدة، منها ثلاث وظائف على مستوى كبار الموظفين، فى مكاتب ميدانية مختارة تنفذ بالفعل برامج مساعدات كبيرة نسبيا. ومن المؤسف أن هذا اقل مما دعا اليه الاستعراض، ولاجراء أى توسع اضافى هام فى هذا المدد، لابد من الانتظار حتى يحل وضع المنظمة المالى الحرج.

13-1

وفى حين دعمت ادارة التقييم بوظيفة مهنية اضافية فى هذه الفترة المالية وانشئت وظيفة "كبير المفتشين الميدانيين" فى مصلحة التنمية، فان الأمر اقتضى، بسبب نقص الموارد، تاجيل الانشاء المزمع لمجموعة صياغة مشروعات ووحدة تقدير مستقلة.

14-1

واحرز أيضا، كما حدث فى المجالات المذكورة أعلاه، بعض التقدم بخصوص الموضوعات الأخرى التي تم التشديد عليها

اللجنة الاستشارية للمائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية)،  
وفى المناقشات التي أجريت بشأن جوانب محددة خلال الشهر  
الثمانية عشر الماضية في روما وجنيف ونيويورك.

٢١-١ وفى الجزء التالى من هذا القسم، ينظر فى عدد من أحكام  
القرار ذات الصلة، وهى الأحكام التى سيكون لها تأثير على  
أطار السياسات الخاص بالبرامج الميدانية للمنظمة فى  
المستقبل. وتربط هذه الأحكام، حيثما يكون ذلك ملائماً،  
بالمبادرات الجارية فى إطار عملية استعراض عمل المنظمة.

دور المنسق المقيم والتعاون فيما بين المكاتب القطرية

٢٢-١ شددت الجمعية على تعزيز قدرة المنسق المقيم على القيام  
بدوره كقائد فريق، وعلى تعزيز التعاون عموماً فيما بين  
ممثلى منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطرى. وبالنظر  
الى أن الممثل المقيم هو أيضاً، فى معظم الأحوال، الممثل  
المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وأن الأوضاع تتفاوت  
من بلد الى آخر فيما يتعلق بوجود المنظومة ودورها كما  
تدركه الحكومة المضيفة، فإن الأمر يقتضى السعى الى تحقيق  
هذا الهدف على أساس عملى. ويجب أن تعكس ممارسته  
المسؤولية الأساسية للحكومة عن تنسيق جميع الأنشطة  
الإنمائية فى البلد، والحقيقة التى مفادها أن نصيب منظومة  
الأمم المتحدة فى هذه الأنشطة قد يكون صغيراً نسبياً فى كثير  
من الأحيان (قيمه أقل من ١٠ فى المائة).

٢٣-١ وكشفت عمليات المسح الدورية المختلفة التى أجرتها، على  
الصعيد القطرى، الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة  
الإنمائى والوكالات فرادى عن وجود طائفة كبيرة من الطرق  
يستخدمها ممثلو المنظومة على الصعيد القطرى لتنسيق  
أنشطتهم ومجالات مسؤولياتهم. وأظهر مسح أجرى مؤخراً وشمل  
ممثلى المنظمة فى ٧٠ بلداً (أجرى فى مارس/ آذار ١٩٩١)  
أنه فى الغالبية العظمى من الحالات ظهرت، فى إطار اضطلاع  
المنسق المقيم بدوره كقائد فريق، طرق عملية ومحددة  
للتنسيق والتعاون الشاملين، وتنطوى فى الوقت نفسه على  
مراعاة ضرورة أن يكون الاتصال المباشر بالوزارات والسلطات  
الحكومية المعنية متاحاً لممثلى الوكالات القطاعية  
والمختصة مثل المنظمة.

١٧-١ والقرارات الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأنشطة التنفيذية اعتمدها في الواقع الجمعية العامة في ١٩٨٧ (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦/٤٢) وفي ١٩٨٨ (١٩٩/٤٣)، وبعد ذلك في ١٩٨٩ (٢١١/٤٤). ورغم الاختلافات في التفاصيل فإن مضمون كل قرار يعكس عددا من الموضوعات المشتركة ذات الصلة بالموضوعات التي أظهرتها الأجهزة الرئيسية للمنظمة أثناء عملية استعراض عمل المنظمة.

١٨-١ وهذه "الموضوعات"، التي تتعلق بجوانب متنوعة في سياسات البرامج الميدانية، ليمت قابلية للترتيب الهرمي ولا حتى للعرض من حيث الأهمية النسبية. ومع ذلك فإنها تمثل اسقاطا للعزم الجماعي للبلدان الأعضاء على ادخال مجموعة مركبة من التحسينات والتغييرات على أنشطة المنظمة، وستؤثر هذه التحسينات والتغييرات تأثيرا مباشرا على المنظمات المنفذة الرئيسية مثل منظمة الأغذية والزراعة.

١٩-١ وآخر قرارات الجمعية العامة، وهو القرار ٢١١/٤٤ الصادر في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩، هو أيضا أكثرها شمولاً، حيث يتناول عددا كبيرا من الجوانب المختلفة للأنشطة التنفيذية التي تخطط بها المنظمة، ويدعو إلى أن تناقشها تباعا الأجهزة الرئيسية للوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى المعنية. وقد استرعى انتباه مجلس المنظمة، في دورته الثامنة والتسعين في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠، إلى النص الكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعليقات المنظمة عليه (الوثيقة CL98/24)، وترد مداولات المجلس الموضوعية بشأنه في تقرير المجلس. وبالنظر إلى أن القرار يحدد عملية متابعة فقد تم تقديم تقرير مرحلي آخر إلى مجلس المنظمة في دورته التاسعة والتسعين التي عقدت مؤخرا في (يونيو/ حزيران ١٩٩١).

٢٠-١ وأعرب المجلس، بوجه عام، عن تأييده التام لجهود المنظمة الرامية إلى التعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في متابعة تنفيذ هذا القرار الهام، وخاصة من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات مثل

الى النظر فى الامكانيات من هذا القبيل حيثما توجد بشكل واقعى، فان الامر الواقع الآن هو ان اقلية من مكاتب الممثلين القطريين للمنظمة موجودة فى مباني الامم المتحدة برنامج الامم المتحدة الانمائى، والبقية موجودة فى مقار موفرة مجانا داخل الوزارات أو بايجار تشارك الحكومات المضيفة فى تحمله.

#### اللامركزية وتفويض السلطات

٢٧-١ مضى الآن نحو ١٥ عاما على وجود نظام ممثلى المنظمة فى البلدان وهو من اوسع نظم ممثلى الوكالات المتخصصة أو القطاعية نطاقا فى الامم المتحدة. ويوجد الآن ٧٤ مكتب تمثيل قطري للمنظمة تخدم نحو ١٠٦ من البلدان النامية.

٢٨-١ وبعد البدايات المتواضعة، حينما قام الممثلون القطريون للمنظمة، المعينون حديثا فى ذلك الوقت، لأول مرة بأداء مهام الاتصال والتمثيل فى المقام الاول (أى نيابة عن الوحدات الأساسية والفنية والوحدات المعنية بالسياسات فى مقر المنظمة)، اضطلعت هذه المكاتب تدريجيا بدور موسع فى تقديم المشورة المباشرة الى وزارات ومؤسسات الزراعة والغابات ومصايد الاسماك التابعة للحكومات، وفى تسيير البرامج الميدانية للمنظمة (وادارتها فى بعض الاحيان).

٢٩-١ غير أن هناك حدا لا يمكن لهذا التطور المرغوب فيه أن يتجاوزه فى ظل القيود المالية الشديدة وحالات العجز غير المتوقع فى الميزانية، التى ابتليت بها المنظمة لضع فترات مالية سابقة. ومع أن المنظمة، وفقا لما أشير اليه فى القسم السابق، تعتزم بوضوح أن تدعم دور هذه المكاتب فيما يتعلق بتقديم المشورة فى مجال السياسات وبالإشراف على البرامج الميدانية وتنفيذها، فلن يتسنى سوى اتخاذ خطوات متواضعة فى هذا الاتجاه الى أن يتجدد التمويل اللازم لبرنامج عمل المنظمة وميزانياتها.

٣٠-١ والوضع مماثل فيما يتعلق بتفويض السلطات. ففى حين تتمثل سياسة المنظمة فى تحقيق زيادة مطردة فى دور مكاتبها

وتتبع المنظمة بنشاط، مع الوكالات الشقيقة أى برنامج الأمم المتحدة الانمائي والجهات الأخرى، نهجا مشتركا لزيادة تحسين نظام المنسقين المقيمين القائم فى نطاق اللجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية). ولم يتم التوصل الى أى مبرر قوى لاجراء تعديل جذرى فى الاطار الاساسى للنظام، كما حدد فى توافق الآراء لعام ١٩٧٠، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧/٣٢، وكما طورتها لجنة التنسيق الادارية فى أوائل الثمانينات. وبالأحرى فان ما يلزم فى كثير من الأحيان هو تحسين البيئة المؤسسية التى يمكن فيها للمشاركين حشد كل قدراتهم فى اطار مفهوم قيادة الفريق، على أساس الفهم المتبادل الأفضل لهذه القدرات ولكيفية استخدامها على احسن وجه فى أى حالة قطرية معينة.

٢٤-١

ولهذه الغاية دعمت المنظمة انشاء برامج التوجيه والتدريب الخاصة للفرق القطرية للمنظومة فى مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية فى تورينو (رهننا، مع ذلك، بتوافر موارد المنظمة اللازمة لهذا الغرض)، واعداد مجموعات اعلامية شاملة للمنظومة ودليل خاص يحدد موارد وقدرات كل منظمة من المنظمات المعنية بالأنشطة التنفيذية للمنظومة، لاستخدامها والرجوع اليها على المستوى القطرى. وأبلغ ممثلو المنظمة القطريون، على نحو منتظم، بهذه المبادرات وجرى الرد على الأسئلة المشاركة دائما من ممثلى المنظمة القطريين فرادى وذلك فى النطاق البناء المتفق عليه داخل اللجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية) تحت مظلة لجنة التنسيق الادارية.

٢٥-١

ومن مجالات الاهتمام الأخرى لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فكرة وضع ممثلى جميع المنظمات التابعة للمنظومة فى مكان واحد فى البلد المعنى، وهى الفكرة المعروفة بنمبدأ "التعايش". وفى حين أوضحت لجنة البرنامج التابعة للمنظمة أن هذا ينبغى أن يكون الخيار المفضل دائما فانه باهظ التكلفة فى بعض الأحيان وليس ممكن التحقيق دائما. وفضلا عن ذلك فان بعض الحكومات لا ترغب فيه وتدعو، بدلا من ذلك، الى وضع الممثلين القطريين للمنظمة داخل وزارات الزراعة أو بالقرب منها. ومن ثم ففى حين تميل المنظمة

٢٦-١

الكثير على التعاريف المعتمدة)، أشار مسح خاص أجرى فى ابريل/ نيسان ١٩٩١ بخصوص عملية للجنة الاستشارية للمبائل الموضوعية (الانشطة التنفيذية) الى ان اجمالى النفقات السنوية للمنظمة على التحليل القطاعى وشبه القطاعى، واسداء المشورة المباشرة الى الحكومات بشأن السياسات، والاستعراضات القطرية والبرامجية، وتقييمات الموضوعات، يبلغ نحو ٣٠ مليون دولار أمريكى.

وكان اكبر جزء من هذا الاجمالى (نحو النصف) من نصيب التحليل القطاعى/ شبه القطاعى (مع التركيز على العنصر شبه القطاعى). ومع أنه تم تمويل حصة كبيرة من البرنامج العادى للمنظمة، بما فى ذلك، برنامج التعاون الفنى، فان برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مول نسبة تقدر بما بين ٤٠ و ٥٠ فى المائة من المجموع، وذلك عن طريق أرقام التخطيط الاشارية الخاصة بالبلدان فرادى والمشاركة بين البلدان بالاضافة الى مدفوعات تكاليف الدعم.

٣٤-١

وفى حين أن هذا العمل قد يكون أوسع انتشارا فى البرامج الميدانية للمنظمة مما يعتقد عموما، فان الجهود الرئيسية تركزت فى اطار وحدتين تنظيميتين هما: قسم تحليل السياسات ومركز الاستثمار. وفى الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ اجرت هاتان الوجدتان مناقشات لزيادة تعزيز الصلات بين الأعمال الميدانية للمنظمة فى مجالات السياسات والانشطة القطاعية وشبه القطاعية وبين العمليات ذات الطلة التى تنفذها المؤسسات الهامة الأخرى فى هذا الميدان، ولاسيما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمصارف الاقليمية للتنمية.

٣٥-١

ويستمر التشجيع فى اطار البرامج الميدانية على توسيع أنشطة "المستويات العليا" هذه، بالاضافة الى توفير الدعم الضرورى لقاعدة البيانات، وتنسيق المعلومات القطرية الداخلية لهذا الغرض. وتهدف اللجنة التوجيهية المنشأة حديثا والمعنية بأعمال سياسات التكيف القطاعى والهيكلى، وفريق المهمات المركزى المرتبط بها والتابع لقسم تحليل السياسات، الى ضمان أن تكون المنظمة قادرة على احدث مستوى على معالجة أعمال السياسات القطرية بطريقة منسقة بعناية.

٣٦-١

الاقليمية فى اسداء المشورة المباشرة بشأن السياسات وفى اتخاذ القرارات المتعلقة بالانشطة الميدانية (مثل تقدير المشروعات واقرارها، وتنسيق المدخلات الدولية، وتعيين العاملين القطريين، وتوريد المعدات المحلية، والتقييم اللاحق للمشروعات ومتابعتها، وغير ذلك)، فان من غير الممكن حقا بلوغ هذا الهدف بالفعل اذا لم تكن خدمات الدعم المهنى والتنفيذى الضرورية متوافرة فى المكاتب الاقليمية. وهذا الوضع الحرج والصعب مخالف بشكل واضح لوضع المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى التى تمكنت، فى بلدان كثيرة، من زيادة مواردها من العاملين (الدوليين والقطريين على السواء) بسرعة كبيرة جدا خلال الفترة السابقة البالغة ٥ - ٦ سنوات.

اسداء المشورة بشأن السياسات، والتطليل القطاعى/ شبه القطاعى، وتعزيز الدعم الفنى

٣١-١ يشدد كل من القرار ٢١١/٤٤ وعملية استعراض عمل المنظمة على أهمية توسيع أنشطة "المستويات العليا" فى العمليات الميدانية للمنظمة (وللوكالات المتخصصة الأخرى)، التى تشمل خدمات اسداء المشورة بشأن السياسات واجراء الاستعراضات القطاعية/ شبه القطاعية، وتعزيز جهود البرمجة.

٣٢-١ والواقع أن الزيادة فى هذا النوع من الأنشطة فى البرامج الميدانية الحالية، الممولة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائى وبرنامج التعاون الفنى، وعن طريق حسابات الأمانة فى بعض الحالات، كانت هائلة. ويشمل هذا عددا كبيرا من القطاعات والقطاعات الفرعية فى مجالات العمل الفنى والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لما هو موضح جيدا فى الوثيقة CL 98/17 التى قدمت الى مجلس المنظمة فى دورته الثامنة والتسعين فى نوفمبر/ تشرين الثانى الماضى والتى تضمنت تقريرا عن متابعة استعراض عمل المنظمة (أنظر أيضا الوثيقة 91/21 المقدمة الى هذا المؤتمر).

٣٣-١ ومع انه من الصعب ان لم يكن من المستحيل حساب المبالغ الاجمالية والقيمة الكلية لهذا العمل الجارى حاليا (يتوقف

وبالنظر الى أن التعاون الفنى للمنظمة فى أى بلد يتأثر، وسيظل يتأثر، تأثرا شديدا بالطلب على الخدمات، فقد تجنبت المنظمة فرض مفهوم برامجى باعتمباره شرطا أساسيا للحصول على مساعداتها، وهى تواصل تلبية الطلبات الصحيحة التى تقدم للحصول عل المشورة والخدمات، حسب الحاجة، فى اطار البرامج الميدانية غير تلك التى يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائى. ومع ذلك، ولأن الحكومات الطالبة هى التى تحدد فى أغلب الأحيان أولويات استخدام ذلك القدر اليسير من المساعدات متعددة الأطراف، فان كثيرا من هذه الأنشطة يقع بالفعل فى نطاق البرامج القطرية والقطاعية وشبه القطاعية الهامة والجيدة التحديد.

٤٠-١

وفيما يتعلق بالأنشطة التى يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائى طالبت المنظمة بقوة دائما بأن تشارك مشاركة تامة ومنظمة فيما يجرى تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائى من عمليات البرمجة القطرية وأعمال تقييم التعاون التقنى وبرامجه على المستوى القطرى واجتماعات المائدة المستديرة، وفيما يتصل بذلك من الاستعدادات الخاصة بالمجموعات الاستشارية، التى ينظمها البنك الدولى (حيث جرت العادة الآن على ضم برنامج الأمم المتحدة الانمائى باعتمباره "الشريك من منظومة الأمم المتحدة").

٤١-١

بيد أن هذه المشاركة من جانب المنظمة لم تتحقق بدرجة كبيرة حتى الآن، وفقا لما يتضح من الحصة الصغيرة جدا التى تحصل عليها المنظمة (والوكالات المتخضمة الأخرى) مما يفرد لهذه الأغراض من موارد البرامج الخاصة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى. ومع ذلك فمن المأمول - مع التوسع المطرد فى أنشطتها فى مجال اداء المشورة بشأن السياسات والاستعراض القطاعى المتمثل بذلك (وفقا لما ذكر أعلاه)، ومع اقامة مرفق جديد لهذا النوع من العمل من أجل الوكالات، بموجب الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم التى يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائى - أن يصبح هذا التعاون الضرورى أمرا واقعا فى المستقبل.

٤٢-١

وعلى مستوى البرامج الفنية والاقتصادية للمنظمة، تخلل نهج برامجى التوجه الأنشطة الميدانية على نحو متزايد،

٤٣-١

وفيما يتعلق بالدعم الفني للمشروعات الميدانية، وهو مجال رئيسي آخر جرى التشديد عليه في استعراض عمل المنظمة وفي قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، لوحظ بالفعل التأثير التقييدي الناجم عن حالات العجز في ميزانية المنظمة. وفي نطاق القيود المالية الحالية تتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان التزويد التام لجميع الاقسام الفنية بالموظفين وكذلك - حيثما يكون ممكنا - تعيين موظفين متخصصين في مجالات من بينها المجالات التي تعاني فيها الخدمة الفنية للبرامج الميدانية من اجهاد شديد بوجه خاص. والواقع ان وثيقة برنامج العمل والميزانية المعروضة على هذا المؤتمر تتضمن مخصصات تغطي نحو ١٨ وظيفة مهنية اضافية في الوحدات الفنية والاقتصادية الرئيسية التي توفر قدرا هاما من الدعم الفني للبرامج الميدانية.

٣٧-١

ويناقش هذا الجانب أدناه بمزيد من التوسع فيما يتعلق بالترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالنظر الى أن من شأن أحد المرافق الجديدة التي يعتزم انشاؤها أن يساعد على ضمان تغطية تكاليف الدعم الفني للمشروعات.

٣٨-١

### نحو منهج برامجي

يركز قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢١١/٤٤ بشكل خاص على التغيير المطرد للنمط التنفيذي للمساعدات الفنية في المنظومة بحيث يتحقق التحول من المنهج القائم على المشروعات الى منهج برامجي اساسا. وتسليما بوجوب أن يكون للحكومات الدور الرائد في تطبيق هذه النهج يمكن توقع أن تتباين طبيعة ونطاق تنفيذ هذا المفهوم تبعا لظروف كل بلد على حدة، ويتوقف هذا على عوامل مثل درجة التخطيط المركزي والقطاعي وشبه القطاعي وكذلك، بوجه أعم، قدرة الحكومات على تلقي مساعدات تتعلق بالبرامج أساسا ومدى استعدادها لذلك.

٣٩-١

الارتقاء بمستويات التعاون التقنى  
والاقتصادى فيما بين البلدان النامية

٤٦-١ وتطبق مناهج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى الوقت الراهن من خلال العديد من أعمال المنظمة الميدانية. ولوحظ ادخال بعض التغييرات التنظيمية بغية احراز المزيد من هذا التأثير، وذلك كمتابعة لاستعراض عمل المنظمة. وقد جرى التأكيد على دور المنظمة فى الارتقاء بمستويات هذا التعاون ضمن اطار المنظومة فى أحدث اجتماع رفيع المستوى عقدته الحكومات والوكالات المنفذة بشأن التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية (نيويورك ٢٣-٢٤/٥/١٩٩١) وكذلك فى الدورة اللاحقة التى عقدتها اللجنة رفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية.

٤٧-١ وفى خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ وحدها، خص لدعم مناهج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية (وجزاء مهم منه فى اطار البرامج الميدانية) زهاء ٥٠ مليون دولار أمريكى. ويشمل ذلك الدعم المقدم من نشاطات البرنامج العادى والميدانى لتغطية ١٠٠ شبكة من شبكات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية (شمل الدعم مجالات فنية وأخرى متعلقة بالسياسات وفى العادة على أساس اقليمى)، وتنظيم دورات تدريبية خاصة، وتقديم معلومات عن منهجية التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والفرص المتاحة أمام مثل هذا التعاون، وتوثيق المعلومات ذات الصلة بأن ذلك بيان الفرص والخيارات المتاحة، ونشر المعلومات عن التكنولوجيات الملائمة التى يؤول استخدامها الى قيام تعاون فيما بين البلدان التى تواجه مشكلات انمائية متماثلة زراعية و/أو ريفية. ويذكر على نحو خاص أن جهودا مركزة قد بذلت مؤخرا للترويج لمناهج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية فى اطار برامج العمل الخاصة، وهو ما يعتبر بمثابة مبادرة مهمة نظرا للتأكيد المزمع على مثل هذه البرامج فى المستقبل.

٤٨-١ والمنظمة ملتزمة بالكامل فى توسيع نطاق التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية (وكذلك التعاون الاقتصادى فيما

ولاسيما من خلال تعزيز وتنفيذ المساعدات فى اطار برامج العمل الخاصة والبرامج المماثلة التى تفضلع بها المنظمة .

وكما يتضح من وثيقة استعراض البرنامج العادى ووثيقة الخطة متوسطة الأجل وغيرهما من الوثائق المقدمة الى هذا المؤتمر (انظر، على سبيل المثال، الوثيقة C 91/30 بشأن اطار برنامج للتعاون الدولى للزراعة القابلة للاستمرار، باعتبارها متابعة لمؤتمر دن بوش الذى عقد فى هولندا)، يولى الآن اهتمام خاص للتجميع الوثيق للأنشطة الميدانية فى نطاق الأطر البرامجية المرتبطة بالأنشطة البرنامجى العادى. ويتمثل هدف رئيسى لهذا النهج فى ترشيد وتيسير دعم المنظمة الفنى والتنفيذى للمشروعات، الأمر الذى يؤدي الى تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة. وثمة نتيجة أخرى متوقعة هى زيادة التركيز على مبدأ الميزة النسبية فى اعداد الأنشطة الجديدة، وفقا لما دعا اليه استعراض عمل المنظمة .

٤٤-١

### ثلاثة مجالات مختارة للتركيز

كذلك تؤكد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأهمية المتزايدة، فى اطار مستقبل التعاون الفنى فى المنظومة، لعدد من مجالات التركيز التى تؤثر فى جميع ميادين العمل الرئيسية. وتقع هذه الميادين ضمن المجالات التى أحرزت المنظمة فيها تقدما ملموسا، ولعبت فى أغلب الحالات دورا قياديا فى انجازها ضمن نطاق المنظومة. ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام الأعمال المنجزة فى مجالات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ودور المرأة فى التنمية، والتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية (أما المجال المهم لحماية البيئة الذى يكاد يكون بمثابة عنصر مشترك بين جميع البرامج الرئيسية فقد جرى استعراضه فى الفصل الرابع).

٤٥-١

الميدان وفى المقر الرئيسى تدريب الموظفين فى مجالات صياغة المشروعات وتقييمها. وبفضل هذه الأعمال التى يجرى تخطيطها بدقة وعلى نحو متواصل ستصبح القضايا المحددة ذات الصلة بالجنسين سمة مشتركة لما تقوم به المنظمة من نشاطات ميدانية فى المستقبل. وعلى هذا الأساس فإن ادراج دور المرأة فى التنمية ضمن التيار الرئيسى لعمل المنظمة أى ادماج النساء وقضاياهن كجزء رئيسى فى جميع البرامج الميدانية الرئيسية (مقابل المشروعات التى تصمم خصيصا للنساء وللمجموعات النسائية) يستجيب فى الواقع الى الاهتمام الذى ابداءه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الصدد.

#### التعاون مع المنظمات غير الحكومية

وأكدت أحدث قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة قيمة مناهج المشاركة فى النشاطات التنفيذية والتى تنطوى على مشاركة اللجان والمنظمات المحلية بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية فى الأعمال الانمائية التى تنهض المنظومة بأعبائها. وفى هذا المجال أيضا لعبت المنظمة دورا نافعا فيما صدر عن المنظومة من مبادرات فى السابق، وستعمل على تعزيز هذه الخبرة من خلال التغييرات التنظيمية التى تنطوى على مشاركة حملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية الى نوهنا بها اعلاه بصدد وثيقة استعراض عمل المنظمة.

٥٣-١

وفى الواقع، فإن المجال الرئيسى الذى تتعاون المنظمة من خلاله مع المنظمات غير الحكومية يرتكز على المستوى المحلى ومستويات القاعدة حيث يؤشر برنامج حملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية على نحو محفز فى تعبئة الموارد والتعاون الفنى من خلال التدخلات على نطاق صغير وتقديم الخدمات الاستشارية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بأشد المناطق الريفية فقرا فى العالم.

٥٤-١

وعلى نحو ما ورد فى الأعداد السابقة من هذا الاستعراض، تحتفظ الاقسام الفنية والاقتصادية فى المنظمة بصفة دائمة بصلات وطيدة ومفيدة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات التى تؤسسها الجهات المتبرعة للمساهمة فى

٥٥-١

بين البلدان النامية) بحيث يغطي على نحو منتظم جميع أشكال التعاون الفني في المستقبل، جزئيا من خلال التوعية المستمرة للعاملين في المشروعات والبرامج بالأولوية وبالامكانيات المتاحة لتطبيقات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مختلف المجالات الفنية للعمل في المنظمة. وحيثما برهنت هذه المناهج فعليا وعمليا على تأثيراتها الملموسة وعلى تحقيقها لمردودية التكاليف.

وعلى الرغم من هذه الانجازات فان النجاح في هذا المسعى يفترض وجود التزام ومساهمة متواصلة من جانب البلد المعنى أو المؤسسات المشاركة. وحيث لا يتحقق ذلك فان المنظمة سوف لا تتردد في تشذيب أو الغاء الخطط والمبادرات التي يكون فيها عنصرا التعاون والالتزام ضعيفين (مثال ذلك بعض الشبكات التي قامت بنشاطات قليلة في حين كان الاهتمام قويا بإنشاءها في البداية).

٤٩-١

#### دور المرأة في التنمية

أعاد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٤٤ التأكيد على أهمية البناء كمساهمات في جميع جوانب العملية الانمائية، وهو واحد من المجالات التي تركز عليها النشاطات التنفيذية للمنظمة، والذي أحرز زخما ملموسا وتلعب فيه المنظمة دورا قياديا.

٥٠-١

وقد جرى التأكيد على دور المرأة في التنمية في اطار النشاطات الميدانية للمنظمة وفي اطار برنامجها العادي اثناء استعراض عمل المنظمة، وتوضح الوثيقة C 91/14 الموقف الحالي بالتفصيل. وتمشيا مع خطة العمل الخاصة بدمج المرأة في التنمية، ومع منطوق القرار ٨١/٧ الصادر عن المؤتمر الخامس والعشرين للمنظمة، بدأ العمل بتنفيذ برنامج ضخم خلال هذه الفترة المالية لتزويد جميع الموظفين المهنيين وتدريبهم على معالجة القضايا ذات الصلة بدور المرأة في التنمية، بما يشمل من بين أمور أخرى تحديد المشروعات الميدانية وتصميمها وتنفيذها.

٥١-١

واستهدفت الحلقات الدراسية التي عقدتها المنظمة تدريب المدراء المحليين، وغطت الحلقات الدراسية العملية في

٥٢-١

الممولة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مشروعات تقع ضمن العديد من مجالات اختصاص المنظمة .

وقد توسعت أهمية هذا المنهج الذى طبق رسميا فى ١٩٧٦ كجزء من تشريع "الابعاد الجديدة" فى منظومة الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢) تدريجيا فى المشاريع التى يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا كان متوسط التطبيق قد سجل نسبة تبلغ زهاء ١٠ فى المائة من جميع الموافقات خلال الدورة البرامجية الثالثة (١٩٨٢-١٩٨٦) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد وصلت هذه النسبة فى الوقت الحالى الى ما يناهز ١٥ فى المائة للدورة البرامجية الرابعة (١٩٨٧-١٩٩١)، وتبلغ نسبة المشاريع المنفذة قطريا فى الوقت الحاضر ما يتراوح بين ١١ و ١٢ فى المائة من مجموع تسليمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٩-١

ويشترط التنفيذ القطرى للمشروعات أن يكون البلد قد اكتسب فى قطاع معين أو بصفة عامة ما يكفى من الخبرات المحلية والقدرة المؤسسية التى تؤهله لتحمل المسؤولية التنفيذية والادارية الكاملة عن أى مشروع للتعاون الفنى، وان يتولى بنفسه تنفيذ نصيب ملموس من الأنشطة اللازمة، ان لم يكن كلها، لتشغيله. ويوجد فى الوقت الحاضر نحو ٢٥ من "بلدان التركيز" التى بمقدورها انجاز هذه المهام بدرجة ملموسة، ومن المتوقع أن تتوسع دائرة هذه البلدان باستمرار عملية بناء القدرات القطرية.

٦٠-١

ولم يكن التقدم المحرز فى تطبيق هذا الأسلوب دون مشكلات تذكر. فقد حدثت مشكلات خطيرة فى تلبية المستلزمات التى يشترطها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى اعداد التقارير والمراجعة المالية، واضطر عدد من المشروعات العودة الى الاجراءات العادية للوكالة المنفذة. ومما له صلة بهذه المشكلات أن تفقد المشروعات التى تتولى السلطات المحلية تنفيذها فى أغلب الأحيان الصلة الضرورية المستمرة مع الدعم الفنى (وأحيانا التنفيذى) للوكالة، وتحرم البلدان من الخبرة المتراكمة النافعة ومن تجارب المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة.

٦١-١

تنفيذ العديد من المشروعات حيث تكون المساهمة الفعالة للمجتمع والجماعات المحلية امر لا مناص منه لبلوغ النتائج المرجوة وضمن قابليتها للاستمرار. وسيجرى بموجب البرنامج الفرعى الجديد المقترح - المنظمات غير الحكومية (بما فى ذلك نشاطات برنامج حملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية) تعزيز هذه الروابط فى المستقبل.

### بناء القدرات القطرية والاتجاه نحو التنفيذ القطرى

٥٦-١ أكدت جميع القرارات التى صدرت مؤخرا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الأهمية البالغة لبرامج التعاون الفنى فى المنظومة فى بناء قدرات البلدان المتلقية بحيث تصبح أكثر اعتمادا على النفس فى ادارة برامجها الانمائية وتنفيذها.

٥٧-١ وفى هذا المجال ساهمت المنظمة على نحو جلى، كما يدل على ذلك وجود أكثر من ٤٠٠ من المدراء المحليين على رأس برنامجها الميدانى فى الوقت الحاضر (بالإضافة الى اتاحة التدريب لهؤلاء الموظفين فى المقر الرئيسى وفى الميدان)، وكذلك وجود نحو ٨٥٠ موظفا مهنيا من أبناء البلاد يعملون فى مختلف المشروعات. وفى الواقع، فان مدى تأثير المنظمة انما هو جدير بالذكر فيما يخص تنمية الموارد البشرية اللازمة لبلوغ التنمية الزراعية وتحقيق تنمية الأغذية (يحصل أكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص سنويا فى الوقت الراهن على تدريب فى اطار المشروعات الميدانية)، وفيما يخص بناء مؤسسات فعالة زراعية وحرارية وخاصة بمصايد الأسماك. بل ان هناك المثات من أمثال هذه المؤسسات التى عملت المنظمة على تدعيمها فى البلدان النامية أو انشأتها لغرض تنسيق المعونة المقدمة بموجب البرامج الميدانية للمنظمة. وتشكل تنمية البعد الانسانى وتعزيز المؤسسات الآن وفى المستقبل سمة أساسية فى جميع أنواع التعاون الفنى الذى تقدمه المنظمة، الأهمية المتزايدة للتنفيذ القطرى.

### زيادة الاهتمام بالتنفيذ القطرى

٥٨-١ وفيما عدا هذا الالتزام الأساسى، بذلت جهود متزايدة لاعتماد أسلوب التنفيذ القطرى أو الحكومى الكامل للمشروعات

المتحدة [الفقرة التنفيذية ٣ (ج)]. كذلك يشير القرار الى ضرورة أن تتعاون الوكالات فى تقديم المعونة على مستوى البرنامج فيما يخص البناء المناسب للقدرات [الفقرة التنفيذية ٥]، والمساعدة فى مجال التقييم اللازم للقدرات الفنية والادارية وتقديم الدعم المطلوب لتعزيز المؤسسات. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائى بوضع خطوط توجيهية محددة بشأن هذه المسائل بعد التشاور مع الوكالات لتقديمها الى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس ادارة البرنامج فى مايو/ ايار ١٩٩٢.

٦٦-١ وقد تابعت المنظمة عن كثب عملية صنع قرار برنامج الأمم المتحدة الانمائى المذكور أعلاه، وهى تعنى على نحو دقيق تأثيراته الملموسة على المساعدات التى تقدمها المنظمة للمشروعات المنفذة قطريا خلال الدورة البرامجية الخامسة. وسوف تساهم المنظمة مع شريكاتها من الوكالات فى المشاورات التى ستجرى مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى فيما يخص الخطوط التوجيهية المحددة التى سوف تحكم هذا الأسلوب. وهناك عنصر مهم آخر - هو مدى توافر آلية فعالة لتعويض تكاليف الدعم تربط فيما بين الخدمات التى تقدمها المنظمة الى أمثال هذه المشاريع، سوف نناقشه فيما يلى فى اطار الترتيبات اللاحقة فيما يتعلق بتكاليف الدعم التى أقرها برنامج الأمم المتحدة الانمائى مؤخرا.

باء - قرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى بشأن الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم

٦٧-١ مع أن عمليات استعراض عمل المنظمة، وأعمال المتابعة التى اتخذت بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٤٤، حددت عناصر أساسية وهامة لاطار السياسات التى ستوجه الأعمال الميدانية التى تقوم بها المنظمة فى المستقبل، فإن المبادرة ذات الصلة والمتعلقة باعادة تحديد الطريقة التى يسدد بها برنامج الأمم المتحدة الانمائى للمنظمة (والوكالات الكبيرة الأخرى) تكاليف دعمها لمشروعاته وبرامجه، سيكون لها كذلك تأثير هام وفورى. ويعود هذا، كما سنرى فيما يلى، الى كون الترتيبات الجديدة المذكورة تتجاوز بكثير مجرد تغيير المعايير المالية، وستكون لها تأثيرات هامة على دور

ومنذ بداية تطبيق هذا الأسلوب في أواخر السبعينات أكدت سياسات المنظمة وشجعت على التنفيذ القطري للمشروعات باعتبارها الهدف النهائي للتعاون الإنمائي في المنظومة، وتقديم المساعدة لمثل هذه المشروعات في ميادين عمل المنظمة متى طلب إليها ذلك. لكن التجربة في هذا المضمار كانت مختلطة. إذ لم تستطع المنظمة في جميع الحالات المساهمة على نحو كاف في اختيار وتصميم المشروعات المعدة للتنفيذ قطريا في ميادين اختصاصاتها (أدى ذلك الى مشكلات لاحقة أثناء التنفيذ)، كما لا توجد في الوقت الحاضر الطرق والوسائل الفعالة للحكومات المعنية للاستفادة على نحو واف من المهارات والقدرات الدولية المتاحة لدى المنظمة.

وبصرف النظر عما ذكر أعلاه فإن الدعم الذي تقدمه المنظمة ومشاركتها في المشروعات المنفذة قطريا قد نما، من حيث الإنفاق، بمعدل يزيد عن ٢٠ في المائة سنويا (ولاسيما من خلال الآلية التعاونية والتي بموجبها تتحمل المنظمة مسؤولية جزء من المشروع). وتساعد المنظمة في الوقت الحاضر نحو ١٠٠ مشروع ينفذ قطريا، يركز بالدرجة الأولى على الميادين الزراعية والحرجية ومصايد الأسماك.

يؤكد أحدث قرار اتخذته الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد هذا الموضوع (يونيو/ حزيران ١٩٩١ - قرار رقم ٢٧/٩١) الأطار المتفق عليه والذي بموجبه سوف تستمر عملية توسيع استخدام هذا الأسلوب خلال الدورة البرمجية الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦). ويؤكد هذا القرار بصفة خاصة على بناء القدرات القطرية ويميز فيما بين هدف الاعتماد على الذات في الشؤون الإنمائية والتنفيذ القطري كوسيلة لبلوغ ذلك. كما يؤكد القرار على أهمية توفير دعم فنى كاف لضمان جودة التنفيذ ويقر بالحاجة الى منهج خاص بكل قطر يستند الى التقييم المشترك للقدرات القطرية بما في ذلك حفظ حق الممالة أمام مدير البرنامج.

وحيثما يتعلق الأمر بالوكالات المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة، يؤكد القرار على ضرورة الترويج لهذا الأسلوب، بوسائل من بينها، التعبئة والتنسيق والاستخدام الفعال للقدرات التحليلية والفنية والإدارية في منظومة الأمم

الثانى ١٩٩٠، الاتجاه العام للترتيبات الناتجة عن القرار الاطارى لمجلس الادارة فى يونيو/ حزيران ١٩٩٠. وعرض تقرير موجز آخر عن التطورات على الدورة التاسعة والتسعين فى يونيو/ حزيران، اى فى الوقت الذى اختتم مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى مداولاته النهائية حول الموضوع فى نيويورك.

وبالفعل، فقد وضع مجلس الادارة فى دورته الثامنة والثلاثين، وبعد اجراء سلسلة موسعة من المشاورات غير الرسمية، صيغة ومحتوى للترتيبات اللاحقة الجديدة فيما يتعلق بتكاليف دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائى ليبدأ تطبيقها اعتباراً من عام ١٩٩٢. وهذه الترتيبات مبينة فى قرار مجلس الادارة رقم ٣٢/٩١ وملحقاته. وهذا القرار، مع تحليل تأثيراته على المنظمة، متوافر للمؤتمر فى شكل ضميمه لهذا الاستعراض. ويقدم الجزء التالى من هذا الفصل تقييماً أولياً.

٧١-١

#### الاطار الرئيسى

تمثل الترتيبات اللاحقة انفصلاً جذرياً عن الممارسات السابقة فيما يتعلق بتحديد تكاليف دعم المشروعات التى تنفذها الوكالات، أو تحديد التكاليف "العامة" بتطبيق نسبة مئوية موحدة مقابل مجموع المدخلات التى يتم تسليمها. وهكذا يلاحظ انه بالنسبة لدورات برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى الماضى، كانت المنظمة والوكالات المنفذة الأخرى تحصل فى بداية الأمر على نسبة ١٤ فى المائة من قيمة مشاريعها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى كتعويض عن التكاليف العامة، وعلى نسبة ١٣ فى المائة (ابتداءً من عام ١٩٨٦). وبما أن هذه النسبة لم تغط أبداً كامل تكاليف هذه النفقات العامة (تقدر لدى المنظمة بحوالى ٢٠ فى المائة)، فان الأمر يتطلب على الدوام تخصيص اعانات هامة من ميزانية البرنامج العادى.

٧٢-١

ويلاحظ أن هذا النظام البسيط الذى كانت جميع الأطراف تطبقه بسهولة، سيحل محله الآن نظاماً أكثر تعقيداً، يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية بالنسبة للمنظمة وأربع وكالات "كبيرة" أخرى (منظمة العمل الدولية، اليونسكو، اليونيدو، وادارة التعاون)

٧٣-١

المنظمة ومشاركتها بصفة عامة فى البرامج التى يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى اعتباراً من مطلع ١٩٩٢.

٦٨-١ بدأ الإعداد للترتيبات اللاحقة فيما يتعلق بتكاليف دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مستمر منذ نحو عامين، وكان هذا الإعداد يشمل فى أول الأمر دراسة مطولة فى ١٩٨٩، أجراها أربعة خبراء فوضهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وسلسلة من المشاورات قام بها أعضاء مختارون من مكتب مجلس إدارة هذا البرنامج، زاروا المنظمة ووكالات أخرى فى ربيع ١٩٩٠، و"قرار اطارى" معقد نسبياً ويتصف بالعمومية، اتخذ مجلس إدارة البرنامج اثناء دورته السابعة والثلاثين، فى يونيو/حزيران ١٩٩٠ (القرار ٢٦/٩٠). وتجدر الإشارة الى أن المدير العاملقى كلمة بنفسه فى هذه الدورة حيث استرعى اهتمام المندوبين الى القضية الأساسية قيد البحث، والى ضرورة المحافظة على رأس المال القيم المتمثل فى المهارات والتجارب التشغيلية التى اكتسبتها للمنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة.

٦٩-١ وقد اتبعت المنظمة منهجاً مشتركاً بين الوكالات فى معالجة القضايا العويصة المطروحة، وبصفة خاصة من خلال رئاستها لفريق العمل المعنى بتكاليف الدعم والتابع للجنة الاستشارية للمسائل الموضوعية الذى عقد اجتماعات متعددة لاجراء مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وكذلك رئاستها للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية، وكلاهما تابع للجنة التنسيق الادارية. وعلى المستوى الدولى انشأت المنظمة كذلك، فى مطلع ١٩٩٠، جماعة عمل معنية بالموضوع (تحت رئاسة قسم وضع البرامج الميدانية، وفى اطار لجنة البرامج الميدانية)، وقد قدمت هذه الجماعة تقييماً وتحليلاً هامين عن المعلومات الأساسية، وستساعد الآن فى الاشراف على التنفيذ الذاتى للترتيبات.

٧٠-١ ومنذ مطلع ١٩٩٠، احيطت لجنة البرنامج والمالية التابعتان للمنظمة وكذلك مجلس المنظمة، بصورة مستمرة، بالمعلومات والتعليقات الخاصة بعمليات الإعداد المذكورة. وناقش مجلس المنظمة بصورة مستوفاة (استناداً الى الوثيقة: المجلس (CL 98/24)، اثناء دورته الثامنة والتسعين فى نوفمبر/ تشرين

## استكمال المعلومات والتدريب الضروريين للموظفين، والعمل بنظم جديدة

من الواضح ان النظام الجديد اكثر تعقيدا بكثير من نظام النسبة الموحدة الحالى، وسيطلب تنفيذه بفعالية الاعداد بطريقة جيدة لاستكمال معلومات جميع موظفى المنظمة المعنيين بالنظام الجديد وتدريبهم تدريجا وافيا - ويشمل هذا الممثلين القطريين والعاملين الميدانيين. وتحتاج هذه الجهود الى أن تنسق تنسيقا جيدا مع عمليات استكمال المعلومات التى تقوم بها المنظمات الأخرى، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائى نفسه، وكذلك مع ما يوفر من تدريب ضرورى للمسؤولين فى الحكومات على المستويات القطرية. وكذلك ستتطلب الحاجة تصميم نظم معلوماتية مالية ومحاسبية جديدة ذات صلة بالموضوع، توفر الخدمات للترتيبات الجديدة (وحسبما سبقت الإشارة)، وتتضمن الضميمة المرفقة بهذا الاستعراض تقديرات تقريبية للأعمال الضرورية وتكاليفها بالنسبة للمنظمة كما نوهنا بذلك فى أعلاه).

٧٥-١

### وضع الموارد

فيما يتعلق باطار الموارد الخاصة بالمرفقين الجديدين (دعم الخدمات التقنية رقم ١ و ٢) وبالخدمات الادارية والتشغيلية، فان الجدول التالى يوضح القرار النهائى لمجلس الادارة فيما يخص المنظمة والوكالات الأربعة الأخرى:

٧٦-١

التقنى من أجل التنمية فى الأمم المتحدة). وهذه العناصر هى: انشاء مرفق جديد للمساعدة على تغطية التكاليف المتعلقة بتوسع نمو ما يدعى فى هذه الوكالات " بالنشاطات الاستشارية والنظرية " (المشورة فى السياسات، نشاطات الاستعراضات القطاعية وشبه القطاعية، والبرمجة، وغيرها) والتي يشار اليها (بدعم الخدمات التقنية رقم ١)، وانشاء مرفق جديد لتعويض الوكالات عن تكاليف دعمها الفنى للمشروعات التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائى (من التحديد والتنميط الى التقدير والتنفيذ، والتقييم) ويشار الى هذا المرفق "بدعم الخدمات التقنية رقم ٢)، ووضع طريقة لتسييد ما يدعى بتكاليف الخدمات الادارية والتشغيلية للمشروعات استنادا الى تطبيق نسب او اجور او كليهما على "مجموعات" محددة من النشاطات (مثل توظيف الخبراء، وشراء المعدات، والتدريب، وتوفير المنح، وغيرها)، ويشار اليها بعبارة "الخدمات الادارية والتشغيلية".

تجدر الاشارة الى ان الوكالات المنفذة الأخرى لمشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائى ستعمل فى دورة البرمجة الخامسة بظل النظام الحالى مع ادخال بعض التعديلات على النظام الحالى. والوكالات الخمسة الكبيرة وحدها هى التي ستحصل على المرفقين الجديدين "دعم الخدمات التقنية رقم ١ و ٢). ويسدد البنك الدولى نسبة اجمالية قدرها ١٠ فى المائة من قيمة مشاريعها من موارد الخدمات الادارية والتشغيلية، وكذلك الأمر بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية والوكالات الفنية الصغيرة. غير أن هذه الفئة الأخيرة تحصل كذلك على نسبة اضافية قدرها ٣ فى المائة من صندوق مركزى. ويتم التسييد لنظام الالتزامات والسداد من الخدمات الادارية والتشغيلية على أساس "المجموعات" المحددة من النشاطات التي سبق ذكرها بشأن الوكالات الكبيرة، وذلك على نحو ما سيلي ذكره. والهدف من الترتيبات الجديدة حاليا هو تطبيقها فقط على مشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائى الممولة من ارقام التخطيط الاشارى (كل من المشروعات القطرية والمشاركة بين الاقطار) مع استثناء للمشروعات الممولة من حسابات الأمانة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى وحسابات الأمانة الأخرى الواقعة تحت مسؤولية مدير البرنامج.

على وجه التقريب، نحو ٢٥٦ مليون دولار في إطار (دعم الخدمات التقنية رقم ١) بالنسبة للنشاطات الاستشارية والنظرية أو دعم البرامج، ونحو ٢٢ مليون دولار في إطار (دعم الخدمات التقنية رقم ٢) لايصال الدعم الفني الى المشروعات، ومع أنه من الناحية العملية قد لا تتوزع هذه المبالغ بنسب متساوية على أساس سنوي، فإن ذلك سيوفر - على الأساس المذكور - قرابة ٤٥٠ مليون دولار سنويا لخدمات البرامج الخاصة (بدعم الخدمات التقنية رقم ١)، و ٤٦ مليون دولار لخدمات دعم المشروعات الخاصة (بدعم الخدمات التقنية رقم ٢).

ومع أن هذه الموارد، حسبما سبقت الإشارة، تعتبر متواضعة عند مقارنتها بالمتطلبات، فإن المفهوم من نص القرار أن الوكالات تخصص من موارد اعتمادات تساوى الى حد ما الموارد المذكورة (كما حصل بالفعل بالنسبة لتكاليف الدعم في إطار النظام الحالي). ونظرا للمعوقات التي تواجهها ميزانية المنظمة حاليا، فإن هذا الموضوع يحتاج الى بحث بكل عناية واهتمام.

٧٩-١

ومن السمات الهامة التي تتميز بها الترتيبات الجديدة عن النظام الحالي أنها تهدف، الى حد بعيد، الى تغطية التسهيلات الخاصة المحددة المتعلقة بالموظفين، والاستشاريين، والسفريات، وغيرها، من أجل توفير الخدمات المباشرة المحددة بصفة خاصة - سواء اتخذت شكل تعيين موظفين للقيام بالمهام الاستشارية في شؤون السياسات العامة، أو ايفاد بعثات استعراض للقطاعات الفرعية، أو تصميم المشروعات، أو زيارات تهدف الى توفير الدعم الفني، أو غيرها. وعلى العكس من هذا، يلاحظ أن النظام الحالي يركز في جزء هام منه على التكاليف غير المباشرة، وذلك فيما يتعلق بدرجة رئيسية بالخدمات العامة في المقر الرئيسي، وسوف لا تمثل هذه التكاليف سوى حصة صغيرة من التسهيلات في إطار الترتيبات الجديدة.

٨٠-١

أما فيما يتعلق بدخل المنظمة من الخدمات الادارية والتشغيلية خلال دورة البرمجة الخامسة فإن من المستحيل التنبؤ به، مادام ذلك يتوقف على المعدل الذي تتمكن

٨١-١

## الجدول ١-١

الترتيبات اللاحقة فيما يتعلق بتكاليف الدعم  
لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إطار الموارد الخاص بالوكالات الخمسة الكبيرة

المبالغ المتوافرة (١٩٩٢-١٩٩٦) (بملايين الدولارات)	نشاطات الدعم
٦٤	الدعم التقني للمشروعات (دعم الخدمات التقنية رقم ١)
٨٠	الدعم التقني للمشروعات (دعم الخدمات التقنية رقم ٢)
لا ينبغي أن تتجاوز نسبة ١٠ في المائة من تسليم المشاريع	دعم الخدمات الادارية والتشغيلية

٧٧-١ وكما يوضح الجدول، تشمل الترتيبات - في تخصيصها للموارد - قدرا من التأكيد على الدعم التقني للمشروعات (دعم الخدمات التقنية رقم ٢). ويخصص جزء من هذا لدعم المشروعات التي تنفذ على المستوى القطري، ولن يتاح سوى مبلغ يقارب ٢٠ مليون دولار من مجموع (دعم الخدمات التقنية رقم ٢) ولكن بعد أن يتحقق التنفيذ القطري، في مجالات اختصاص الوكالات، بمستويات معينة "قصوى". ومن جهة أخرى، يلاحظ أن المبلغ المتواضع المخصص لتوفير الدعم على مستوى المشروعات (دعم الخدمات التقنية رقم ١) يعكس الطبيعة الابتكارية لهذا المرفق الجديد، وسيتم استعراض ذلك في عام ١٩٩٤ (مع احتمال توفير اعتمادات إضافية).

٧٨-١ وينبغي ألا ننسى، عند بحث هذه المبالغ، بأنها تنطبق على خمس وكالات خلال فترة خمس سنوات (١٩٩٢-١٩٩٦). وقد جرت العادة على أن تكون حصة المنظمة نحو ٤٠ في المائة نظرا إلى أنها أكبر وكالة منفذة. وعلى هذا سيتوافر للمنظمة،

٨٥-١ نظرا لتدفق هذا النوع من المساعدة على المنظمة بدرجة متزايدة وكبيرة نسبيا (تقدر مؤقتا بنحو ٢٠ مليون دولار من حيث القيمة المنوية)، فإنه ينبغي النظر من هذه الزاوية الى المبالغ المنوية التي يمكن أن تتوافر من المرفق الجديد (دعم الخدمات التقنية رقم ١) (أره مليون دولار سنويا في المتوسط).

٨٦-١ ومن الواضح، أن استخدام هذا المرفق ينبغي أن يندمج تماما في الاطار القائم والمصن لمثل هذه الأنشطة المقررة أصلا داخل المنظمة. وفي الوقت نفسه، فإن توافر اعتمادات اضافية، وتطبيق الاجراءات الخاصة بها بطريقة سليمة، يمكن أن يؤدي الى استكمال التأثير العام الذي تحدثه هذه النشاطات، كما تزيد في تعزيز هذا التأثير.

#### الدعم الفني للمشروعات (دعم الخدمات التقنية ٢)

٨٧-١ يهدف مرفق (دعم الخدمات التقنية ٢) الى ضمان المزيد من الدعم الفني من جانب الوكالات الى المشروعات التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغض النظر عن طريقة التنفيذ (اذ أنه يوفر، بين أمور أخرى، سبيلا لاسترداد الوكالات لتكاليف الدعم الفني للمشروعات التي تنفذ محليا). ويمكن للمنظمة والوكالات الأربعة الأخرى الكبيرة أن تعتمد على هذا المرفق من أجل توفير مختلف الخدمات الفنية بحيث تشمل دورة المشروع بكاملها.

٨٨-١ ومن المتوقع، عمليا، أن تركز خدمات (دعم الخدمات التقنية ٢) على دعم المشروعات ومؤازرتها فنيا أثناء مراحل التنفيذ. فهذا مجال لا يمكن فيه لمصادر التمويل البديلة أن تعوض عن الدخل من تكاليف المعاونة الذي قد يفقد مع توقف العمل بالنظام الحالي (سيستمر تقديم مساعدة تمهيدية في اطار أرقام التخطيط الاشاري ومرفق تنمية المشروعات في اطار موارد البرامج الخاصة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، الى الوكالات في مجال أعمال تحديد المشروعات وتصميمها). ويعتبر أيضا مجالا لا يتضمن، في الوقت الحاضر، ترتيبات كافية وواضحة للتعويض عن المساعدات التي تقدمها

الحكومات، من خلال توسيع نطاق مشاركتها في أداء هذه الأعمال ضمن اختصاصات عمل المنظمة (من ذلك التنفيذ القطري). وتبحث الضميمة المرفقة بعض الافتراضات المحتملة المتعلقة بالمدخل من الخدمات الإدارية والتشغيلية.

### تقييم أولى للعناصر الرئيسية الثلاثة

#### الخدمات على مستوى البرنامج (دعم الخدمات التقنية رقم ١)

٨١-١ ان الفكرة الأساسية الكامنة وراء (دعم الخدمات التقنية رقم ١) هو توفير موارد اضافية محددة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة تعزيز الاتجاهات التي تتبعها الوكالات، مثل المنظمة، نحو تحقيق المزيد من المشاركة في النشاطات الاستشارية، وعمليات الاستعراض القطاعي وشبه القطاعي، والبرمجة، وغيرها من النشاطات المماثلة - كما تقدم وصف ذلك بصدد الحديث عن متابعة عمليات الاستعراض التي تقوم بها المنظمة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٤٤.

٨٣-١ وتتطلب الاجراءات الخاصة بتحقيق ذلك، والمرفقة بقرار مجلس الادارة، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المعنية من أجل وضع برنامج عمل استنادا الى قائمة النشاطات الممكنة التي يمكن جمعها على المستوى القطري. وسيجرى اعداد برنامج العمل هذا لأول مرة فى عام ١٩٩٢.

٨٤-١ ومن الناحية العملية، يتجه العزم نحو تطبيق هذه الاجراءات بطريقة مرنة (أى يتم تكييفها حسب التجارب المكتسبة)، ويشمل ذلك عمليات تعديل ضرورية فيما بين البلدان، والوكالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما سبقت الإشارة، فمن المنتظر أن توفر المنظمة والوكالات الأخرى موارد مماثلة، وأن تستخدم برنامج العمل للمساعدة على تنسيق مجموع جهودها فى المجالات المحددة التي يغطيها الموضوع.

## الخدمات الادارية والتشغيلية

وتجدر الاشارة الى أنه على خلاف (دعم الخدمات التقنية ١) و(دعم الخدمات التقنية ٢)، التي تدار وتسدد مركزيا من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائى، فان جميع الخدمات التشغيلية والادارية ستمول من مخصصات أرقام التخطيط الاشارى المشتركة بين البلدان أو فى كل بلد على حدة. ورغم أن الفكرة السائدة تقضى بالألا يتجاوز متوسط هذا التعويض، نسبة ١٠ فى المائة من هذه المخصصات، فان المعدلات الفردية التي يتم تقاضيها مقابل "مجموعة" معينة من الخدمات الادارية والتشغيلية، قد تتجاوز (أو تقل عن نسبة ١٠ فى المائة)، الحد الإجمالى المقرر.

ما زالت الحاجة تدعو الى وضع المجموعة النهائية من المعدلات (بحيث تشمل، على الأرجح، من ٥ الى ٨ مجموعات من الخدمات) والاتفاق بشأنها بين الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى (يجرى دراسة هذا الموضوع بمساعدة شركة استشارية متخصصة). الا أنه من الواضح أن تنظيم الأعمال المتعلقة بالتدريب والمنح الدراسية، ستكون باهظة نسبيا من حيث الدعم، كما أن دعم الموظفين المحليين بالمقارنة مع الموظفين الدوليين قد يكون أكثر تكلفة لبعض الوكالات، كما أن توفير المعدات والتعاقد من الباطن قد يكونا أقل الأعمال تكلفة فى هذه الفئة من الخدمات.

وتتمثل القضية الرئيسية المتعلقة بعنصر الخدمات الادارية والتشغيلية، فضلا عن الحاجة الى التوصل الى اتفاق بشأن هيكل المعدلات، فى مخاطر التعقيد المفرط وتوقع مشروعات مكلفة نتيجة المفاوضات بشأنها بين الحكومات والوكالات وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى. وقد اتخذت خطوة بالفعل بشأن القرار بحد ذاته لمعالجة هذا الخطر من طريق التعهد بأن يكون هيكل مجموعة الخدمات والمعدلات التي ستحمل، هي ذاتها للوكالات الخمس ولنظام الالتزامات والساداد. ورغم ذلك، ما زالت الحاجة تدعو الى ايلاء اهتمام شديد أثناء المشاورات اللاحقة بين الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى المقرر اجراؤها قبل ١٩٩٢، من أجل تلافى التوصل الى هيكل نهائى ومنهجية قد يؤدى الى مفاوضات مستهلكة للوقت بشأن النفقات المتعلقة بالخدمات الادارية والتشغيلية.

الوكالات الى المشروعات التى تنفذ محليا. وفى حين لا يمكن ضمان المشاركة الآلية لوكالة ما فى جميع المشروعات التى لا تنفذها وتقع فى مجال اختصاصاتها، إلا أنه من المهم طلب مشاركة الوكالة المعنية، على الأقل فيما يتعلق برصد المشروعات الضخمة و/أو المعقدة وتقييمها، التى تقع فى اطار اختصاصاتها وتقييمها.

وتستدعى الاجراءات فى اطار (دعم الخدمات التقنية ٢) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة المعنية من أجل اعداد ميزانية منفصلة فى اطار (دعم الخدمات التقنية ٢) (قابلة للتعديل) لكل مشروع، يمكن للوكالة المعنية أن تعتمد عليها مع تقدم سير العمل فى تنفيذ المشروعات. وتراعى أيضا الخدمات غير المتوقعة، ومن المنتظر أن يرتبط التعويض عن خدمات المساعدة، بما ينفقه الموظفون المهنيون من جهود محسوبة بعدد أشهر العمل.

٨٩-١

وشمة قضية رئيسية تؤثر فى (دعم الخدمات التقنية ٢)، تتعلق بكفاية الأموال المتاحة وامكانيات المنظمة والوكالات الأخرى فى توفير موارد إضافية من ميزاتيات برامجها العادية الخاصة. فعندما تكون المنظمة مسؤولة عن التنفيذ، فإن تخصيص الاعتمادات اللازمة فى اطار (دعم الخدمات التقنية ٢) قد يكون أقل تكلفة. وعندما لا تكون المنظمة الوكالة المنفذة، فإن ضمان الخدمات "من الخارج" يكون أكثر تكلفة لاسيما وأنه ينبغى ادراجها فى اعمال المشروع ككل مما يقتضى مشاركة المنظمة بصورة شاملة - ابتداء من مرحلة التصميم - فى جميع المشروعات الرئيسية التى تدخل فى اطار اختصاصاتها، حتى عندما يعتزم أن يكون التنفيذ محليا.

٩٠-١

وتضطلع المنظمة، فى الوقت الحاضر، بتنفيذ نحو ٨٥٠ مشروعا بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما تساهم فى نحو ١٠٠ مشروع ينفذ محليا فى مجالات اختصاصاتها. وعلى افتراض أن المنظمة تشارك فى التكاليف بنسبة النصف فى جميع الأعمال فى اطار (دعم الخدمات التقنية ٢)، فإنه نادرا ما يتوافر مبلغ ١٤ ٠٠٠ دولار لمثل هذا الدعم الفنى لكل مشروع فى العام. ويمكن معالجة هذا الوضع من طريق تخصيص المزيد من الاعتمادات فى ميزاتيات المشروعات لتغطية تكاليف هذه الخدمات.

٩١-١

أرقام التخطيط الإشارى لدورة البرمجة الخامسة (المحددة بنحو ٥٠٠ مليون دولار، التى من المتوقع بلوغها بحلول مارس/أذار ١٩٩٢)، وفقا لنظام الـ ١٣ فى المائة الحالى. ومن جهة أخرى، سيصبح دخل المنظمة من هذه المشروعات ابتداء من عام ١٩٩٤ دون قيمة تذكر. وفى ذلك الحين، سوف يخضع معظم مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، المعانة منه المنظمة، للنظام الجديد، وعند ذلك سيتضح التأثير الكامل للترتيبات الجديدة.

١٠٠-١

وسلم مجلس الإدارة، فى قراره بهذه الصعوبة بدعوته لمناقشة المشكلات المتصلة بالانتقال الى الترتيبات الجديدة، أثناء دورته التاسعة والثلاثين المقرر عقدها فى مايو/أيار ١٩٩٢. وتعتزم المنظمة بالاشتراك مع الوكالات الأخرى المعنية. تقديم عرض كامل فى هذه الدورة مع تفصيل المعلومات الواردة فى الضميمة بشكل مستفيض.

١٠١-١

وفيما يتعلق بالمشكلة الانتقالية، تجدر الملاحظة أن قرار مجلس الإدارة يتضمن أحكاما برصد النظام الجديد عن كسب - كما دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أن يعد، بالتشاور مع المنظمة والوكالات الأخرى، تقريراً عن مدى التقدم لاستعراضه ومناقشته كل عام. وسوف تقدم هذه التقارير الموجهة لمجلس الإدارة، الى الأجهزة الرئاسية للمنظمة لبحثها.

١٠٢-١

وبالإضافة الى ذلك، ينص قرار مجلس الإدارة على إجراء استعراض رئيسى للترتيبات الجديدة أثناء دورته الرابعة والأربعين المقرر عقدها فى عام ١٩٩٤. وتعكس إجراءات الرصد الدقيق، التسليم بالطابع الجذرى للتغيرات التى ستطرأ واحتمال الحاجة الى اتخاذ تدابير تصحيحية وفقا للتجارب التى ستمر بها عملية التطبيق.

#### بعض الاستنتاجات - والمتابعة

ترتبط الترتيبات اللاحقة فيما يتعلق بتكاليف الدعم مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ببعض الاتجاهات الرئيسية المشار إليها فى كل من استعراض عمل المنظمة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٤٤. ومن

## الإجراءات الإنتقالية والرمد

- ٩٥-١ وقد تركز جزء هام من المشاورات أثناء اعداد الترتيبات الجديدة، على الحاجة الى اتخاذ اجراءات انتقالية لبعض الوكالات كالمنظمة، وهو موضوع قد برز أثناء المناقشات الأولية حول هذا الموضوع خلال الدورتين الثامنة والتاسعة والتاسعة والتسعين لمجلس المنظمة. ومن جهة اخرى، كان من الصعب، ان لم يكن من المستحيل، التنبؤ بالتأثير الفعلي الذي قد يترتب على المنظمة - اذ لم يستخذ قرار بشأن المنهجيات التي ستطبق والموارد التي ستخصص.
- ٩٦-١ وقد اتضح حالياً أنه ليس من السهل تطبيق هذا النظام الجديد المختلف تماماً والمعقد في المنظمة، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون تكاليف باهظة. وتشمل هذه التكاليف تنظيم دورات اعلامية وتدريبية وتغيير النظم على النحو الوارد آنفا وكذلك توفير التكاليف اللازمة لاعداد الموظفين.
- ٩٧-١ وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من التكاليف، وضعت تقديرات مؤقتة في الملحق لتغطية فترة عام ١٩٩٢ بكاملها. ولا تشمل هذه التقديرات التكاليف المتواصلة اللازمة لتدريب الموظفين الجدد في الميدان والمقار الرئيسية في اطار نظام واجراءات جديدة، يستدعيان قدراً اكبر من التفهم مما في النظام الحالي.
- ٩٨-١ وفيما يتعلق بالانعكاسات من حيث اعداد الموظفين، يتضمن الملحق أيضاً بعض المعلومات (تعتمد على افتراضات بشأن تزايد عدد المشروعات التي تنفذ محلياً وتقع في اطار مجالات المنظمة). ومن الواضح أن حجم اعمال المنظمة في تنفيذ وإدارة مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سينخفض كنتيجة مباشرة للترتيبات الجديدة كما سبترتب عليها انعكاسات فيما يتعلق بالموظفين، مما يستدعي تخصيص اعتمادات مالية خاصة من جانب المنظمة.
- ٩٩-١ وسوف تكون هذه المشكلة اقل تعقيداً خلال السنوات الأولى من تطبيق الترتيبات الجديدة، اذ ان القرار يقضى بأن تدار جميع المشروعات الموافق عليها للتنفيذ من قبل الوكالات الخمس قبل التوصل الى مستوى محدد للالتزامات مقابل موارد

وفيما يتعلق بد (دعم الخدمات التقنية ٢) والخدمات الادارية والتشغيلية، فان الحاجة ستدعو، بصورة خاصة، الى وضع اجراءات وأساليب المداد يمكن تطبيقها دون مراقيل تذكر - الى دون الاضطرار الى مفاوضات مكلفة بشأن كل مشروع على حدة. وخلاف ذلك، فان الطابع المعقد للقرار ذاته، قد يقضى على الهدف الرامى الى زيادة الكفاءة والفعالية.

وفيما يتعلق بكفاية التمويل لتوفير الموظفين المهنيين وتعبئة الموارد الفنية المقررة، قدمت بعض التعليقات فيما يخص كل عنصر من العناصر الرئيسية. وفي ضوء الحاجة الى سحب موارد لا يستهان بها من ميزانية البرنامج العادى للمنظمة، فان جانب "التكافؤ" سيتم بأهمية كبيرة. فمن غير الواقعى، بكل بساطة، التوقع بأن تكون المنظمة قادرة على احداث تغييرات سريعة وعميقة فى مسار برنامجها الميدانى الرئيسى عندما تكون مواد البرنامج العادى اللازمة قليلة بالفعل ويكتنفها قدر كبير من الشكوك.

#### الرابطة الاساسية للتنفيذ القطرى

ينص هيكل الترتيبات الجديدة على ضمان روابط وشيقة وفعالة بين العدد المتزايد من المشروعات التى تنفذها الحكومات - والدعم الذى تقدمه الوكالات مثل المنظمة. وفى هذا الاطار، يتعين وضع خطوط توجيهية عملية تتفق عليها من اجل تشجيع هذا الأسلوب على اساس كل قطر على حدة، على النحو الذى اشار اليه قرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى رقم ٢٧/٩١، المشير اليه آنفا.

وعلى نقيض الخبرات السابقة، يبرز القرار ٢٧/٩١، عملية منهجية يمكن للوكالات المعنية ان ترتبط بها، الى جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائى والحكومات، وبذلك تساهم فى اتخاذ القرارات التى تؤدى الى التنفيذ القطرى فى القطاعات التى تقع فى اطار اختصاصاتها. والى جانب تحديد المشروعات وتصميمها، فان الوكالة المعنية سوف تكون فى وضع يجعلها قادرة على توفير خدمات الدعم اللازمة على النحو المطلوب اثناء مراحل التنفيذ أى من طريق مرفق (دعم الخدمات

المؤكد أن هذا هو الوضع القائم فيما يتعلق بالاتجاه نحو تعزيز الأعمال الخاصة بالسياسات والقطاعات والبرمجة على المستوى القطري، والتركيز على الدعم الفني الذي تقدمه الوكالات للمشروعات الميدانية والحاجة إلى تشجيع وتيسير الاتجاه نحو التنفيذ المحلي.

ويمكن اعتبار الترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم، إلى حد ما، "الجهاز التنفيذي" لهذه الأهداف السياسية المشتركة في مجال السياسات. ولا شك أن هذه الترتيبات تعكس الأهداف في هيكلها، أي أن المشكلة تكمن في تأثيراتها عند التطبيق. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى عدد من القضايا والمشكلات المحتملة، إذ أنها تشمل الحاجة إلى وضع برامج مكثفة وجيدة لتزويد الموظفين بالمعلومات وتدريبهم، والصعوبات الناجمة عن التعقيد اللازم للترتيبات ذاتها، ومسألة كفاية اعتمادات التمويل اللازمة للعناصر الرئيسية.

وفيما يتعلق باحتياجات التدريب وتوفير المعلومات، فإن المنظمة والوكالات المماثلة سوف تعقد سلسلة من المشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خريف ١٩٩١، من أجل تنسيق برامج كل وكالة على حدة. وتدعو الحاجة إلى مواصلة هذا العمل خلال فترة طويلة من عام ١٩٩٢ - إلى جانب اكتساب كمية كبيرة من المعلومات وفقا لمبدأ "التعلم من خلال العمل" من جانب موظفي الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على السواء، والموظفين الحكوميين المعنيين. وسوف يمثل العمل الرئيسي لجميع الأطراف المعنية، بتحديد ودعم منهجيات عملية، ومرنة، سهلة التطبيق - لتلافي المزيد من السحب من الموارد الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتغطية التكاليف الإدارية للترتيبات الجديدة، ومن موارد البرنامج العادي السحيحة للمنظمة والوكالات الأخرى.

وينتعين النظر في المعوقات المحتملة التي ينطوي عليها التعقيد اللازم لهذه الترتيبات، ويشمل ذلك زيادة توفيق إجراءات برنامج العمل المقررة (دعم الخدمات التقنية ١) من أجل ضمان التوافق الملائم مع السياسات الحكومية والخطط القطرية واستجابة الوكالات بسرعة للطلبات التي تقدم على المستوى القطري.

## الفصل الثاني

التقنية ٢) والترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم). ولما كان التوصل الى دور متزايد للوكالة في منهجية التنفيذ القطري، هو هدف رئيسي للترتيبات اللاحقة، فقد باشرت المنظمة مشاورات مكثفة وشاملة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المماثلة، لعرضها على مجلس الادارة في مايو/ أيار ١٩٩١. وسوف يقدم تقرير عن مدى التقدم في هذا المجال الحيوى الى هذا المؤتمر.

وكما في الحال فيما يتعلق بالاجراءات الجديدة للتنفيذ القطري، فان الأجهزة الرئاسية في المنظمة ستحاط علما بانتظام وبصورة شاملة بالتطورات المتمثلة بجميع المواضيع الرئيسية التي وردت في هذا الفصل الذي يتناول استعراض السياسات. والواقع أن تقديم التقارير بشأن موضوعات هذه السياسات، سريعة التطور والاتجاهات وما يتصل بهما من آليات جديدة، سيكون، على الأرجح، سمة رئيسية لجميع عمليات اعداد التقارير عن البرامج الميدانية في المستقبل المنظور.

## الاتجاهات الحالية والتوقعات

### نظرة عامة

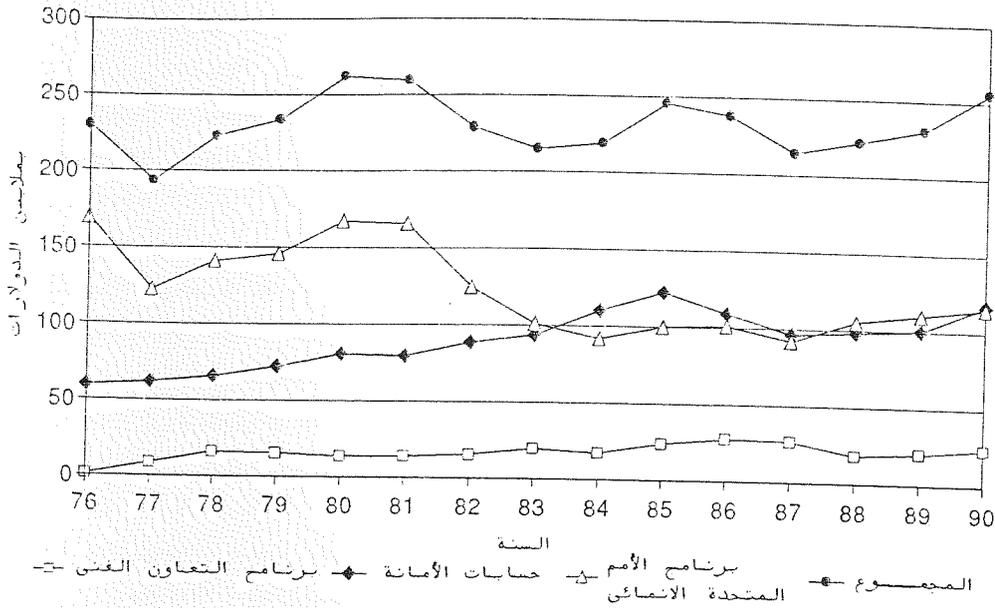
1-2 يعرض هذا الفصل، كما هو الحال بالنسبة للطبعات السابقة من هذا الاستعراض، الخصائص الرئيسية وأحدث الاتجاهات في البرامج الميدانية للمنظمة. ومن المتوقع أن يكون لشتى الموضوعات والاتجاهات في مجال السياسات المشار إليها في الفصل الأول، بما في ذلك الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثير متزايد على مختلف الأنشطة التي يتناولها هذا الفصل.

2-2 ولا بد من النظر الى مستوى عمليات المنظمة ومحتواها في الإطار الكبير للتنمية في العالم. فقد تميزت هذه التنمية في السنوات الأخيرة بالنمو الاقتصادي العام في البلدان المتقدمة والذي سار بصورة مطردة وان لم يكن منتظما في بعض الأحيان. أما البلدان النامية فكثيرا ما واجهت الركود بل والتراجع في جهودها لتوسيع اقتصاداتها. ويصدق هذا بصفة خاصة على أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل وعلى أجزاء من آسيا والشرق الأدنى أيضا.

3-2 وفي حين استمرت معدلات النمو المتواضعة في الانتاج الغذائي والزراعي في العالم حتى الفترة المالية الحالية، فقد تركز هذا النمو بصفة رئيسية في البلدان المتقدمة. وعلى النقيض من ذلك ظلت التوقعات العامة لقطاعات الأغذية والزراعة في كثير من البلدان النامية، وخصوصا في أقل البلدان نموا، تشغل الأذهان بسبب أزمة الديون والعقبات التي تحول دون توسع التجارة الزراعية، والحاجة الى الوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان الذين تتزايد أعدادهم بسرعة.

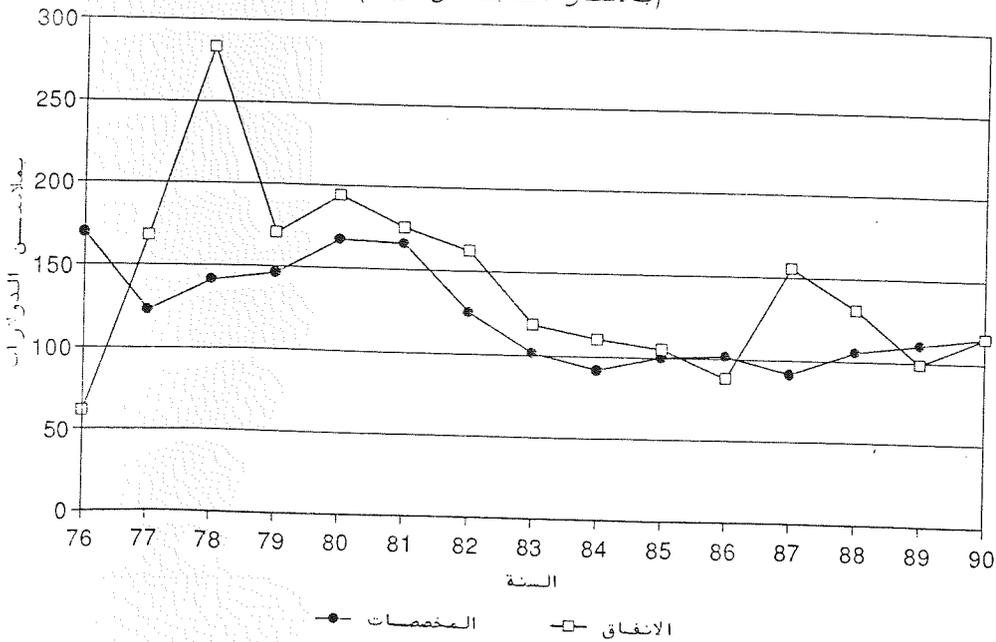
4-2 وتؤكد هذه الحالة استمرار ملاءمة البرامج المنوعة للمنظمة في مجالات المساعدة القطرية فيما بين البلدان، اذ تقدم هذه البرامج الموارد والخبرة الثمينة لدعم البلدان النامية في جهودها لتحسين الانتاج الغذائي والزراعي بصفة عامة - بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك. وقد تمكنت المنظمة، بفضل الموارد التي وفرتها لها شتى الجهات المستبعدة ومناديق

الشكل ١-٢ اتجاهات الحجم الحقيقي للتعاون التقني\* الذي توفره المنظمة  
(الاتفاق السنوي بالأعمار الثابتة في 1980)



\* باستثناء المساعدات الإنمائية الموجهة، في إطار حسابات الأمانة، إلى المشروع الدولي لتوريد الأسمدة ومكتب عمليات الإعانة الخاصة، ومركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد، ومركز الطوارئ لاستئصال الدودة الحلزونية من شمال أفريقيا.

الشكل ٢-٢ مخصصات المنظمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحجم اتفاق البرنامج والمنظمة على المشروعات في الفترة 1976-1990  
(بالأسعار الثابتة في 1980)



الفنسى، لأول مرة فى ١٩٩٠ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكى  
بالأسعار الجارية \*

٩-٢ واذا كان هذا الانجاز يعد تطورا جديرا بالترحيب، فيجب أن  
ننظر اليه فى أبعاده الحقيقية، إذ أن مصروفات البرنامج  
الميدانى شهدت ذروة حقيقية فى عام ١٩٨١ إذ وصل مستواها الى  
٢١٨ مليون دولار أمريكى، ثم تبع ذلك انخفاض حاد الى ما  
يقرب من ٢٦٠ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٣، نتيجة لازمة  
"الميوولة" التى تعرض لها برنامج الأمم المتحدة الانمائى.  
ومنذ ذلك الحين وهى فى زيادة مطردة. ولكنها لم تتجاوز  
الذروة الأولى، بالأسعار الجارية الا فى عام ١٩٨٨ \*

١٠-٢ وبصفة عامة فإن مستوى الانفاق فى البرنامج الميدانى قد  
تأثر تأثرا بالغا بالتذبذب فى موارد برنامج الأمم المتحدة  
الانمائى المخصصة للمشروعات المعانة من المنظمة (راجع  
الشكل ١-٢) إذ شهدت البرامج المشتركة بين المنظمة وحسابات  
الامانة توسعا تدريجيا ولكنه ثابت، بينما ازداد نشاط برنامج  
التعاون الفنى ازديادا مطردا. وبطبيعة الحال فإن الاخير لا  
يمثل الا عنصرا صغيرا من عناصر الانفاق الكلى للبرنامج  
الميدانى \*

١١-٢ وكما يبين الشكل ١-١، يشكل برنامج حسابات الامانة عاملا  
أساسيا من عوامل تحديد النمط العام لنفقات البرنامج  
الميدانى (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠). ويبين الشكل الحجم  
الحقيقى لهذه النفقات استنادا الى أرقام دليلية مركبة من  
تكاليف العاملين فى برنامج الأمم المتحدة الانمائى، وتكاليف  
الآلات والمعدات، طبقا لما جاء فى تقرير الأمم المتحدة (١).  
ومن المهم أن ندرك أن الحجم الحقيقى لنفقات البرنامج  
الميدانى فى عام ١٩٩٠ لم تتجاوز بعد المستوى الذى بلغته  
فى بداية الثمانينات \*

(١) ١٩٧٦ (٦٨)، ١٩٧٧ (٧٢)، ١٩٧٨ (٧٩)، ١٩٧٩ (٩٠)، ١٩٨٠ (١٠٠)،  
١٩٨١ (١١٠)، ١٩٨٢ (١١٣)، ١٩٨٣ (١١٥)، ١٩٨٤ (١١٩)، ١٩٨٥ (١١٦)،  
١٩٨٦ (١٢٧)، ١٩٨٧ (١٤٠)، ١٩٨٨ (١٤٧)، ١٩٨٩ (١٤٩)، ١٩٩٠ (١٥٣) \*

التمويل وأيضا من خلال برنامجها العادى، أن تستجيب للتحديات الكبيرة التى برزت فى هذه القطاعات الحيوية، ببرنامج للتعاون الفنى ما انفك يتسع، فى أكثر من ١٤٠ بلداً.

وما زال برنامج الأمم المتحدة الإنمائى يمثل مصدر التمويل الرئيسى لهذا النشاط، بل انه يعتبر أهم مصدر على الاطلاق لتمويل برنامج التعاون الفنى فى المنظمة. واستمر البرنامج المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى يسير فى طريق نموه المطرد فى هذه الفترة المالية، رغم أنه لم يصل الى مستوى الذروة فى الحجم الحقيقى الذى وصل اليه منذ عشر سنوات تقريبا. واستمر تحسن التوقعات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، إذ قدر المستوى العام للموارد المتاحة للدورة البرامجية الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦) بما يزيد على ٤ مليارات دولار، ويفترض هذا الرقم معدل نمو سنوى يبلغ ٨ فى المائة فى المساهمات الطوعية.

٥-٢

واستمرت أنشطة حسابات الأمانة فى النمو أيضا، بفضل الدعم السخى المقدم من عدد من البلدان التى واصلت تبرعاتها سنوات طويلة، فدللت بذلك على ثقتها فى المنظمة. وتفسر هذه الثقة أيضا المستويات العالية لمشروعات حسابات الأمانة الأحادية التى دخلت حيز التشغيل خلال الفترة المالية، والممولة من الموارد الشحيحة للحكومات المستفيدة.

٦-٢

وقد استطاع برنامج التعاون الفنى، كما هو مشار اليه فيما يلى (وكما سيدرس فى الجزء الثانى من الفصل الثالث) من الوصول الى نفس مستويات التسليم التى حققها فى منتصف الثمانينات، بعد أن تخطى مرحلة مستويات التسليم المنخفضة نوعا ما فى أواخر الثمانينات والتى فرقتها أوجه النقص فى ميزانية البرنامج العادى للمنظمة.

٧-٢

#### الف - اتجاهات الانفاق

كما هو مبين فى (الجدول ١) من المرفق الاحصائى، وفى الشكل ١-١، زادت مصروفات البرنامج الميدانى للمنظمة أثناء الفترة المالية. إذ تجاوزت المصروفات الكلية للتعاون

٨-٢

شكى مصادر التمويل لأنشطة مركز الطوارئ لاستئصال الدودة  
الحرزونية من شمال أفريقيا الذى أنشأته المنظمة. كما  
استمرت الموافقات على مشروعات برنامج التعاون الفنى على  
نفس المستوى المرتفع.

#### مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

١٤-٢ وإذا كان البرنامج الميدانى المشترك بين المنظمة وبرنامج  
الأمم المتحدة الإنمائى قد تعرض كثيرا فى الماضى لتذبذبات  
كبيرة، فقد شهدت الأعوام الأخيرة توسعا مطردا فيه. وكان  
السبب الأساسى هو أن الموارد العامة التى قدمتها الجهات  
المتبرعة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى قد ازدادت بصورة  
شابتة منذ عام ١٩٨٤. وفى ١٩٩٠ تجاوز مجموع موارد برنامج  
الأمم المتحدة الإنمائى مبلغ مليار دولار.

١٥-٢ ومن المأمول فيه أن يستمر هذا الاتجاه، الذى نرحب به، خلال  
الدورة البرامجية الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى  
(١٩٩٢-١٩٩٦) والذى يفترض معدل نمو سنوى فى المساهمات يبلغ  
٨ فى المائة، كما سبقت الإشارة الى ذلك، ومع ذلك فإن الحجم  
الكلى لموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمتاحة فعليا  
للمنظمة سوف تظل خاضعة لتذبذبات أسعار الدولار. وذلك لأن  
معظم البلدان المتبرعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى تقدم  
وتخطط لمساهماتها بعملاتها المحلية.

١٦-٢ ومازال عدد كبير من البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة  
الإنمائى ينتظر الموافقة لادراجه فى الدورة الخامسة. وسوف  
تعرض معظم هذه البرامج على مجلس ادارة برنامج الأمم  
المتحدة الإنمائى فى دورتيه القادمتين، فى فبراير/شباط وفى  
مايو/١ يار ١٩٩٢. ومن المتوقع أن يهدف جانب كبير من مشروعات  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الى زيادة تنمية قطاعات  
الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك، بسبب استمرار  
أهميتها الحيوية لاقتصاد معظم البلدان النامية، مما يستتبع  
ضرورة التوسع فى الدعم الذى تقدمه المنظمة.

١٧-٢ واحتفظت المنظمة بمكانتها باعتبارها أكبر الوكالات المنفذة  
لبرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، كما أن المشروعات

١٢-٢

ويبين الجدول (١-٢) فيما يلي أحدث الاتجاهات فى تطور البرامج الميدانية للمنظمة اذ وصل اجمالى الإنفاق (المدفوعات النقدية والالتزامات غير المدددة) الى ٤٠٧ ملايين دولار امريكى فى عام ١٩٩٠. وكانت نسبة الزيادة من عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٠ تبلغ ما يقرب من ١٤ فى المائة.

## الجدول ١-٢

الإنفاق على المشروعات الميدانية والموافقات الجديدة  
(بملايين الدولارات مقربة بالقيم الجارية)

مصدر التمويل	الإنفاق فى ١٩٩٠	الموافقات فى ١٩٩٠	تقديرات الإنفاق فى ١٩٩١
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى	١٧٦	١٨٠	١٨٥
حسابات الأمانة	١٩٥	٢٠٠	١٩٨
برنامج التعاون الفنى	٣٦	٣٩	٣٨
المجموع	٤٠٧	٤١٩	٤٢١

١٣-٢

ظل نمط الموافقات على المشروعات ايجابيا بصفة عامة فى عام ١٩٩٠. ورغم أن موافقات الأمم المتحدة الإنمائى ظلت على مستواها المرتفع نسبيا، فقد كانت اقل نوعا ما عما كانت عليه فى العاميين السابقين (عندما تجاوزت مبلغ ١٩٠ مليون دولار). وظلت الموافقات بموجب حسابات الأمانة على مستواها المرضى، وكان من بين ما تأثرت به الموارد الكبيرة التى قدمها عدد من الجهات المتبرعة الرئيسية. وينبغى الإشارة بصفة خاصة فى هذا الصدد الى حسابات الأمانة الشنائية ومتعددة الأطراف التى قدمتها هولندا، والمساهمات المقدمة من

ويستضح من خلال تأكيد السياسات الجارية على التنفيذ القطري للمشروعات، وقد سبقتنا مناقشة ذلك في الفصل الأول، أن الحكومات سوف تتولى، بصورة متزايدة، مسؤولية تنفيذ المشروعات والأنشطة التنفيذية. والحق أن المنظمة قد أشركت الحكومات بصورة منتظمة ومباشرة في برامجها ومشروعاتها، واستغلت الطاقات القطرية بصورة متزايدة أما في صورة خبراء أو في صورة منسقين ومديرين للمشروعات. كما ازداد الدور الذي اضطلعت به المنظمة في تنفيذ المشروعات المنفذة محليا، وذلك عادة باعتبارها الوكالة المنسقة. وفي عام ١٩٩٠ كانت المنظمة تقدم خدماتها في مجالات تخصصها التي ما يقارب مائة من المشروعات التي تنفذها الحكومات.

١٩-٢

وسوف يكون للقرار الأخير الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم أشاره الكبرى على مستقبل دور وكالات مثل المنظمة في برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وعلى حجم ونوع الخدمات التي سوف تقدم. ويتضمن الفصل الأول (القسم بـ) تقييما لذلك، كما يتناول التحول المحتمل من جهود التشغيل والإدارة الفعلية التي تدعم خدمات الدعم الفني للمشروعات. وفي نفس الوقت سوف تشارك المنظمة على نحو متزايد في الخدمات الفنية على مستوى البرنامج في صورة الخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وأعمال المراجعة القطاعية وشبه القطاعية، وما إلى ذلك. ويتضمن القسم (بـ) فيما يلي بعض النماذج الحديثة لهذا الجانب الأخير.

٢٠-٢

#### برامج حسابات الأمانة

وكما يستضح من (الجدول ١-١) في المرفق الإحصائي، فقد واصل برنامج حسابات الأمانة الذي تظطلع المنظمة بتنفيذه اتجاهه المبعودى الملحوظ منذ ما قبل الفترة المالية من حيث نسبة تسليم المشروعات. وقد أمكن بلوغ مستوى ١٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠، بما في ذلك الالتزامات غير المدددة وباستثناء تكاليف خدمة المشروعات، أو ما يعادل أكثر من ٥٢ في المائة من مجموع الانفاق على جميع المشروعات الميدانية الممولة من مصادر من خارج الميزانية. ويوحى استمرار مستوى الموافقات

٢١-٢

الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تستأثر حالياً بنحو ٤٣ في المائة من مجموع الإنفاق على البرامج الميدانية للمنظمة. ولكن، كما يبين (الجدول ٢-٢) أدناه، انخفض نصيب المنظمة في البرنامج الكلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من نحو ٣٠ في المائة في أوائل السبعينات، الى مستوى بالغ الانخفاض لا يتجاوز ١٧ في المائة في عام ١٩٩٠. وهناك عدة أسباب لهذا الاتجاه، منها بصفة خاصة زيادة عدد الوكالات التي تنفذ برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والزيادة النسبية في المشروعات المنفذة في اطار ترتيبات أخرى، أهمها اطار التنفيذ الحكومي أو القطري، واطار مكتب خدمات المشروعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي اطار عدد متزايد من ترتيبات التنفيذ مع مجموعة البنك الدولي.

الجدول ٢-٢

نصيب المنظمة من مجموع نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المشروعات الميدانية

السنة	١٩٧٢	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
نصيب المنظمة (%)	٣١	٢٩	٢٥	٢١	٢١	١٩	١٨	١٩	١٩	١٧

١٨-٢ وكانت نسبة المشروعات التي نفذتها الحكومات مباشرة في عام ١٩٩٠ أقل بقليل من ١٢ في المائة من البرنامج الكلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستأثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه، من خلال مكتب خدمات المشروعات، بما يزيد على ١١ في المائة، بينما كان نصيب البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسة المالية الدولية ١٠ في المائة تقريباً. وتدل المؤشرات الحديثة لارتفاع عدد المشروعات الموافق عليها في اطار مكتب خدمات المشروعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة التوسع في استخدام هذا المكتب في تنفيذ ارقام التخطيط الاشاري لموارد البرنامج.

مستوى يبلغ نحو ٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ من حيث الاتفاق - وهذا يمثل زيادة بنسبة ٢٥ ٪ تقريبا بالمقارنة مع عام ١٩٨٩. وبحلول نهاية عام ١٩٩٠، كان يشارك في البرنامج نحو ٢٦٠ موظفا مهنيا شابا، يعملون بصفة أساسية في المشروعات الميدانية للمنظمة في أفريقيا.

٢٤-٢ وكما يبين (الجدول ١) من المرفق الإحصائي، سجلت الفئات الأخرى لحسابات الأمانة زيادة بلغت نحو ٨ ٪ في عام ١٩٩٠ بالنسبة لعام ١٩٨٩، وتتضمن هذه الفئة برامج متنوعة. فهي تشمل البرامج التي ينفذها مكتب عمليات الإغاثة الخاصة، ومركز الطوارئ لعمليات الجراد، وبالمقارنة بعام ١٩٨٩ ازدادت أنشطة مكتب عمليات الإغاثة الخاصة زيادة كبيرة بينما ظلت المصروفات على حملات مكافحة الجراد أقل كثيرا من المستويات التي تحققت في عام ١٩٨٩ - ومن ثم فهي تمثل انخفاضا في الحاجة إلى مثل هذا العمل كما سيتضح فيما يلي.

٢٥-٢ ومن ناحية أخرى احتاجت الحملات الخاصة التي قام بها مركز الطوارئ لاستئصال الدودة الحلزونية من شمال أفريقيا إلى مستوى مصروفات وصل في عام ١٩٩٠ إلى نحو ستة ملايين دولار (وتتناول الفقرات التالية وصفا لبرنامج هذا المركز). كما برزت الأهمية الخاصة لشتى المناديق ومصادر التمويل الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة التي تدعم الأنشطة الميدانية للمنظمة. فازدادت كثيرا مثلا قيمة المشروعات الممولة من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة المالية.

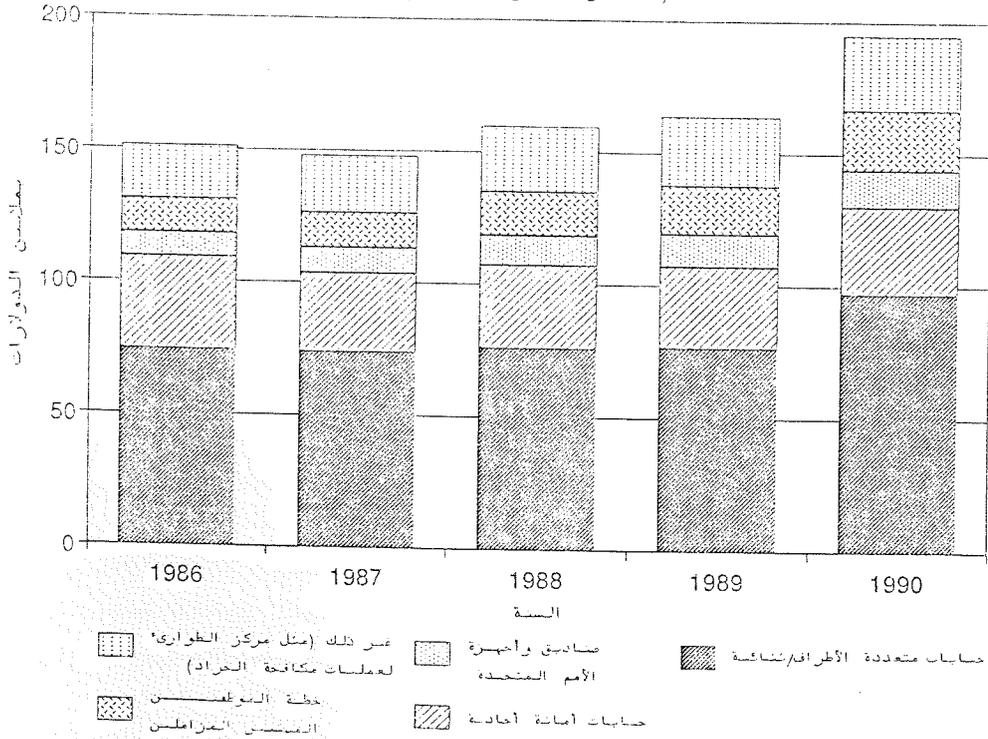
٢٦-٢ ويؤكد التعزيز المستمر لبرنامج حسابات الأمانة للمنظمة الاهتمام المتواصل لمختلف مصادر التمويل بالاستعانة باختصاصات المنظمة وخبرتها في مجال التعاون الفني - في إطار أولويات المنظمة. وكانت أبرز الجهات المتبرعة في عام ١٩٩٠ هي هولندا، وإيطاليا، والمملكة العربية السعودية، والدانمرك، وبلجيكا، واليابان، وسويسرا.

أنشطة حسابات الأمانة الخاصة بمكافحة الجراد والجنادب

٢٧-٢ في أوائل عام ١٩٨٩ تناقص بصورة حادة خطر الجراد الصحراوي والضرر الذي كان قد أحدثه بمعظم مناطق شمال غربي أفريقيا، وغربها وشرقها وبعض أجزاء الشرق الأدنى. وربما كان ذلك

الصادرة من الجهات المتبرعة الرئيسية لحسابات الأمانة للمنظمة بأن النمط الحالي يمكن الحفاظ عليه. ويبين الشكل ٢-٣ فيما يلي أحدث الاتجاهات في تطور برامج حسابات الأمانة:

الشكل ٣-٢ التطورات الحديثة في برامج حسابات الأمانة (١)  
(الانفاق الحارى السنوى)



(١) تشمل النفقات في ١٩٩٠ الالتزامات غير الممددة

٢٢-٢ وما زال برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات أهم عنصر على الإطلاق، إذ أن الكثير من المشروعات التي تمولها الحكومات المتبرعة ترتبط ارتباطاً مباشراً بأولويات البرنامج العادى للمنظمة وببرامج العمل الخاصة، مع التركيز على أفريقيا. أما الفئة الثانية من حيث الحجم فهي برنامج حسابات الأمانة من جانب واحد - والذي تنفذ المنظمة بمقتضاه المشروعات التي تمولها الحكومات المستفيدة بصورة مباشرة. وتأتى الموارد المطلوبة إما من الأموال المتاحة داخلياً، أو من حيلة أموال القروض التي يقدمها البنك الدولى وغيره من مؤسسات التمويل الإنمائية. وقد شهدت هذه الفئة نمواً ثابتاً فى مستوى الانفاق على المشروعات فى السنوات الأخيرة.

٢٣-٢ وتضم الفئة الثالثة من حيث الحجم برنامج الموظفين المهنيين الماعدين. وقد زاد البرنامج من توسعه الديناميكي فوصل الى

فبراير/شباط ١٩٩١ بتكاليف بلغت ٢٧ مليون دولار قدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة نفسها.

٢١-٢ وفى يونيو/حزيران ١٩٩٠ قامت بعثة مشتركة من المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوضع برنامج اقليمي واسع النطاق لاستئصال الدودة الحلزونية. وحددت وثيقة المشروع أنشطة نوعية لتنفيذها على مدى عامين، منها أربعة شهور فى عام ١٩٩٠. أما مقر الأنشطة الميدانية للبرنامج المذكور فهو مدينة طرابلس بليبيا، ولكن الأنشطة تشمل البلدان المجاورة الستة التى تتعرض لخطر الإصابة المباشرة (وهى الجزائر، وتشاد، ومصر، والنيجر، والسودان، وتونس) \*

٢٢-٢ وقدم الاموال اللازمة لهذا البرنامج ثلاثة عشر بلدا متبرعا (هى استراليا، وبلجيكا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وايطاليا، وليبيا، وهولندا، والسويد، واسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وست وكالات (هى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك التنمية الاسلامى، ومصرف التنمية الأفريقي، والمجموعة الأوروبية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، والبنك الدولي). وبلغ مجموع المساعدات التى تعهد هؤلاء بتقديمها حتى الآن ٤٤ مليون دولار، بينما يقدر المبلغ اللازم حتى آخر عام ١٩٩١ بـ ٥٦ مليون دولار. وقد تم الالتزام أو صرف مجموع ما سلم بالفعل من هذا المبلغ حتى الآن أى ١٨٢ مليون دولار (يوليو/تموز ١٩٩٠).

٢٣-٢ وبدأت عمليات اطلاق الذباب العقيم على شتى أرجاء المنطقة الموبوءة (٢٦ ٠٠٠ كم٢ تقريبا) فى فبراير/شباط ١٩٩١، وزاد المعدل الى ٥٠ مليون ذبابة فى الأسبوع فى يونيو/حزيران ١٩٩١. وسوف يجرى تقييم الأثار الدقيقة التى أحدثتها عمليات المراقبة المكثفة، والرصد، والتعقيم، واطلاق الذباب العقيم فى أعقاب الشهور الباردة لشتاء ١٩٩١-١٩٩٢.

يرجع الى تدابير مكافحة الجراد التي ساعدت المنظمة في تنسيقها، الى جانب هلاك الأسراب المهاجرة الى المحيط الاطلسي، وسوء احوال تكاثر الجراد.

واستمر مركز الطوارئ لمكافحة الجراد الصحراوي بالمنظمة في تنسيق أنشطة المراقبة والمكافحة في عام ١٩٩٠ وذلك للقضاء على الجراد الصحراوي والجنادب. ولكن هذا المركز حل في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ بسبب انقراض نطاق خطر الجراد والجنادب. وتواصل المنظمة القيام بمسؤولياتها في هذا المجال من خلال أنشطة البرنامج العادي، وتتولاها الجماعة المعنية بعمليات الطوارئ والمختصة بمكافحة الجراد وغيره من الآفات المهاجرة في قسم انتاج النباتات وحمائيتها. والجدير بالذكر ان أنشطة مكافحة الجراد والجنادب التي بدأتها المنظمة وقامت بها في الفترة من عام ١٩٨٦ الى ١٩٩٠، بالتعاون مع شركائها اما على المستوى الدولي أو الثنائي، قد اجتذبت ما يقدر بنحو ٢٩٠ مليون دولار تقريبا دعما لتلك الأنشطة.

٢٨-٢

#### برنامج استئصال الدودة الحلزونية من شمال افريقيا

وردت انباء عن وجود الدودة الحلزونية لأول مرة في ليبيا في أواخر عام ١٩٨٨. وأكدت البعثة التي أرسلتها المنظمة الى ليبيا في ربيع عام ١٩٨٩ الإصابة بهذه الدودة. وابتداء من منتصف عام ١٩٨٩ وافقت المنظمة على العديد من المشروعات في اطار برنامج التعاون الفني لتقديم المساعدة في المراقبة، والمكافحة التشخيصية، والتدريب، للبلدان السبعة التي ذكر أنها معرضة لخطر الإصابة المباشرة.

٢٩-٢

وفي يونيو/حزيران ١٩٩٠ أنشأ المدير العام للمنظمة مركز الطوارئ لاستئصال الدودة الحلزونية من شمال أفريقيا. وتركزت الأنشطة الأولية التي دعمتها المنظمة (برنامج التعاون الفني) وشاركت في تكاليفها ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أنشطة المراقبة والرصد والحجر الصحي بتكاليف بلغت ٣٦٨ مليون دولار. واکتملت المرحلة الراهدة، التي تضمنت تطبيق أسلوب احداث العقم بالحشرة في منتصف

٣٠-٢

الأدنى. وكما يوضح (الجدول ٦) فى المرفق الإحصائى، تمت الموافقة منذ انشاء البرنامج وحتى نهاية عام ١٩٩٠ على ٧٥٨ ٤ مشروعاً بلغ مجموع قيمتها ٢٨٢ مليون دولار وقد خصت نسبة ٣٠ فى المائة من هذه المشروعات لأنشطة التدريب، و ٢٧ فى المائة للخدمات الاستشارية. وكانت الفئة الثالثة من حيث الحجم - ٢٢ فى المائة - تتضمن المشروعات التى تستوفى مستلزمات حالات الطوارئ.\*

٢٨-٢ ويتناول الجزء الثانى من الفصل الثالث وصفاً كاملاً لبرنامج التعاون الفنى، والمعلومات الأساسية المتعلقة به، واستعراضاً مكتتبياً لعدد مختار من مشروعات برنامج التعاون الفنى يبلغ ٥٨ مشروعاً. ويتضمن استعراض البرنامج العادى ١٩٩٠-١٩٩١ المزيد من المعلومات عنه (الفصل الخامس)\*.

#### حملة التحرر من الجوع/العمل من أجل التنمية

٢٩-٢ تمثل حملة التحرر من الجوع/العمل من أجل التنمية القناة المباشرة الرئيسية التى تستخدمها المنظمة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وتساعد هذه الحملة المنظمات غير الحكومية فى صياغة المشروعات الموجهة لمساعدة صغار المنتجين على تحقيق الأمن الغذائى، وتعبئة الموارد لهذه الأنشطة من المنظمات غير الحكومية المتبرعة فى البلدان المتقدمة ومن شركاء التمويل الآخرين. كما تدعم برامج التدريب والبحوث التى تهدف الى تحسين مستويات تسليم المنظمات غير الحكومية لخدماتها الى صغار المزارعين، وشبكات المنظمات غير الحكومية المهمة بقضايا التنمية الريفية فى الشمال وفى الجنوب. وشم أمر هام أيضاً وهو مساعدتها للاقسام الفنية بالمنظمة فى تصميم وتنفيذ الأنشطة الميدانية التى تستطيع تحقيق الحد الأقصى من الصلات الوثيقة مع المنظمات المحلية غير الحكومية ومنظمات الريفيين المماثلة\*.

٤٠-٢ وفى الفترة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ بدأ التعاون بين حملة التحرر من الجوع/العمل من أجل التنمية وبين المنظمات غير الحكومية فى التركيز على موضوعات معينة ذات أهمية خاصة لصغار المزارعين، مثل الأيكولوجيا الزراعية، ومدى تأثير

## ارتباط المساعدة الفنية بالقروض والائتمانات المصرفية

واعلت المنظمة تمييز تعاونها مع الحكومات الاعضاء في تنفيذ عناصر المساعدة الفنية في المشروعات الاستثمارية التي يمولها البنك الدولي، ومصارف التنمية الاقليمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وكان التأكيد الرئيسي منصبا على عناصر التدريب، وبناء المؤسسات، ودعم التنمية الزراعية، وهي المجالات التي تشتمع المنظمة فيها بالخبرة الفنية المتراكمة والتجارب الكثيرة\*

٢-٢٤

وتقدم المنظمة هذه الخدمات بموجب ترتيبات حسابات الامانة الاحادية مع البلدان المقترضة، وبالتشاور الوثيق مع مختلف المؤسسات الممولة، وهكذا تستطيع المنظمة ان تساهم مساهمة كبيرة في الجهود الرئيسية للتنمية في البلدان الاعضاء فيها، من خلال تقديم خبرة فنية على مستوى عال ودعم فنى اثناء تنفيذ الاستثمارات واسعة النطاق. وبلغ حجم الانفاق على هذا النشاط في عام ١٩٩٠ نحو ١٧ مليون دولار في اطار ما يقرب من ٧٠ مشروعا استثماريا، وكانت القيمة الكلية لهذه المساعدة في الميزانية تزيد كثيرا على ١١٠ ملايين دولار، أى ان الزيادة تمثل نسبة تزيد على ١٠ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٨٩.

٢-٣٥

## برنامج التعاون الفنى

واصل برنامج التعاون الفنى دوره باعتباره اداة هامة وشميلة تمكن المنظمة من الاستجابة بمرعة ومرونة لطلبات المساعدة الفنية العاجلة والمساعدة فى حالة الطوارئ. ومنذ انشائه، ارتفعت المصروفات بموجب هذا البرنامج بصورة مطردة حتى بلغت ما مجموعه ٣٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ - أى ما يقرب من ٩ فى المائة من المصروفات الكلية للبرنامج الميدانى.

٢-٣٦

وفى عام ١٩٩٠ تمت الموافقة على ٢٨٩ مشروعا جديدا بلغت مجموع مخصصاتها ٣٩ مليون دولار. وكانت ٤٠ فى المائة من قيمة هذه الموافقات مخصصة لمشروعات فى افريقيا، و ٢٣ فى المائة لمشروعات فى آسيا والمحيط الهادى، و ٢١ فى المائة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، و ١٤ فى المائة لاقليم الشرق

٢-٣٧



التكيف الهيكلي على الفلاحين. وفى هذا الإطار فإن المشروعات الميدانية التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية عن طريق الحملة تقدم للمنظمة امكانية اجراء اختبار ذى نطاق محدود لمدى صلاحية مناهج التنمية الريفيه التى تتميز بالابتكار.

٤١-٢ وحتى أبريل/نيسان ١٩٩١، كان عدد مشروعات حملة التحرر من الجوع/العمل من أجل التنمية الذى دخل حيز التشغيل قد بلغ ٦٥ مشروعا، وبلغ مجموع مساهمات الجهات المتبرعة فيها ٨٧ مليون دولار. وكان المتوسط السنوى فى الفترة الأخيرة لمساهمات الجهات المتبرعة فى هذه المشروعات يبلغ ١٨ مليون دولار، بزيادة كبيرة عن المستوى السنوى فى أوائل الثمانينات والذى كان يبلغ سنويا نحو ٥. مليون دولار تقريبا.

#### دعم برنامج الأغذية العالمى

٤٢-٢ تقدم المنظمة مختلف أنواع خدمات الدعم المهنية الى مشروعات برنامج الأغذية العالمى فى قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، وتساعد فى تحديد المشروعات وصياغتها وتقييمها وتنفيذها، الى جانب استعراضات التقييم والمراجعة الفنية. وقد ارتفع المستوى العام للمدخلات الفنية المقدمة بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة. وفى ١٩٨٩-١٩٩٠ شارك ١٩١ من خبراء المنظمة فى ١٠٥ بعثات ميدانية من بعثات برنامج الأغذية العالمى.

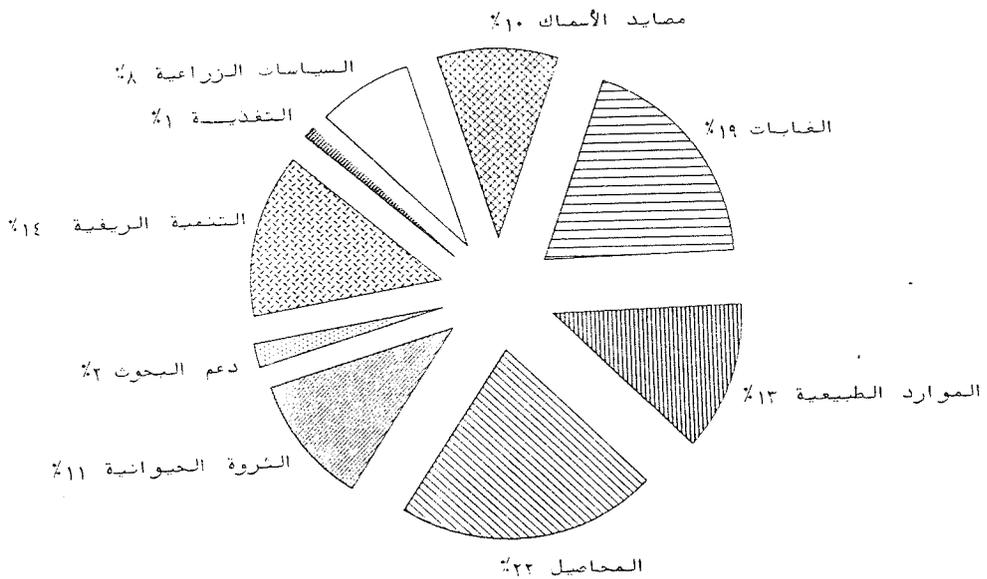
٤٣-٢ وأحيانا ما ترتبط مشروعات برنامج الأغذية العالمى بمشروعات المساعدة الفنية الموازية التى تنفذها المنظمة، مما يتطلب الدعم المباشر من جانب العاملين بمشروعات المنظمة فى تنفيذ المشروعات المعانة من البرنامج. كما قام برنامج التعاون الفنى، فى عدة مناسبات، بتيسير اعداد أو تنفيذ هذه المشروعات. وقد تم تكثيف المناقشات على مستوى العمل بين المنظمين بغية تحديد الفرص السانحة لمثل هذا النوع من النشاط المتكامل فى أقرب مرحلة ممكنة.

٤٧-٢ واصلت الأعمال الميدانية للمنظمة تركيزها، بوجه خاص، على المشكلات الصعبة، في أقل البلدان نمواً، في مجالى التغذية والزراعة. وقد حظيت هذه البلدان، حتى نهاية عام ١٩٩٠، بنحو ٥٠ فى المائة من مجموع مخصصات المنظمة للمشروعات القطرية (أنظر الجدول ٢ فى المرفق الإحصائى). وتمثل هذه النسبة زيادة ملحوظة من ٤٢ فى المائة فى نهاية ١٩٨٦ و ٤١ فى المائة فى عام ١٩٨٤، و ٢٦ بالمائة فقط فى عام ١٩٨٢.

### المجالات الرئيسية لتقديم المساعدات

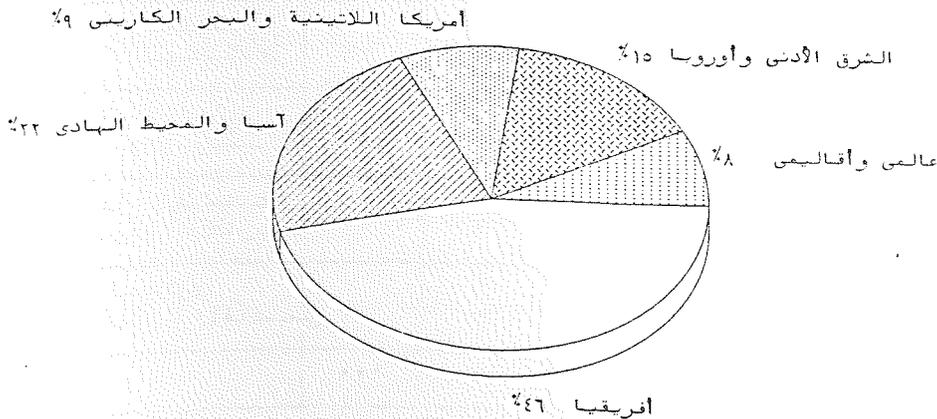
٤٨-٢ يعرض (الجدول ٤-٢) تحليلاً للمبالغ التى أنفقت فى إطار المشروعات الميدانية للمنظمة، الممولة من موارد من خارج الميزانية وعلاقتها بالفئات الرئيسية من برنامج العمل والميزانية للمنظمة. ويسمح هذا التحليل بإجراء تقييم أولى للبرامج الميدانية بحسب المجالات الفنية الرئيسية. أما الشكل ٥-٢ أدناه فيقدم هذا التوزيع بالصيغة البيانية. ويلاحظ أن مشروعات برنامج التعاون الفنى غير مدرجة فى هذا التوزيع لأنها مصنفة بطريقة مختلفة أخرى.

الشكل ٥-٢ تصنيف المصروفات من خارج الميزانية على المشروعات الميدانية فى ١٩٩٠ (مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى/المنظمة وحسابات الأمانة)



استمرت المشروعات التشغيلية في أفريقيا تحظى بأكبر قدر من النفقات المخصصة للمشروعات، إذ تمثل نحو ٤٦ في المائة من مجموع النفقات على جميع فئات البرامج الميدانية. والإقليم الذي يأتي بالدرجة الثانية من حيث أهمية الإنفاق على المشروعات مازال إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وإن هبط نصيبه على نحو طفيف إلى ٢٢ في المائة. كذلك ظل إقليم الشرق الأدنى وأوروبا يشغلان المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق على المشروعات إذ بلغ نصيبهما معا ١٥ في المائة، أي بما يزيد قليلا عن مستوى الفترة المالية السابقة، وقد حظيت بلدان الشرق الأدنى بمعظم هذه النفقات التي كان الكثير منها في صورة ترتيبات حسابات أمانة آحادية. وقد تأثر نصيب إقليم الشرق الأدنى بالأعمال التي يقوم بها مركز الطوارئ لاستئصال الدودة الحلزونية من شمال أفريقيا والذي أثير إليه أنفاس. بينما شهد نصيب المشروعات العالمية والإقليمية زيادة طفيفة حيث زاد إلى ٨ في المائة، وعلى نسق الحالة في الفترة المالية السابقة فإن نصيب إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي المتواضع قد تكون في معظمه بسبب حجم الإنفاق القليل نسبيا من جانب المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من نفقات حسابات الأمانة ومشروعات برنامج التعاون الفني.

الشكل ٢- توزيع المصروفات على المشروعات الميدانية التي نفذتها المنظمة  
في ١٩٩٠  
(بما في ذلك برنامج التعاون الفني)



وعلى وجه العموم فقد ظل التوزيع بين المجالات الفنية فى البرامج الميدانية للمنظمة ثابتا نسبيا. ومن جهة أخرى، أصبح بعض الاتجاهات، التى لوحظت فى وقت سابق، أكثر بروزا فى عام ١٩٩٠. ولا تزال معظم الأعمال الميدانية التى تقوم بها المنظمة مكرسة لتحسين إنتاج المحاصيل، وبخاصة المحاصيل الغذائية. لكن نصيب هذه الأعمال، تراجع من نحو ٢٨ فى المائة، فى الفترة المالية ١٩٨٦-١٩٨٧، الى ٢٢ فى المائة فى عام ١٩٩٠. أما أكبر فئة من المشروعات الميدانية التى تأتى فى المرتبة الثانية فقد عُنيت بتطوير الأعمال المتعلقة بالغابات. وقد زاد نصيبها الى ١٩ فى المائة بعد أن كان حوالى ١٢ فى المائة فى الفترتين الماليتين السابقتين.\*

٥٠-٢

وتمثل المشروعات التى تعنى مباشرة بقضايا التنمية الريفية ثالث الفئات أهمية، ويبلغ نصيبها ١٤ فى المائة مقابل ١٦ فى المائة فى الفترة المالية الأخيرة. أما الفئات الأخرى المهمة فهى الموارد الطبيعية (١٣%) ومصايد الأسماك (١٠%) وتحليل السياسات (٨%). وبالنسبة للفئة لأخيرة تجدر الملاحظة أن هناك زيادة فى مخصصاتها بالمقارنة مع الفترة المالية ١٩٨٦-١٩٨٧ وهو ما يتماشى مع الاهتمام فى الوقت الحاضر بدعم التخطيط ووضع السياسات. ومن المتوقع حدوث زيادة جديدة فى ضوء اعتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائى انشاء تسهيلات جديدة لهذه الخدمات فى إطار الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم (انظر الفصل الأول - الجزء باء)\*

٥١-٢

وفى المجال الرئيسى لتنمية المحاصيل وتحسينها، عززت المنظمة برامجها الأساسية. وفى منتصف عام ١٩٩١، كانت المنظمة قد نفذت ٣١٥ مشروعا فى هذا المجال تركز، أساسا، على تدعيم إنتاج المحاصيل الغذائية الحقلية الأساسية، والمحاصيل البستانية والمحاصيل الصناعية، وذلك من خلال تقديم الارشادات المباشرة والتدريب وبحوث المواءمة والبحوث التطبيقية واجراء التجارب على محاصيل من بينها الأرز والقمح والحبوب الخشنة مثل الذرة الصفراء والدخن والذرة الرفيعة والفواكه والأشجار والخضر ونخيل الزيت والقطن والسمن وعباد الشمس. كما كرس المنظمة اهتماما بارزا للبقول. فضلا عن هذا فقد بذلت المنظمة جهودا أساسية فى ميدان التكنولوجيا الحيوية النباتية. وفى منتصف عام ١٩٩١

٥٢-٢

٤٩-٢ لابد من الاعتراف بان التقسيمات فى الشكل السابق وايضا فى (الجدول ٤-٢)، لا يمكنها أن تراعى تماما طابع مشروعات المنظمة من حيث تعدد التخصصات. وتعالج المشروعات، فى العديد من الحالات، مجالات فنية مختلفة لا يمكن تحديد نصيبها من التكاليف على نحو دقيق. فعلى سبيل المثال، هناك عدد من المشروعات التى يمكن أن تحتوى على عنصر للبحث أو التغذية ليس مبينا فى اطار تلك الفئة. كذلك يتضح أن العديد من الأعمال المتعلقة بالمشورة فى مجال السياسات أو بالتطليل القطاعى تدخل ضمن الفئات الفنية الرئيسية، بما فى ذلك فئتا الغابات ومصايد الاسماك. والانخفاض الواضح فى نصيب بعض الفئات يجب أن ينظر اليه من هذه الزاوية.

الجدول ٤-٢: توزيع النفقات من خارج الميزانية على المشروعات الميدانية بحسب البرامج (مشروعات المنظمة / برنامج الأمم المتحدة الانمائى ومشروعات حسابات الأمانة)

البرنامج	١٩٨٧-١٩٨٦ فى المائة	١٩٨٩-١٩٨٨ فى المائة	١٩٩٠ فى المائة
الموارد الطبيعية	١٤	١٤	١٣
المحاصيل	٢٨	٢٥	٢٢
الثروة الحيوانية	١٢	٩	١١
دعم البحوث	٢	٢	٢
التنمية الريفية	١٥	١٥	١٤
التغذية	١	١	١
تحليل السياسات	٦	٨	٨
الغابات	١٢	١٦	١٩
مصايد الأسماك	١٠	١٠	١٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المنظمة جهودها لتدعم الادارات القطرية المعنية بوقاية النباتات ومساعدة البلدان المعنية فى مجال مكافحة الافات المهاجرة وبخاصة الجراد. ولقد نفذت المنظمة، حتى منتصف عام ١٩٩١، نحو ٥٦ مشروعا لوقاية النباتات فى ٤٤ بلدا. كما ان هناك ٢٣ مشروعا اقليميا واقليميا قيد التنفيذ. وقد استخدم فى هذا المجال ما مجموعه ١٧٠ خبيرا واستشاريا.

٥٦-٢ واتسع نطاق الأعمال فى مجال تحليل النظم الزراعية مع الاهتمام بادخال منهج متكامل يركز على نظم تراعى الجمع بين المزرعة والاسرة والبيئة فى مجالات المشروعات والبرامج الميدانية. وينفذ فى الوقت الراهن ٢٦ مشروعا تشمل عناصر رئيسية لتنمية النظم الزراعية. وبدى، فى عام ١٩٩٠، بمعونة السويد، بتنفيذ برنامج مهم للنظم الزراعية فى أربعة بلدان فى افريقيا الجنوبية، يهدف الى ترويج قبول منهج لنظم زراعية، واعطائه الطابع المؤسسى وتطبيقه.

٥٧-٢ ويشمل عمل المنظمة فى مجال الهندسة الزراعية عيادين الميكنة الزراعية، والهيكل الزراعية والتخزين. وتركزت الجهود المكشوفة على مساعدة البلدان الاعضاء فى صياغة الاستراتيجيات القطرية المتعلقة بالميكنة الزراعية، وبرامج الأحياء المتصلة بالالات الزراعية. وقد قدمت المنظمة، من خلال ٣٢ خبيرا ميدانيا و ٥٣ استشاريا، دعمها الفنى لنحو ٥٥ مشروعا فى مجال الميكنة و ٥٠ مشروعا آخر فى مجالى الهيكل الزراعية والتخزين.

٥٨-٢ وفى عام ١٩٩٠، دخل حيز التنفيذ نحو ٣٢ مشروعا بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائى وحسابات الأمانة، وبرنامج التعاون الفنى، وتتعلق ببرنامج تلافى خسائر الاغذية. ويلاحظ ان معظم مشروعات تلافى خسائر الاغذية تشمل على تدخلات فنية تتعلق بمحاصيل الحبوب المعمرة، وان بدأ ايلاء اهتمام متزايد للمحاصيل غير المعمرة مثل الجذور والدرنات. وتتوخى المشروعات منها متكاملا متعدد التخصصات لخفض خسائر ما بعد الحصاد، وبهدف نهائى يتمثل فى وضع نظم قطرية لما بعد الحصاد مدعمة ذاتيا.

٥٩-٢ وفى مجال الصناعات الزراعية، شملت مساعدات المنظمة القطاعات الغذائية وغير الغذائية. ففى عام ١٩٩٠، كان هناك

ايضا كان هناك اكثر من ٩٠ مشروعا قيد التنفيذ فى مجال تنمية البذور، بينما كان هناك قرابة ٢٠ مشروعا تتركز على الموارد الوراثية النباتية - وشارك فيها نحو ٥٠ خبيرا استشاريا متخصصا. وقامت المنظمة بأعمال تدريبية أساسية، لاسيما فى ميدان الموارد الوراثية النباتية وصيانتها واستخدامها إضافة الى التدريب على اكثار البذور وتوزيعها. ووزعت المنظمة عددا كبيرا من عينات البذور لاجراء التجارب عليها واستزراعها، وكان معظم ذلك فى البلدان الافريقية.

٥٣-٢ وفى منتصف عام ١٩٩١ كذلك، كان هناك نحو ٢٥٠ خبيرا واستشاريا متخصصا يعملون فى مختلف أنواع مشروعات المنظمة فى هذه المجالات - سواء منها المشروعات المروية أو البعلية. وتمثل التجارب والبيانات العملية الزراعية، الى جانب الدراسات الارشادية، عنصرا رئيسيا من هذه المشروعات، حيث يستفاد من النتائج الناجمة بادراجها فى الخطط الاستثمارية الكبيرة والبرامج الوطنية. فالتكنولوجيات المبتكرة، مثل تهجين الأرز ثنائى التبادل، ثم ادخالها واختبارها بالتعاون مع عدد مختار من مراكز البحوث القطرية فى آسيا. كما استمرت المنظمة فى تشجيع مناهج الشبكات التعاونية ولا سيما من خلال مكاتبها الاقليمية فى مجالات مثل الأرز وزيتون الطعام والمنتجات البستانية.

٥٤-٢ ولا تزال هذه البرامج تتسم بزيادة الاهتمام بانتاج المحاصيل البستانية وخصوصا الخضر والفواكه الاستوائية وشبه الاستوائية. كذلك ظهرت زيادة ملحوظة فى الاهتمام بمحاصيل "فئة الاقلية" مثل الموز الافريقى ودرنات الجذور باعتبارها محاصيل أساسية لتحسين الأمن الغذائى وللحد من الاعتماد على استيراد الحبوب. واستمرت المنظمة تقدم الدعم الفنى الثقليدى للبلدان المعنية فى مجال المحاصيل الصناعية والتجارية مثل القطن وقصب السكر ونخيل الزيت وغيرها، وذلك أساسا، عن طريق توفير الخبراء والاستشاريين المتخصصين بالتعاقد معهم لفترات قصيرة.

٥٥-٢ أما فى ميدان وقاية النباتات، فان المنظمة تولى اهتماما خاصا لوضع وتنفيذ برامج مكافحة المتكاملة للآفات ومدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها. كما تواصل

أفريقيا، والكاريبى، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأدنى، وأمريكا اللاتينية، وذلك من خلال انشاء شبكات للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وتشمل المساعدات الفنية التى تقدم لتحسين استخدام الموارد الوراثية الحيوانية، بالدرجة الأولى، التلقيح الاعطناعى ونقل الأجنة. ونفذت المنظمة فى آسيا وأمريكا اللاتينية مشروعين فى إطار التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية بغية تعزيز البنوك الاقليمية للموارد الوراثية الحيوانية. وقد أفضت الجهود الرامية لتحسين استخدام الموارد السلفية المتاحة محليا الى المبادرة بتنفيذ عدد من المشروعات التى تقوم على استخدام المظلفات المحصولية والمننتجات الثانوية الصناعية - الزراعية.

وفى ميدان الصحة الحيوانية، استمرت المنظمة فى اعطاء الأولوية لدعم الحملات القظرية والدولية لمكافحة الأمراض المعدية الرئيسية التى تصيب الحيوانات. ويظل برنامج العمل الخاص بمكافحة التريبانوزوما الحيوانية فى أفريقيا والتنمية المتصلة به، يحظى بأولوية متقدمة. وتوجه المنظمة الأعمال المتعلقة بتنمية منتجات الالبان نحو المساهمة فى التنمية الريفية. وفى الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ بدئ تنفيذ ما يزيد عن ١٠ مشروعات تعالج تصنيع الالبان على مستوى القرية. ولا تزال المشروعات النموذجية لمنتجات الالبان تمثل جزءا مهما من هذا البرنامج. أما فى مجال تنمية انتاج اللحوم، فيوجد، قيد التنفيذ، عدد من المشروعات المهمة التى تهدف الى انشاء نماذج للمسالخ الصغيرة.

وقدمت المنظمة مساعداتها للدول الأعضاء فى مختلف جوانب موارد التربة وادارتها وصيانتها وذلك من خلال ٤٠ مشروعا ميدانيا رئيسيا. وطبقت فى العديد من البلدان، بما فيها الصين وملاوى، منهجيات استنبطتها المنظمة لرسم خريطة موارد التربة وتقويمها. كذلك قدمت المنظمة مساعدتها فى انشاء وتطوير مختبرات التربة فى اثيوبيا وبلدان أخرى. وأجرت المنظمة مسوحات لموارد التربة الأساسية فى اليمن والصومال وبوتسوانا. وقد أدخل أحد المشروعات الابتكارية شبه الاقليمية، الذى يغطى أندونيسيا والفلبين وبابوا غينيا الجديدة وتايلند وماليزيا والمقاطعات الشرقية من الصين،

نحو ١١٠ خبراء واستشاريين يعملون في ٢٨ بلدا يعالجون موضوعات واسعة النطاق مثل تصنيع الفواكه والخضر، والحبوب، والبذور الزيتية والجذور والدرنات، والمحاصيل النقدية (مثل البن والبلاذر) وتربية دودة القز، والحريير الطبيعي، والألياف الطبيعية الأخرى، والمنتجات الثانوية الحيوانية، والمخلفات الزراعية والصناعية الزراعية. وأولى اهتمام خاص للحاجة الى دراسة المعالجة الصناعية - الزراعية، كجزء أساسي من استمرار تدفق المنتجات من بوابة المزرعة الى المستهلك، وكذا للحاجة الى ادخال أعمال تحقق القيمة المضافة، على مستوى صغار المزارعين. كذلك حظى بالتشجيع، حسب الاقتضاء، تطبيق التكنولوجيا الحيوية بغية تحسين تكنولوجيات التصنيع التقليدية.

٦٠-٢

في عام ١٩٩٠، نفذت المنظمة نشاطات في مجال التسويق من خلال نحو ٦٠ مشروعا (بعضها متعدد التخصصات) في ٤٤ بلدا. وقدمت هذه المشروعات المشورة في مجالات تحسين تسويق المنتجات الزراعية، وتخطيط التسويق وتحسين ادارة وكالات التسويق وعملياتها، اضافة الى المجالات الفنية المتخصصة مثل تسويق المنتجات البستانية وتسويق البذور، وتسويق المنتجات الحيوانية، وخدمات معلومات السوق.

٦١-٢

وتعكس الأنشطة في مجال التمويل الريفي الأولوية المعطاة لجوانب السياسات، بما في ذلك الجوانب المتصلة ببرامج التكيف الهيكلي والإصلاحات المالية، وتعبئة المدخرات الريفية، وتحقيق تغطية أفضل وذلك باتاحة الخدمات المالية في المناطق الريفية، وضمان انتعاش واستمرارية الوسطاء الماليين في الريف. وفي عام ١٩٩٠، كان هناك نحو ٣٩ مشروعا تشتمل على عناصر تتعلق بالتمويل الريفي. وفي اقليم آسيا، أصبح نظام البرامج الجاهزة لصغار المصرفيين الذي استنبطته المنظمة مطبقا كأداة فعالة للحد من التكاليف المصرفية العالية للمؤسسات المالية الريفية.

٦٢-٢

أما مساعدات المنظمة لتنمية الثروة الحيوانية فتركز على الاستخدام الكفوء للموارد الحيوانية والعلفية. وتعمل هذه الأنشطة على تحسين تربية الجاموس وتوسيع نطاق تربيته في آسيا. كما قدمت المنظمة الدعم لتنمية صغار الحيوانات في

ويعتبر البحث والتطوير فى مجال التكنولوجيا الملائمة من العوامل الحاسمة فى الانتاج الزراعى على أسس قابلة للاستمرار. وقد واصل مركز تطوير البحوث مساعداتها للبلدان الأعضاء فى بناء وتدعيم نظم البحوث الزراعية القطرية. وقدم الدعم فى هذا المجال للأقاليم النامية الرئيسية، وخاصة أفريقيًا، وتركز بصفة أساسية على بناء المؤسسات، وان تضمن أيضا استعراض نظم البحوث. ومساندة المشروعات البحثية الجامعة لعدة تخصصات. وقد سبقت الإشارة الى ادراج البحوث التطبيقية والتكيفية وبحوث المواءمة كعنصر فرعى فى طاولة واسعة من المشروعات الميدانية. وقد تولى القسم المشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنى بالتقنيات النووية فى مجال الأغذية والزراعة (ومقره فيينا) مسؤولية عدد من الأنشطة الميدانية الهامة، شملت أعمالا فى مجال تحسين النباتات، وتثبيت النيتروجين، ومكافحة التريبانوزوما، وتشخيص الأمراض التى تصيب الحيوان باستخدام التقنيات النووية، وذلك بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتميز الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية القابلة للاستمرار كثيرا من أنشطة المنظمة الميدانية، كما أصبحت هذه الاعتبارات تدرج بصفة متزايدة فى تصميم تلك الأنشطة وتنفيذها. ويرد فى الفصل الرابع بيان مفصل للدعم الذى تقدمه المنظمة لحماية البيئة وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار فى اطار مشروعاتها وبرامجها.

وفى مجال الاستشعار من بعد والارصاد الجوية الزراعية قدم الدعم لمشروعات فى ٥٥ بلدا خلال سنة ١٩٩٠-١٩٩١. وكان التدريب أثناء الخدمة يدرج دائما ضمن عناصر المشروعات الميدانية، لضمان تطبيق هذه التقنيات على نحو فعال. وقد أجريت عشر دراسات عملية رائدة عن استخدام الصور شديدة التباين فى تطبيقات مختلفة فى قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، وقد نشرت نتائج تلك الدراسات. ونفذ فى أفريقيًا بتمويل من حسابات الأمانة مشروعان فى منطقتى الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق تنمية بلدان مؤتمر التنسيق الإنمائى للجنوب الأفريقى، بغرض دعم نظم الإنذار المبكر والأمن الغذائى. وشملت المبادرات الجديدة التعاون مع الوكالة الفضائية الأوروبية فى تطوير نظام للاتصالات اللاسلكية بالاعتماد على الأقمار الصناعية،

مناهج جديدة لصيانة التربة واحياء الاراضى. وساعدت مشروعات صيانة التربة والمياه فى ليسوتو ورواندا وجزر القمر وتوغو وكوستاريكا، الحكومات فى وضع سياسات وبرامج جديدة وفى ادخال نظم لاستخدام الاراضى على نحو قابل للاستمرار.

واستمرت مشروعات الرى تركز اهتمامها على افريقيا فى اطار جميع انواع التمويل. وهناك قيد التنفيذ، نحو ٧٠ مشروعا كبيرا تشتمل على عناصر رئيسية فى مجالى الرى وتنمية شبكات الرى، فضلا عن بناء المؤسسات وما يتعلق بذلك من تدريب. كذلك قدمت المنظمة الدعم لتنمية مشروعات الرى الصغيرة مستعينة، فى ذلك، بالتعاونيات/والروابط، وتجمعات المزارعين والمنظمات الأخرى غير الحكومية.

٦٥-٢

واصل برنامج الأسمدة التابع للمنظمة أنشطته الميدانية واسعة النطاق، بالاعتماد أساسا على الدعم المقدم من حسابات الأمانة، من أجل تقديم الخدمات اللازمة لصغار منتجي المحاصيل الغذائية. وحظيت معظم المشروعات بدعم كبير من الحكومات المستبعدة، وتطورت حتى أصبحت من "مشروعات الجيل الثانى" (مشروعات البحوث التطبيقية الموسعة والمكثفة) و "مشروعات الجيل الثالث" (بناء المؤسسات التى تفتتح بمهمة الوحدة المركزية لتنسيق وتخطيط المستلزمات الزراعية). ويجرى التركيز على استخدام المصادر العضوية والبيولوجية مع الأسمدة المعدنية فى تحسين انتاجية التربة والانتاج الزراعى على نحو قابل لاستمرار. وظل تضاول موارد البرنامج الدولى لتوريد الأسمدة يعرقل بشدة ذلك النشاط. ولم تتجاوز كميات الأسمدة التى قدمت لستة بلدان فى ١٩٩٠ (غامبيا، وغينيا بيساو، ولاوس، وملاوى، ورواندا، وبيشيل) ١٨٨ طنا.

٦٦-٢

وقد نفذت فى ١٩٩٠ شبكة للتجارب الحقلية بشأن النظم المتكاملة لتغذية النبات (فى الهند، وأندونيسيا، ولاوس، ونيبال، وباكستان، وتايلند). وتبذل الجهود حاليا لتوسيع نطاق الشبكة لتشمل افريقيا وعددا آخر من بلدان آسيا. وواصلت شبكة التجارب الميدانية لتقدير مدى نقص الكبريت ووسائل معالجته اعمالها فى آسيا وافريقيا فى ١٣ بلدا.

٦٧-٢

الأنشطة التدريبية من تخطيط المشروعات والتخطيط اللامركزي، (من ٦٨ في المائة إلى ٥٩ في المائة) نحو التحليل القطاعي وتحليل السياسات (من ٣٢ في المائة إلى ٤١ في المائة). مما يعكس زيادة التركيز على هذا الجانب الأخير، عما كان عليه الحال في الفترة المالية السابقة.

٧٣-٢ وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ بلغ عدد مشروعات الأمن الغذائي العاملة ٨٦ مشروعاً في ٢٧ بلداً. وتركز هذه المشروعات بوجه خاص على المساعدة في إدارة النظم القطرية وشبه الإقليمية للإعلام والإنذار المبكر في مجال الأغذية. وبلغ عدد المشروعات العاملة في هذا المجال ٣٩ مشروعاً، معظمها في أفريقيا، كما يوجد ٢٤ مشروعاً في مجال سياسات وخطط الأمن الغذائي، و ٢٢ مشروعاً لدعم تسويق الحبوب وإدارة الاحتياطيّات الغذائية.

٧٤ - ٢ وفي مجال الرقابة على الأغذية ومعاييرها، استمر التوسع في الأنشطة أثناء الفترة المالية. ويبلغ عدد المشروعات العاملة حالياً ٢٩ مشروعاً تقدم المنظمة من خلالها المساعدة إلى ٣٢ بلداً. ويعد التدريب على مختلف أعمال الرقابة على الأغذية، وتدعيم المؤسسات، وإقامة شبكات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، من العناصر المهمة في تلك المشروعات. وتشمل مجالات التركيز الجديدة نوعية الأغذية التي تباع في الشوارع في البلدان النامية، وسلامتها، والجوانب الاقتصادية المتعلقة بها. وقد شهد برنامج المنظمة الخاص بفيتامين أ توسعاً كبيراً بفضل اجتذاب موارد من خارج الميزانية لتمويل ٥ مشروعات ميدانية، كما يمول برنامج التعاون الفني ٤ مشروعات أخرى لدعم إنتاج استهلاك الأغذية الغنية بفيتامين أ، ولاسيما عن طريق زراعة الخضر التقليدية في حدائق المجتمع المحلي العامة ومن خلال التوعية الغذائية.

٧٥-٢ وازداد خلال الفترة المالية حجم المساعدات المقدمة في مجال الإحصاءات الزراعية. ففي عام ١٩٩٠ قام ١٤٣ خبيراً وخبيرات استشارياً بمساعدة ٦٠ بلداً في إعداد التعدادات الزراعية، وتدعيم النظم العامة للإحصاءات الزراعية، وتنظيم المسوحات السنوية للمحاصيل، كعناصر أصيلة فيما يقرب من ١٢٠ مشروعاً. وكان نصف هذه المشروعات تقريباً يتوخى أهدافاً عم مثل الأمن الغذائي، والتنسبوء بالمحاصيل، وتخطيط التنمية الزراعية،

يستخدم فى نقل معلومات الاستشعار من بعد الى مواقع مختارة فى افريقيا، وتطوير مشروع اقليمي مقترح لاعداد خريطة عن استخدامات الاراضى والغطاء النباتى فى افريقيا استنادا الى صور الاستشعار من بعد\*

واستمر تنفيذ مشروعات فى مجال الطاقة تهدف الى الترويج لتكنولوجيات محددة، مثل استخلاص الكحول من الكتلة الحيوية، والغاز الحيوى، والصوبات الشمسية، وتحويل المواد الى الحالة الغازية، كما تهدف الى تقييم وتخطيط مدخلات الطاقة اللازمة للتنمية الريفية فى اطار عدد كبير من المشروعات. وقدمت اثناء الفترة المالية مساعدات لتسعة بلدان آسيوية فى مجال صياغة السياسات والاستراتيجيات القطرية المتعلقة بالطاقة فى المناطق الريفية\*.

٧٠-٢

وواصلت طلبات مساعدات التخطيط والمشورة المتعلقة بالسياسات اتجاهاها السعودى خلال الفترة المالية، ووصل عدد المشروعات الجارى تنفيذها والتي قيد الاعداد فى آخر ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٠ الى ٢١٠ مشروعات، مقابل ١٨٢ مشروعا فى ديسمبر/كانون الاول ١٩٨٦. وكانت هناك زيادة ملحوظة فى عدد البلدان التى شملتها مثل هذه المشروعات التشغيلية، فقد بلغ عددها ١٢١ بلدا فى عام ١٩٩٠، مقابل ٨٠ بلدا فقط فى عام ١٩٨٦. ويتولى ادارة كثير من هذه المشروعات مدراء ووطنيون معينون من الحكومة، عاونهم فى عام ١٩٩٠ نحو ١٣٠ من الموظفين المهنيين الدوليين\*.

٧١-٢

وقد اقترنت الزيادة فى طلبات مساعدات التخطيط خلال الفترة المالية بالدور الرئيسى الذى تضطلع به المنظمة فى تحليل السياسات، وتحسين الاطار العام للتخطيط، والذى كثيرا ما يرتبط ببرامج المساندة او المواءمة الهيكلية. كذلك قدمت فى هذا الاطار مساعدات لصياغة استعراضات تتناول القطاع الزراعى فى مختلف الاقطار. وكان من التطورات الاخرى فى هذا المجال زيادة الاهتمام بادراج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار فى صميم اعمال تحليل السياسات الزراعية وتخطيطها. وفيما يخص التدريب، وصل عدد المشروعات التى تحتوى على عنصر رئيسى يتعلق بالتدريب فى مجال وضع السياسات والتخطيط الى ٣٠ مشروعا فى آخر عام ١٩٩٠. وتحول طابع هذه

٧٢-٢

استمر التركيز في معظم المشروعات على دور الغابات في التنمية الريفية، أو على التنمية الحرجية المتكاملة، فزاد بصورة ملحوظة عدد المشروعات التي تعنى بالصون، وإدارة مستجمعات مياه الأمطار والتنمية الحرجية على مستوى المجتمع المحلي وتنمية مصادر الحطب والطاقة. وقد سلط ذلك الأنوار على أهمية صون البيئة وحمايتها، بما في ذلك مكافحة التصحر، كما هو مبين في القسم جيم من الفصل الرابع. وقد خصت نسبة كبيرة من البرنامج الميداني للغابات (حوالي ٢٥ في المائة) للمؤسسات والتدريب، بما في ذلك تطوير السياسات الحرجية، وتخطيط الاستثمارات واعدادها، والبحوث والإرشاد في مجال الغابات.

٧٨-٢

وبطول عام ١٩٩١ كان ٨٤ بلدا يمر بمراحل مختلفة في اعداد وتنفيذ خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية. وحصلت ٢٥ من تلك البلدان على دعم من المنظمة باعتبارها الوكالة الرائدة في هذا المجال، وبالإضافة الى ذلك شاركت المنظمة مباشرة في ١٢ عملية أخرى من عمليات اعداد الخطة. وقد أنشئ حساب أمانة مشترك بين عدة جهات متبرعة بدعم مالي من تسعة بلدان، لمساعدة المنظمة في أداء وظيفة تنسيق خطة العمل المنوطة بها، ودعم العمليات القطرية الخاصة باعداد الخطة.

٧٩-٢

وكما حدث في الفترات المالية الثلاث السابقة، وجهت الأعمال الميدانية في مجال مصايد الأسماك نحو تنفيذ برامج العمل التي وافق عليها المؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها الذي عقدته المنظمة عام ١٩٨٤. وفي نهاية عام ١٩٩٠ كان هناك نحو ٢٠٠ خبير و ٢٨٠ خبيرا استشاريا يشتغلون في ٢٢٠ مشروعا ميدانيا للمنظمة في مجال مصايد الأسماك، بالإضافة الى ٢٧ خبيرا وخبيرا استشاريا قطريا. ولما كانت موارد الثروة السمكية موزعة على نطاق واسع، وكثيرا ما تهاجر عبر الحدود القطرية، فثمة حاجة الى التعاون الدولي من أجل إدارة تلك الموارد وتنميتها على أساس خطة موضوعة بعناية. ولذا تتولى مصلحة مصايد الأسماك تشغيل العدد الأكبر من المشروعات المشتركة بين الاقطار في البرنامج الميداني للمنظمة.

٨٠-٢

وما الى ذلك، ويتضمن الاحصاءات كعنصر فرعى. وقد كان التركيز الرئيسي منصبا على تدعيم القدرات الاحصائية القطرية.

٧٦-٢

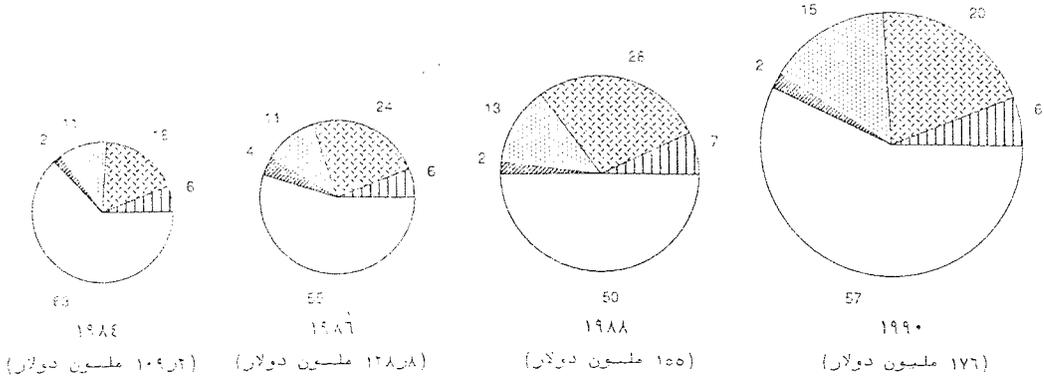
ومازالت التنمية الرييفية من المجالات الرئيسية لانشطة المنظمة الميدانية. ففي اثناء الفترة المالية الجارى استعراضها قدمت المنظمة الدعم لما يقرب من ٤٩٠ مشروعا فى هذا المجال، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائى، وحسابات الامانة، وبرنامج التعاون الفنى. وتمثلت الانشطة الرئيسية فى التعليم والتدريب، والارشاد فيما يتعلق بصغار المزارعين، وفقراء الريف، والشباب الريفى والنساء الريفيات. وتركزت أنشطة الإصلاح الزراعى واستيطان الأراضى على البعثات الفنية ومشاورات المائدة المستديرة والمشروعات المشتركة بين الوكالات التى تهدف الى مساعدة الحكومات فى تنفيذ خطط الإصلاح الزراعى. أما مشروعات المشاركة الشعبية والأنشطة التعاونية فقد ركزت بصفة أساسية على تلبية احتياجات أعضاء المنظمات غير الحكومية. وقد انصب الاهتمام على دعم التعاونيات الزراعية التى يشكل صغار المزارعين أغلبية أعضائها، وزيادة مشاركة النساء الريفيات وشباب الريف فى التعاونيات الريفية. وتضمنت هذه الأنشطة فى ١٩٩٠ توفير الدعم الفنى بواسطة ما يربو على ٢٧٠ خبيرا ميدانيا وخبيرا استشاريا. وسعى الى ادراج القضايا المتعلقة بدور المرأة فى التنمية واشراك النساء فى المشروعات، نظمت فى المقر الرئيسى للمنظمة وعلى الصعيد الاقليمى أنشطة للتدريب على تحليل التمايز بين الجنسين، كما هو مبين فى القسم بء من الفصل الأول.

٧٧-٢

وقد استمرت الزيادة الملحوظة فى نصيب الغابات من نفقات المشروعات الميدانية، بما فى ذلك العناصر الفرعية المتعلقة بالغابات فى فئات المشروعات الأخرى. وكان عدد المشروعات العاملة حوالى ٣٠٠ مشروع، كما بلغ مجموع الموظفين الميدانيين والخبراء الاستشاريين المستخدمين فى مجال الحراجة ٦٩٤ خبيرا فى ١٩٩٠، مقابل ٥٥٨ فى ١٩٨٨ و ٦٥١ فى ١٩٨٩. وقد تضاعف نسبة الخبراء الاستشاريين العاملين فى الأنشطة التى تظلع بها المنظمة فى قطاع الغابات على مدى عشر سنوات، حيث ارتفعت من ٣٥ فى المائة فى ١٩٨٠ الى ٧٠ فى المائة فى ١٩٩٠.

بالانفاق المشترك فيما بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة  
الانمائى فيما بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٩٠. ويخلص فى الشكل ٦-٢  
أدناه أحدث وضع فى هذا العدد.

الشكل ٦-٢ الانفاق على مشروعات برنامج الأمم المتحدة  
الانمائى/ المنظمة فى ١٩٨٤ و ١٩٨٦ و ١٩٨٨ و ١٩٩٠  
(النسبة المئوية)



سند متبوعه    المعدات    التدريب    العقود من الخارج    موظفو المشروعات

ويتعلق أهم اتجاه بعنصر العاملين. ففى عام ١٩٨٤ استأثر  
هذا العنصر بنسبة ٦٣ فى المائة من الانفاق على المشروعات.  
ومع أن هذه النسبة انخفضت الى ٥١ فى المائة فى عام ١٩٨٨  
فانها ارتفعت مرة أخرى وبلغت ٥٧ فى المائة فى عام ١٩٩٠. ولا  
يزال عنصر المعدات يحتل المرتبة الثانية وأن تعرض بدوره  
الى تقلبات كبيرة. وتبلغ حصة المعدات فى الوقت الحاضر بنحو  
٢٠ فى المائة من مجموع ما يقدمه برنامج الأمم المتحدة  
الانمائى. وتشكل الدورات التدريبية الرسمية ثالث أكبر  
العناصر المصطلح بها فى نطاق مشروعات المنظمة (مثل المنح  
الدراسية ودورات التدريب الرسمى). وقد حدثت زيادة مستمرة  
فى نصيب هذا العنصر خلال الأعوام الأخيرة حيث ارتفع الى نحو  
١٥ فى المائة فى عام ١٩٩٠، وهو أعلى مستوى حتى الآن.

ومن أبرز تلك المشروعات المشتركة بين الاقطار المشروعات الاقليمية لتنمية تربية الأحياء المائية فى آسيا والبحر المتوسط وجنوب المحيط الهادى، وبرنامج أقاليمى لتربية الأحياء المائية من أجل تنمية المجتمع المحلى. واستجابة للرغبة التى أبدتها مؤتمرا المنظمة فى دورته الخامسة والعشرين، يتوقع البدء عام ١٩٩١ بتنفيذ مرحلة ثانية من برنامج تربية الأحياء المائية فى أمريكا اللاتينية، بدعم مالى من حكومة ايطاليا، بعد فترة فاصلة يمول خلالها فى إطار برنامج التعاون الفنى.

٨١-٢

وقد أصبح المشروع الاقليمي لتربية الأحياء المائية فى آسيا جهازا حكوميا دوليا فى ١٩٩٠، الى جانب شبكة انفوفيش التى كانت أول جهاز حكومى دولى ينشئه مشروع تابع للمنظمة. وقد قامت سفينة البحوث النرويجية التى تعمل فى إطار المشروع العالمى المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى خلال ١٩٩٠ و ١٩٩١ بمسح لأرصدة الشروة السمكية فى أنغولا، وناميبيا، وموزامبيق، وغيرها من البلدان الأفريقية.

٨٢-٢

واستمرت عدة مشروعات اقليمية فى توفير المعلومات عن تسويق الأسماك وتجاريتها، فى حين يجرى النهوض بالتنمية المتكاملة للمصايد الصغيرة فى خليج البنغال، وغرب أفريقيا، والبحر الأحمر. ويوفد البرنامج الاقليمي المعنى بتقديم الخدمات الاستشارية فى مجال تخطيط مصايد الأسماك وادارتها وتشريعاتها، عند طلب مثل هذه الخدمات، عددا كبيرا من البعثات الى بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأقصى، وقدم لها مساعداته. كما نظمت فى إطار المشروعات الاقليمية أنشطة تدريبية ملموسة فى مجالات تقدير الموارد السمكية، وتجهيز الأسماك ومراقبة الجودة.

٨٣-٢

#### جيم - العناصر الرئيسية للمشروعات

العناصر الرئيسية للانفاق من خارج الميزانية على المشروعات الميدانية فى عام ١٩٩٠

٨٤-٢ كشف تقدير للانصبه النسبية للعناصر الرئيسية فى المشروعات الميدانية للمنظمة خلال الأعوام الأخيرة عن حدوث تغيرات مثيرة للاهتمام تعرض فى (الجدول ٤) من المرفق الاحصائى فيما يتعلق

التخصصى المرتفع. فمنذ نحو عشرة أعوام فقط كان عدد العاملين فى المشروعات الميدانية للمنظمة من الخبراء المهنيين المقيمين المعينين بعقود طويلة الأجل نحو ٨٠٠ اخبير فى المتوسط. وبحلول نهاية عام ١٩٩٠ انخفض عددهم الى اقل من ١٠٠٠ اخبير. ومن الناحية الأخرى حدثت زيادة كبيرة فى عدد الخبراء والاستشاريين المعينين بعقود قصيرة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٠ تجاوز عددهم ٨٠٠ اخبير، وهو أكثر من ضعف العدد الوارد فى الاستعراض الأخير (١٩٨٨). وفى نهاية عام ١٩٩٠ كان أكثر من ٢٥٠ من الموظفين المهنيين المزمالمين يعملون بشكل مباشر فى المشروعات الميدانية للمنظمة، كما كان نحو ٢٠٠ من متطوعى الأمم المتحدة يقدمون خدماتهم فى هذا الصدد.

وشمة دلائل واضحة على أن هذه الاتجاهات ستستمر. والواقع أن الزيادة التى حدثت مؤخرا فى البرنامج المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لم تسفر عن زيادة متوقعة فى أعداد الخبراء المقيمين العاملين لدى المنظمة بعقود طويلة الأجل ولكنها بدلا من ذلك أسفرت عن تسارع الزيادة فى عدد الخبراء والاستشاريين المستخدمين بعقود قصيرة الأجل. وقد أدت أيضا الى زيادة أخرى فى استخدام الخبراء والاستشاريين القطريين الذين يقدمون الخبرة الفنية والدعم الإدارى على السواء الى المشروعات التى تساعدها المنظمة.

٨٨-٢

#### المدخلات من البلدان النامية

واصلت المنظمة بذل جهودها الرامية الى الاستعانة بقدرات البلدان النامية فى البرامج الميدانية على نحو منتظم. وأحدثت الاتجاهات مبينة فى (الجدول ٧) من المرفق الإحصائى. وفى حين تفاوت هذا الجانب التصاعدى فيما بين مختلف عناصر المشروعات فان الاتجاه العام ظل ايجابيا.

٨٩-٢

وظلت حصة الخبراء المعينين دوليا من البلدان النامية أعلى كثيرا من ٥٠ فى المائة. وينطبق الوضع نفسه على عدد الترشيحات المقدمة من المنظمة الى الحكومات لاجازتها. وقد تمكنت المنظمة من استخدام عدد كبير جدا من خبراء البلدان

٩٠-٢

٨٦-٢ وتوزيع عناصر المشروعات بحسب القيمة فى برامج حسابات الأمانة يختلف عن ذلك اختلافا طفيفا. فعنصر العاملين مماثل فى المستوى تقريبا حيث يبلغ نحو ٥٧ فى المائة، أما عنصر المعدات فهو حاليا قريب من ٢٠ فى المائة. بيد أن الإنفاق النسبى فى اطار التعاقد من الباطن فى مشروعات حسابات الأمانة ظل باستمرار أعلى منه فى اطار مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. وفى الوقت نفسه ظل الإنفاق على التدريب فى اطار برنامج حسابات الأمانة أقل نسبيا. وتفاصيل هذا الوضع مبينة فى (الجدول ٥-٢) أدناه.

الجدول ٥-٢

العناصر الرئيسية للإنفاق من خارج الميزانية  
على المشروعات فى عام ١٩٩٠

المجموع	حسابات الأمانة	المنظمة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائى	النسبة المئوية.....
٥٨	٥٨	٥٧	الخبراء والاستشاريون
٢٠	٢٠	٢٠	المعدات
١١	٨	١٥	التدريب (الرسمى)
٦	٩	٢	التعاقد من الباطن
٥	٥	٦	نفقات متنوعة

## استخدام الخبراء والاستشاريين

٨٧-٢ حدث تحول مستمر فى عنصر العاملين فى المشروعات الميدانية للمنظمة نحو الاستعانة بالخبراء والاستشاريين المتخصصين لفترات قصيرة. وفى الأعوام الأخيرة تناقص استخدام الخبراء المقيمين لفترات طويلة وفى الوقت نفسه تزايد الطلب على استخدام الخبراء لفترات قصيرة والاستشاريين ذوى المستوى

## دال - نشاطات دعم الاستثمار

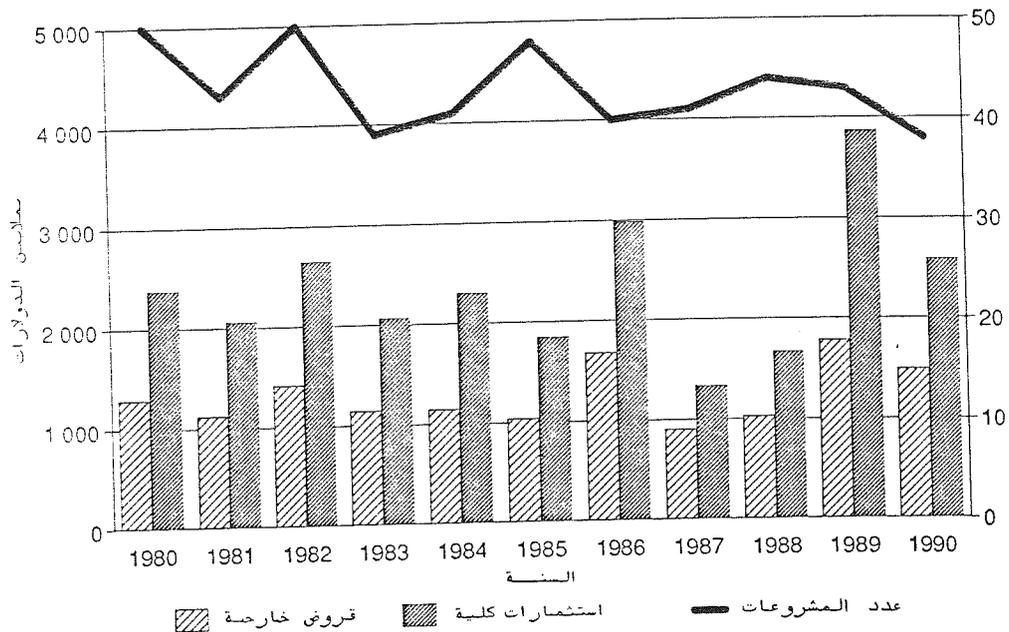
يظطلع بتنفيذ أعمال المنظمة في مجال دعم الاستثمار مركز الاستثمار الذي تتمثل مهمته الرئيسية في مساعدة البلدان النامية في صياغة المشروعات الاستثمارية التي تجتذب الموارد الرأسمالية اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي وتحسين احوال الريف، ويأتي معظم هذه الموارد من مؤسسات التمويل متعددة الاطراف. ولهذا الغرض اضطلعت المنظمة، من خلال مركز الاستثمار التابع لها، بعقد اتفاقيات تعاونية واقامة علاقات عمل مع اغلب المصادر الدولية الرئيسية لتمويل التنمية الزراعية \*

٩٤-٢

واستمر المستوى الرفيع لأعمال مركز الاستثمار كما هو مبين في الشكل ٧-٢. فقد تمت الموافقة على تمويل ثلاثة وثمانين مشروعاً استثمارياً في عام ١٩٩٠. وبلغت الاستثمارات الاجمالية في هذه المشروعات ٢ ٨٨٥ مليون دولار أمريكي، منها ١ ٤٩٠ مليون دولار أمريكي في شكل قروض واشتمانات خارجية من مؤسسات التمويل، والباقي التزمت بتقديمه البلدان المستفيدة وعددها ٢٩ بلداً \*

٩٥-٢

الشكل ٧-٢ المشروعات المعانة من مركز الاستثمار والتي ووفق على تمويلها في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠



النامية ذوى المؤهلات والخبرات الرفيعة المستوى. وفى الوقت نفسه حدثت زيادة مستمرة فى عدد الخبراء القطريين (نحو ٨٥٠) والمدراء القطريين (أكثر من ٤٠٠) العاملين فى المشروعات الميدانية للمنظمة فى بلدانهم.

٩١-٢ ووصل نصيب مؤسسات البلدان النامية من العدد الإجمالى للمرافق المستخدمة للتدريب الرسمى (المنح الدراسية) الى مستوى ذروة لنسبة ٤٦ فى المائة خلال عام ١٩٩٠. وهذا ما يوضح التقدم الكبير فى بناء القدرات فى البلدان النامية، وخاصة قدرات مؤسساتها التدريبية التى يمكن بناء على ذلك استخدامها بنجاح لتعزيز الموارد البشرية للبلدان النامية الأخرى.

٩٢-٢ وخلال عام ١٩٩٠ حدثت أيضا زيادة حادة فى حصة العقود الصادرة من الباطن للشركات الموجودة فى البلدان النامية. بيد أنه ينبغى التشديد على أن الحجم الإجمالى للعقود من الباطن ظل منخفضا نسبيا، ومن ثم فإن منح عقد كبير من الباطن لأحدى الشركات الموجودة فى مجموعة معينة من البلدان يمكن أن يؤثر تأثيرا هاما على هذا الرقم.

٩٣-٢ ولم تحدث تغييرات كبيرة فى طلبات المعدات من البلدان النامية بالمقارنة بالأنماط السابقة، وظلت نسبة هذه الطلبات تبلغ نحو ١٣ فى المائة من اجمالى المشتريات الكبيرة من المواد المنفذة محليا فى اطار المشروعات الميدانية للمنظمة. ولا يزال نصيب البلدان النامية المنخفض نسبيا فى توريد المعدات يشكل محور الاهتمام فى الأجهزة المشتركة بين الوكالات فى المنظومة، وتبذل الآن جهود مختلفة على نطاق المنظومة لزيادة هذا النصيب، ولاسيما من خلال المكتب المشترك بين الوكالات لخدمات الشراء. بيد أن قرارات التوريد لا تتخذها أجهزة منظومة الأمم المتحدة وحدها. فهى تتأثر أيضا تأثرا قويا بخيارات البلدان المستفيدة، ويتعين كذلك أن ينظر إليها فى سياق القواعد والاجراءات التى تقتضى اللجوء الى المناقصات التنافسية الدولية.

وفى غرب أفريقيا ركز العمل على الموارد الحرجية والبيئية والطبيعية، فى حين ان الأنشطة فى شرق أفريقيا تعلقت اساسا بالتنمية الريفية والثروة الحيوانية ومصايد الاسماك والاشتمان والتسويق. وفى آسيا ركز العمل على التنمية الزراعية والرى، مع وجود برامج قوية فى الصين والهند. وتضمنت الأنشطة المظطلع بها فى الشرق الأدنى/شمال أفريقيا التنمية الزراعية والريفية والرى والصرف والبحوث وعون التربة والغابات. كما تم التشديد فى امريكا اللاتينية على الغابات وحماية البيئة وعلى التنمية الريفية والبحوث، ويوجد فى شرق أوروبا (يوغوسلافيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا) برنامج صغير ولكن ينتظر له النجاح.

وبالاضافة الى ذلك اضطلع برنامج التعاون بأعمال قطاعية وشبه قطاعية باعتبارها أساسا للاستثمار الذى يمكن أن يقوم به البنك الدولى فى نيجيريا وبورما والجزائر وأمريكا الوسطى واكوادور والمكسيك وأوروغواى. وقد ساعد برنامج التعاون أيضا فى اعداد ٢٩ من تقارير المشروعات المنتهية (للتقييم تجربة المشروعات بعد اتمام صرف مبالغ القروض) وتولى مسؤولية الاشراف على خمسة مشروعات استثمارية جارية.

#### برنامج دعم الاستثمار

١٠٢-٢ أنشئ، برنامج دعم الاستثمار فى عام ١٩٧٠ لى يتعاون مع المؤسسات الأخرى غير البنك الدولى. وفى نهاية عام ١٩٩٠ كان قد ووفق على ٣٢٢ مشروعا، تم اعدادها فى اطار هذا البرنامج، باستثمارات اجمالية قدرها ٧ ٤٤٤ مليون دولار أمريكى من بينها قروض خارجية قيمتها ٤ ٧٢٤ مليون دولار أمريكى.

١٠٣-٢ وقد ووفق فى عام ١٩٩٠ على تمويل تسعة عشر مشروعا تم اعدادها بمساعدة من برنامج دعم الاستثمار. ويقدر مجموع الاستثمارات فى هذه المشروعات بمبلغ ٣٩١ مليون دولار أمريكى بما فى ذلك قروض دعم مقدارها ٢٦٥ مليون دولار أمريكى. وشملت هذه المشروعات طائفة واسعة من الأنشطة من بينها التنمية الزراعية والريفية والرى ومصايد الاسماك والثروة الحيوانية والتسويق.

وبهذا يصل مجموع المشروعات التي ساعدها مركز الاستثمار ووفق  
 على تمويلها (١٩٦٤-١٩٩٠) الى ٨٣٣ مشروعا في ١٠٨ بلدان، بلغ  
 مجموع الاستثمارات فيها ٨٧٩ ٢٥ مليون دولار أمريكي بما في  
 ذلك قروض الدعم المقدمة من مؤسسات التمويل وقيمتها ٤٣٧ ١٨  
 مليون دولار أمريكي. وقد تمت الموافقة على سبعة وسبعين في  
 المائة من هذه المشروعات، استأثرت بنسبة ٨٨ في المائة من  
 مجموع الاستثمارات والقروض الخارجية، منذ عام ١٩٧٦ وهو  
 الوقت الذي تم فيه تعزيز مركز الاستثمار بدرجة كبيرة.

وفي عام ١٩٩٠ شارك مركز الاستثمار في تحديد أو اعداد ١٠٦  
 مشروعات استثمارية و ١٥ دراسة شبه قطاعية في ٦٧ بلدا. وقد  
 أنجزت أعمال الاعداد بالنسبة الى ٤١ مشروعا، تقدر  
 احتياجاتها الاستثمارية الاجمالية بمبلغ ٦٠٥ ٢ ملايين دولار  
 أمريكي. وتم ايفاد ما مجموعه ١٩١ بعثة تحت مسؤولية المركز  
 مباشرة خلال العام. وبالإضافة الى ذلك شارك المركز في ٣٧  
 بعثة تحت مسؤولية مؤسسات التمويل. ووجه نحو ٤٠ في المائة  
 من أعمال مركز الاستثمار في عام ١٩٩٠ الى افريقيا.

### برنامج التعاون بين المنظمة والبنك الدولي

ان برنامج التعاون بين المنظمة والبنك الدولي من اقدم  
 واكبر أعمال مركز الاستثمار. ومنذ بداية البرنامج في عام  
 ١٩٦٤ تمت الموافقة على ما مجموعه ٥١١ مشروعا بلغ مجموع  
 الاستثمارات فيها ٣٣ ٣٨٤ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك  
 ٢٨٥ ١٤ مليون دولار أمريكي في شكل قروض واثمانات من البنك  
 الدولي والاتحاد الدولي للتنمية و ٨٢٢ ١ مليون دولار أمريكي  
 في شكل مشاركة في التمويل من مصادر خارجية أخرى.

وفي عام ١٩٩٠ ووفق على تمويل تسعة عشر مشروعا، سبق اعدادها  
 بمساعدة من برنامج التعاون، باستثمارات مجموعها ١٩٧ ٢  
 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك ١ ٠٥٩ مليون دولار أمريكي في  
 شكل قروض من البنك الدولي واثمانات ميسرة الشروط من  
 الاتحاد الدولي للتنمية.

وخلال عام ١٩٩٠ أنجز برنامج التعاون العمل فيما يتعلق بواحد  
 وعشرين مشروعا تمهيدا لتقديرها والموافقة عليها فيما بعد.

فى بلدان أعضاء جديدة نسبيا مثل الصين ومنغوليا وفيتنام وربما كمبوديا، وقد دعا الى تقديم أفكار بشأن ما يمكن أن ينشأ من مشروعات عن عمل المنظمة فى هذه البلدان.

١٠٨-٢ والاتفاق الجديد المقترح للتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذى يشمل أعمال مشروعات الاستثمار والدراسات القطاعية أو المتعلقة بالسياسات، جاهز الآن فعلا، وقبل عرضه على الإدارتين سيجرى جمع عدد من الأفكار الخاصة بالمشروعات لتغطية جزء كبير من برنامج العمل المقترح الذى تبلغ قيمته ٣ ملايين دولار أمريكى (ويغضى عامين).

١٠٩-٢ وقد ووفق فى عام ١٩٩٠ على أربعة مشروعات أعدها مركز الاستثمار من أجل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، ويقدر مجموع الاستثمارات فيها بمبلغ ١٢٥ مليون دولار أمريكى بما فى ذلك ١١ مليون دولار أمريكى من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية. وكان عام ١٩٩٠ آخر عام فى الدورة البرامجية الثلاثية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وقد أنجز مركز الاستثمار معظم عمله فى دعم برنامج الائتمان الزراعى الخاص بالصندوق خلال العامين الأولين. وبدأ من جديد تنفيذ برنامج كامل لعامى ١٩٩١ و ١٩٩٢.

١١٠-٢ وتجرى باستمرار عملية تكييف هيئة موظفى مركز الاستثمار استجابة للاهتمامات المتغيرة للبلدان المقترفة ومؤسسات التمويل. كما يولى المركز اهتماما خاصا لتكييف المشروعات وتأشيرها اجتماعيا، وخاصة المشروعات التى تعد لكى يمولها الصندوق الدولى للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وقد عدل تكوين هيئة الموظفين كيما تتضمن المزيد من الأخصائيين فى علم الاجتماع. وقد أجريت عمليات أخرى من هذا النوع فى هيئة الموظفين استجابة للقلق المتنامى ازاء ضعف الموارد الطبيعية، والأهمية المتزايدة التى تنولى للاستثمار فى الغابات، وخاصة غابات المجتمعات المحلية، وضرورة حماية البيئة.

الصلات بين المساعدات الفنية والاستثمار

١١١-٢ واصل المركز جهوده الرامية الى اقامة صلات أوثق بين أعمال التعاون الفنى السابقة للاستثمار وأعمال الاستثمار ذاتها.

١٠٤-٢ وخلال العام أنجز برنامج دعم الاستثمار العمل فيما يتعلق بعشرين مشروعا. وقد اضطلع المركز بمعظم العمل خلال الفترة المالية بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية. ونفذ نحو ٦٠ في المائة من أعمال برنامج دعم الاستثمار في عام ١٩٩٠ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٠٥-٢ وكان الدعم الرئيسي المقدم من برنامج دعم الاستثمار الى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منذ انشائه في مجال صياغة المشروعات التي تعود الى مبادرة الصندوق، وهي المشروعات التي اضطلع الصندوق بالمسؤولية الكاملة عنها أو قام بالدور الرائد في تمويلها (على خلاف المشروعات الممولة تمويلًا مشتركًا مع مؤسسات أخرى). ففي عام ١٩٩٠ أعد برنامج دعم الاستثمار ١١ مشروعا، من المشروعات الاثنى عشر وعشرين التي تعود الى مبادرة الصندوق والتي ووفق على تمويلها، وتبلغ قيمة قروض الصندوق لهذه المشروعات التي أعدها البرنامج ١٦٠ مليون دولار أمريكي.

١٠٦-٢ وثلاثة من المشروعات الزراعية التي وافق عليها مصرف التنمية الأفريقي في عام ١٩٩٠ أعدت بمساعدة من مركز الاستثمار وتقدم لها قروض قيمتها ٥٩٧ مليون دولار أمريكي من المرفق التيسيري للمصرف وهو صندوق التنمية الأفريقي. وخلال عام ١٩٩٠ ركز العمل بصفة رئيسية على مساعدة مصرف التنمية الأفريقي في اعداد مشروعاته للمستقبل استعدادا للتجديد التالي لموارد صندوق التنمية الأفريقي (١٩٩١-١٩٩٣) الذي تمت الموافقة مؤخرا على أن يكون ٣ مليارات دولار أمريكي. وقد وافق مجلس محافظي مصرف التنمية الأفريقي ومجلس المنظمة على اتفاق التعاون المعدل ومذكرة التفاهم المتملة به بين المنظمة والمصرف. وإذا وافق عليهما مؤتمر المنظمة هذا ووقعت عليهما المنظمتان بحلول ديسمبر/كانون الأول فمن الممكن أن يبدأ سريانها في أول يناير/كانون الثاني ١٩٩٢.

١٠٧-٢ واستؤنف التعاون مع مصرف التنمية الآسيوي على نطاق متواضع في عام ١٩٩٠. لكن نطاق التعاون توسع في عام ١٩٩١ ومن المتوقع أن يتزايد في عام ١٩٩٢. ويهتم مصرف التنمية الآسيوي اهتماما خاصا بمساعدات مركز الاستثمار في اعداد المشروعات

دراسات من هذا القبيل. وقد استفادت أربعة مشروعات استثمارية، تمت الموافقة على تمويلها في عام ١٩٩٠، من مساعدات سابقة قدمها برنامج التعاون الفني.

التدريب العملى على تقنيات مركز الاستثمار فى اعداد المشروعات

١١٤-٢ يشكل التدريب الرسمى للموظفين القطريين من البلدان النامية على تقنيات صياغة مشروعات الاستثمار مهمة ثانوية فقط من مهام مركز الاستثمار، ولكن النشاط التدريبى نتيجة ثانوية رئيسية من نتائج عمله فى الميدان. ويجرى هذا التدريب اثناء أعمال البعثات عندما يتم تزويد الموظفين النظراء فى البلدان الأعضاء بالارشادات والمشورة خلال اعداد المشروعات، وقد يشترك هؤلاء النظراء فى كتابة التقارير وأعمال الاستعراض فى روما. وفى اطار برنامج المتدربين التابع للمركز توجه الدعوة الى عدد صغير من موظفى الوكالات التى تتولى اعداد المشروعات فى البلدان النامية للحضور الى مقر المنظمة والبقاء فيه لمدة ١١ شهرا لتوسيع نطاق خبراتهم من خلال المشاركة فى بعثات مركز الاستثمار وكتابة التقارير والتدريب اثناء الخدمة، وبعد ذلك يعودون الى وظائفهم الحكومية.

١١٥-٢ وللمساهمة فى تحسين الجودة فى مجال اعداد المشروعات، قام موظفو المركز باعداد خطوط توجيهية جديدة مفصلة لتصميم مشروعات الاستثمار الزراعى، فيما يتعلق بالتحليل المالى فى اعداد المشروعات. وستنشر، فى اطار سلسلة "البحوث الفنية" للمركز، النصوص النهائية لهذه الاعمال، التى سيجرى تعميمها على الجهات المهتمة من المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية العاملة فى هذا المجال.

هاء - استعراض البرامج الميدانية من جانب اللجان الفنية التابعة لمجلس المنظمة

١١٦-٢ بناء على توصية لجنة البرنامج والميزانية وتأييد المدير العام، ايد مؤتمر المنظمة، فى دورته الخامسة والعشرين فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩، قيام اللجان الفنية، فى نطاق اختصاصاتها، بالاستعراض المنبثقم للعمليات الميدانية،

وخلال عام ١٩٩٠ اضطلع المركز بزيارة ومساعدة ٤٧ مشروعاً مشتركاً بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة، وعلى مشروعات تبين من دراستها دراسة أولية أنها تنطوي على إمكانات استثمارية. ونتيجة لذلك تم تحديد خمسة عشر اقتراحاً للاستثمار، قدر مجموع احتياجاتها الاستثمارية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي. وقد قامت باعداد تسعة من هذه المقترحات بعثة لاجراء تحديد عام أوفدها مركز الاستثمار لزيارة فينتام بناء على استعراض المنظمة للزراعة والانتاج الغذائي، واستندت البعثة في عملها الى البرنامج الضخم المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يجرى تنفيذه في البلد. وفي حين أنه لم يتم بعد التعهد بأى التزامات استثمارية، فقد أعربت عدة مؤسسات متعددة الأطراف من بينها البنك الدولي والصندوق للتنمية الزراعية، بالإضافة الى مصادر تمويل ثنائية أوروبية وآسيوية، عن اهتمامها بهذا المشروع.

بيد أن مركز الاستثمار لا يزال يشعر بالقلق ازاء العدد الصغير نسبياً من مشروعات المساعدة الفنية التي تؤدي الى متابعة الاستثمارات المباشرة من المصادر الخارجية، وخاصة في الوقت الذي تحتاج فيه البلدان بالحاح الى الاستثمار الزراعي وتتزايد فيه صعوبة ايجاد مشروعات استثمارية. ولهذا السبب استهدفت الأقسام الفنية اقامة مشروعات وبرامج للتعاون الفني تحقق تدفقاً مستمراً من التكنولوجيات والمناهج التي شبتت صلاحيتها ميدانياً. ويمكن أن تشكل المساعدات الفنية من هذا النوع أساساً موثوقاً لتصميم مشروعات استثمار قادرة على البقاء من أجل المستقبل.

#### استخدام برنامج التعاون الفني للنهوض بالاستثمار

يعد مركز الاستثمار القسم التشغيلي لنوعين رئيسيين من مشروعات برنامج التعاون الفني. ويجري النوع الأول من هذه المشروعات الدراسات اللازمة للتعجيل باعداد مشروعات الاستثمار أو تقديرها: أجريت عشر دراسات من هذا القبيل باستخدام أموال برنامج التعاون الفني في عام ١٩٩٠. أما النوع الثاني فيجرى دراسات أكثر عمومية قد ينشأ عنها ظهور فرص للاستثمار: في عام ١٩٩٠ مول برنامج التعاون الفني ثلاث

البرامج الميدانية التي اضطلعت بها مصلحتا الزراعة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. وقد تناولت الوثيقة الاساسية بالدراسة حجم وتركيبه هذه البرامج الميدانية واتجاهاتها، بالإضافة الى صلاتها بالبرنامج العادى.

وأعربت لجنة الزراعة عن أسفها للركود العام فى الحجم الكلى للبرنامج الميدانى الزراعى، ولاحظت بقلق - بالنظر الى الدور الحفاز لبرنامج التعاون الفنى - الانخفاض الحاد فى الموارد المتاحة لبرنامج التعاون الفنى فى القطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩، وفى عدد من المشروعات الزراعية الممولة فى اطاره. وشدد عدد ممن الوفود على ضرورة تطوير البرامج الميدانية بمزيد من الانتقائية، لافى ضوء القيود المالية فحسب، وانما أيضا بما يتوافق مع الميزة النسبية للمنظمة. وأعربت هذه الوفود عن الرأى القائل بأنه يمكن تحسين نوعية المشروعات بتقليل عددها.

وأعربت اللجنة عن القلق ازاء الانخفاض الحاد فى نصيب القطاع الفرعى للثروة الحيوانية فى المشروعات الزراعية. كما اعترفت بقيمة برامج العمل الخاصة وأوصت بالتوسع فى مجالات تطبيقها لتشمل مجالات جديدة ذات أولوية.

وسلمت اللجنة بأهمية المشروعات المشتركة بين البلدان شبه الاقليمية والاقليمية لتعزيز التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ولاضفاء الطابع المؤسسى عليهما. وأعربت عن تأييدها لتسريع التنفيذ القطرى بناء على القرار ٢١١/٤٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار ٢١/٩٠ الصادر عن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ولكنها اقترحت ادخال التنفيذ القطرى تدريجيا مع مراعاة قدرة و/او مصلحة البلد ونوع المشروع. ولاحظت اللجنة بارتياح الاستخدام المتزايد للمهنيين القطريين فى المشروعات المنفذة فى بلدانهم، وللمهنيين من البلدان النامية الأخرى.

١٢١-٢

١٢٢-٢

١٢٣-٢

واضطلاع الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية بدراسة ما تتوصل اليه اللجان الفنية من نتائج وتوصيات(١)•

١١٧-٢ وبناء على ذلك اتخذ المدير العام الترتيبات اللازمة لاجراء هذه الاستعراضات من قبل لجان الزراعة والغابات ومصايد الاسماك والامن الغذائى العالمى اثناء الدورات التى ستعقد ما خلال الفترة المالية الحالية. وقد تضمن جدول أعمال كل لجنة منها بتندا محددًا بشأن ما يدخل فى نطاق اختصاصها من العمليات الميدانية للمنظمة. وتلقت جميع اللجان وثائق أساسية موضوعية من أجل اجراء هذه المناقشات•

١١٨-٢ وظهر من مناقشات اللجان عدد من العناصر المشتركة. فقد كان هناك، أولا وقبل كل شيء، تأييد قوى للعمليات الميدانية للمنظمة. وجرى التشديد على العلاقة الوثيقة بين هذه الأنشطة والبرنامج العادى، وكذلك برامج العمل الخاصة للمنظمة. وعلقت أهمية على اشراك المهنيين القطريين فى العمليات الميدانية للمنظمة على جميع المستويات، وللحاجة المستمرة الى تعزيز قدرات الحكومات. وفى حين أعرب عن التأييد بوجه عام لزيادة التنفيذ القطرى، جرى التشديد على أن التقدم فى هذا الاتجاه ينبغى تحقيقه بطريقة متدرجة وانتقائية ومنظمة مع المراعاة التامة للقدرات القائمة ومتطلبات المشروعات. وجرى التشديد أيضا على ما تتسم به العمليات الميدانية للمنظمة من طابع متعدد التخصصات بشكل متزايد، وعلى ملاءمة منهج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتمادى فيما بين البلدان النامية، وخاصة من خلال الأنشطة الميدانية فيما بين البلدان للمنظمة•

١١٩-٢ ويقدم ادناه ملخص لحصيلة المناقشات التى اجرتها هذه اللجان للبرامج الميدانية فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩١•

#### لجنة الزراعة

١٢٠-٢ استعرضت لجنة الزراعة، فى دورتها الحادية عشرة، التى عقدت فى روما فى الفترة من ٢٢ الى ٣٠ ابريل/نيسان ١٩٩١، أعمال

١٢٨-٢ ولاحظت اللجنة حدوث انخفاض عام فى تمويل المساعدات الفنية التى تقدمها المنظمة فى مجال مصايد الأسماك، وبحثت الأثر الإيجابى الذى يمكن أن يحدثه فى الجهات المتبرعة اجراء تقييم مستقل لتأثيرات المشروعات الإقليمية لمصايد الأسماك. وجرى التشديد على أنه ينبغى للمنظمة الاعلان عن الامكانيات التى يتيحها نظام المعلومات عن مشروعات الاستثمار فى مصايد الأسماك، المشترك بين الجهات المتبرعة .

١٢٩-٢ أدى استعراض المشروعات القطرية التى تنفذها المنظمة فى مجال مصايد الأسماك الى اجراء بحث تفصيلى للقضايا المهمة. وشددت اللجنة على أهمية توافر بيانات أساسية كافية عند بدء أعمال المشروعات كيما يكون هناك أساس سليم لتقدير تأثير الأعمال الميدانية. وشدد بقدر مماثل على أهمية اجراء الرمد والاستعراض والتقييم بانتظام وكفاءة أثناء التنفيذ. وظلت اللجنة الى أن وشائق المشروعات ينبغى أن تعالج الجوانب المتعلقة بالقابلية للاستمرار فى المدى البعيد، وكذلك دعم الأعمال الممكنة فى مجال التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية .

١٣٠-٢ وأكدت اللجنة على الدور المتزايد الأهمية للخبرات القطرية فى مشروعات المنظمة، فيما يتعلق بكل من الخبراء القطريين والمدراء القطريين، وطلبت الى المنظمة أن تكشف جهودها التدريبية الرامية الى تلبية احتياجات هؤلاء العاملين. ورأت اللجنة ضرورة السماح، قبل انتهاء المساعدة الخارجية، بفترة انتقال كافية بين التنفيذ الذى تظلع به المنظمة والتنفيذ القطرى الكامل للمشروعات. وفى هذا المدد جرى التشديد على أهمية التعاون بين الخبراء الدوليين والنظراء القطريين .

١٣١-٢ وأكدت اللجنة على ضرورة تصميم المشروعات فى سياق الخطط القطرية لتنمية مصايد الأسماك ودعت الجهات المتبرعة الى تقديم التمويل اللازم للمشروعات التى حددت فعلا فى هذا السياق. ونظرا لأهمية القضايا المتعلقة بالمشروعات القطرية، وبتنفيذ برامج العمل، خلصت اللجنة الى أنه ينبغى تناول هذه البنود بمزيد من التفصيل فى دورتها التالية .

١٢٤-٢ وأيدت اللجنة التدابير التنفيذية الداخلية التي استحدثتها المنظمة فيما يتصل بتحقيق المزيد من اللامركزية على المستوى الميداني، بما في ذلك تفويض السلطات الى الممثلين القطريين للمنظمة وكبار موظفي المشروعات فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالعاملين والشؤون المالية والادارية. وأعربت اللجنة عن تأييدها لتدريب مدراء المشروعات القطريين وللاستعراض الجاري للاجراءات ونظم الرصد المتعلقة بدعم العمليات الميدانية.

١٢٥-٤ وشددت اللجنة على أهمية تقييم المشروعات الذي من شأنه أن يكون مرجعا لزيادة تحسين وضع البرامج الميدانية للمنظمة وتصميمها وتنفيذها وقابليتها للاستمرار، وأشار بعض المندوبين بوجه خاص الى ضرورة اجراء مزيد من عمليات التقييم خارج الموقع.

#### لجنة مصايد الأسماك

١٢٦-٢ نظرت لجنة مصايد الأسماك في القضايا المتعلقة بالبرامج الميدانية في مجال مصايد الأسماك خلال دورتها التاسعة عشرة التي عقدت في روما في الفترة من ٨ الى ١٢ أبريل/نيسان ١٩٩١. واستعرضت اللجنة بالتفصيل تنفيذ برامج العمل الخمسة كما وافق عليها المؤتمر العالمي لادارة مصايد الأسماك وتنميتها، الذي عقدته المنظمة في عام ١٩٨٤. كما أجرت اللجنة استعراضا للمشروعات القطرية التي تنفذها المنظمة في مجال مصايد الأسماك.

١٢٧-٢ وأكدت اللجنة أنه ينبغي مواصلة تنفيذ برامج العمل التي وافق عليها المؤتمر العالمي لمصايد الأسماك لعام ١٩٨٤. واتفقت اللجنة على أن برامج العمل هذه لا تزال توفر اطارا مرجعيا سليما لادارة مصايد الأسماك وتنميتها بوجه عام. بيد أن اللجنة لاحظت أن الدعم المالي المقدم لتنفيذها مازال أقل من مستوى التوقعات. وأعرب عن التقدير للجهات المتبرعة ومصادر التمويل التي وفرت الموارد، وطلبت اللجنة الى المنظمة أن تقوم بتحديد مزيد من المشروعات السليمة التي يمكن أن تدعمها الجهات المتبرعة. وأوليت أهمية خاصة لبرنامج العمل المتعلق بتخطيط مصايد الأسماك وادارتها وتنميتها ولتنمية تربية الأحياء المائية.

## لجنة الأمن الغذائي العالمي

- ١٢٥-٢ عقدت اللجنة دورتها السادسة عشرة في روما في الفترة من ١١ إلى ١٥ مارس/آذار ١٩٩١. وأجرت اللجنة، طبقاً لوظائفها، استعراضاً لخطة معونات الأمن الغذائي. وأخذت اللجنة في الاعتبار في هذا الاستعراض التوعوية الصادرة عن مؤتمر المنظمة في دورته الخامسة والعشرين والتي تدعو إلى اتباع منهج برامجي بغية تجنب عدد كبير من المشروعات ذات التأثير المحدود.
- ١٣٦-٢ واتفقت اللجنة على أن الكثير من الأنشطة الميدانية للمنظمة يعالج، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، قضايا تتعلق بالأهداف الرئيسية للمفهوم الموسع للأمن الغذائي، الذي يتطلب ضمان توافر امدادات كافية من الأغذية، واستقرار الامدادات، وتحسين فرص حصول الجماعات الحساسة على الأغذية. وشددت اللجنة على أنه ينبغي للمنظمة أن تركز أنشطتها الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية.
- ١٣٧-٢ وأعربت عن التأييد لأعمال خطة معونات الأمن الغذائي، ولاسيما فيما يتعلق بالعمل الذي يجري في إطار توسيع نطاق هذه الخطة لمساعدة البلدان في صياغة برامج قطرية شاملة للأمن الغذائي. ولاحظت اللجنة بارتياح أن مرحلة التقدير في البلدان الأربعة المختارة لهذا الغرض (تشاد والنيجر وتنزانيا وزامبيا) قد انتهت، وأنه يجري الآن اعداد خيارات برامجية مختلفة.
- ١٣٨-٢ ورات اللجنة أن من شأن تطبيق منهج شامل لبرمجة الأمن الغذائي أن يوفر وسيلة لتنظيم الأنشطة الميدانية ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمة، الأمر الذي يعزز الجهود المتعددة للمنظمة في هذا المجال. وفي هذا الصدد أكدت اللجنة ضرورة التعاون الوثيق بين مختلف الوحدات في مقر المنظمة، ومع الممثلين القطريين للمنظمة.
- ١٣٩-٢ ورحبت اللجنة بالخطوات الملموسة التي اتخذتها المنظمة لضمان ترابط واتساق أنشطتها الميدانية في مجال السياسات، بما في ذلك سياسة الأمن الغذائي وجهود البرمجة. وطالبت

## لجنة الغابات

١٣٢-٢ عقدت الدورة العاشرة للجنة الغابات فى روما فى الفترة من ٢٤ الى ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، واستعرضت البرنامج الميدانى فى مجال الغابات. وأيدت اللجنة الدور القيادى للمنظمة فى برامج التعاون الفنى فى مجال الغابات، وأقرت بالنمو السريع الذى حدث فى البرنامج. ولاحظت أن احتياجات البلدان الأعضاء مازالت تتجاوز الى حد بعيد الجهود المبذولة فى إطار البرنامج الميدانى. وفى حين أعربت اللجنة عن تقديرها للدعم المقدم من الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والجهات المتبرعة فى إطار حسابات الأمانة والمنظمة نفسها (فى إطار برنامج التعاون الفنى باعتباره عاملاً حافزاً للتعاون الفنى والاستثمار والتدريب ومواجهة حالات الطوارئ)، فإنها دعت الى زيادة الالتزام والتمويل من جميع هذه المصادر وطلبت الى البلدان الأعضاء تزويد المنظمة بالوسائل المالية اللازمة لمضاعفة جهودها الرامية الى الوفاء بمهمتها.

١٣٣-٢ وأشادت اللجنة بالجودة العامة للبرنامج الميدانى للغابات، وأيدت الاهتمام بالرمذ والتقييم (وبالاستفادة من الدروس المستخلصة منهما)، وأكدت القيمة التى ينطوى عليها تلقى وشائق استعراض مماثلة فى الدورات المقبلة، بما فى ذلك تحليل لدور المرأة فى البرنامج الميدانى للغابات.

١٣٤-٢ وأيدت اللجنة التركيز المستمر على تعزيز المؤسسات القطرية والتدريب وتنمية الموارد البشرية. وفيما يتعلق بالأولويات البرامجية طالبت اللجنة بمشروعات أطول أجلا وأوصت بزيادة دعم التنمية الحرجية القابلة للاستمرار. وأوصت اللجنة، بعد أن لاحظت ما تتسم به القضايا التى يعالجها البرنامج الميدانى للغابات من أبعاد معقدة ومتعددة التخصصات ومشتركة بين القطاعات، بأن تشمل مشروعات الزراعة وتربية الحيوانات والتنمية الريفية على مكونات حرجية بغية تعزيز التنمية القابلة للاستمرار وتحسين التأثير البيئى.

## الفصل الثالث

بإعداد تقرير محدد عن عمل المنظمة في مجال تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة في أعمال التخطيط المرتبطة بالأمن الغذائي كيما تنظر فيه اللجنة في دورة مقبلة .

١٤٠-٢ وأشنت اللجنة على أنشطة البرنامج العادي المنفذة في إطار خطة معونات الأمن الغذائي، وخاصة الأنشطة المكرسة لبناء القدرات القطرية في مجال نظم الإنذار المبكر والمعلومات عن الأغذية. وفي هذا الصدد تمت الاحاطة علما بالمزايا المحتملة التي ينطوى عليها توثيق التكامل بين نظم الإنذار المبكر والمعلومات عن الأغذية وبرامج الاغاثة من المجاعة .

## تقييم المشروعات الميدانية

### المقدمة

١-٢ يحاول استعراض البرامج الميدانية، كما في السابق، تقديم صورة شاملة عن أداء المشروعات الميدانية التي تظلم المنظمة بتنفيذها مع تقييم فعاليتها وكفاءتها. والهدف من ذلك مزدوج، (١) استخدام بيانات التقييم في اعداد التقارير التي ترفع الى الأجهزة الرئاسية، (٢) استخلاص دروس من تحليل جوانب الضعف والقوة في تصميم المشروعات وتنفيذها لاستخدامها في تحسين أداء المشروعات وإدارتها في المستقبل.

٢-٢ وتتركز نشاطات المنظمة في مجال التقييم من حيث عملتها بالبرامج الميدانية بالدرجة الأولى على جانبين، تقييم كل مشروع على حدة، وتقييم المشروعات حسب الموضوعات البرمجية. ويشكل تقييم المشروعات كل على حدة، بالنسبة للمنظمة، باعتبارها الوكالة المنفذة، جزءاً من مسؤوليتها، وتتولى الوحدات التشغيلية في المنظمة الاشراف على الجوانب ذات الصلة بإدارة هذه المشروعات. وفي إطار النشرة التي أصدرها المدير العام عن التقييم (DGB 84/24)، تعمل إدارة التقييم جهة اتصال مركزية في كل ما يختص بشؤون التقييم في المنظمة. ويشمل ذلك وظائفها في تقديم الإرشادات حول منهجيات التقييم وأساليبه فضلاً عن رصد التقييمات الجارية والارتقاء بمستوى استخلاص الدروس من التجارب العملية للاستفادة منها في ادخال تحسينات على عمليات التقييم في المستقبل.

٣-٢ وفيما يخص كل مشروع على حدة، تتولى إدارة التقييم في المنظمة بوجه خاص مسؤولية تنسيق عمليات التقييم داخل المنظمة. ويشمل ذلك: (١) التخطيط السنوي/نصف السنوي لتقييم المشروعات وفقاً لما هو مقرر في الخطط التشغيلية، (٢) رصد الاختصاصات المقترحة لتقييم المشروعات واستعراضها. (٣) المشاركة في تزويد جميع بعثات التقييم بالمعلومات اللازمة واستخلاص المعلومات المرتدة، (٤) استعراض تقارير

تنفيذها والنتائج المحرزة على المستوى الميداني، بما في ذلك تدابير متابعة مشروعات برنامج التعاون الفني.

وقد استمدت المواد والمعلومات المقدمة للاستعراض المكتبي من التقارير النهائية الخاصة بالمشروعات ومن الوثائق الأخرى الموجودة بالملفات، بما في ذلك الرسائل الرسمية الواردة من الحكومات المستفيدة، ومن المناقشات مع موظفي المنظمة المعنيين. كما طلب من ممثلي المنظمة في البلدان المشمولة بالعيونة تقديم معلومات مستكملة عن متابعة المشروعات المختارة للاستعراض. وفي الفترة المشمولة أجرى تقييم ميداني لثلاثة من مشروعات برنامج التعاون الفني (١) وأدرجت نتائج هذه التقييمات أيضاً في العينة. ولتوفير معلومات محددة و ملموسة عن مشروعات برنامج التعاون الفني تقدم رسوم توضيحية لحالات عديدة في النص. وترد معلومات إضافية عن هذا الاستعراض لبرنامج التعاون الفني، بما في ذلك مواد من هذه الحالات الثلاث الواردة في هذا الفصل .

٧-٣

#### الجزء الأول - ملخص تقارير التقييم لفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

جرت العادة في كل فترة مالية على اعداد ملخص بنتائج تقييم المشروعات (٢) كجزء من عملية الاستفادة من المعلومات المرتدة في صياغة المشروعات الميدانية وتنفيذها. ويعرض هذا الموجز، كما في السابق، صورة عامة تتناول: (١) نوعية تقارير التقييم وفقاً لتقديرات ادارة التقييم و (٢) حالة

٨-٣

(١) BUR/4401 : التدريب القطري اثناء الخدمة في مجال تحديد مشروعات الاستثمار الزراعي والريفي واعدادها ورصدها وتقييمها ، TUR/6651 : التدريب في مجالي الغابات والانتاج الحيواني في الشرق الأدنى ، ETH/6766 و ETH/8852 : تعزيز القدرة التخطيطية لوزارة تنمية البن والشاي.

(٢) استبعدت من هذا الملخص عمليات تقييم المشروعات التي تعتبر جزءاً من عمليات التقييم الموضوعي أو غير ذلك من عمليات تقييم البرامج التي ترد بصورة منفصلة أو في المحافل الملازمة ذات العلاقة .

البعثات عن التقييم المرحلي و/أو النهائي للمشروعات والتعليق عليها، ويتضمن ذلك في الغالب المشاركة في صياغة تعليقات المنظمة على تلك التقارير، (٥) الاحتفاظ بقاعدة للبيانات تشمل جميع التقييمات (ملخصات التقارير وتقارير التقييم) لاسترجاع المعلومات من تقارير التقييم واستخدامها في اجراء تحليلات أخرى و (٦) تحديد المشاركة الانتقائية في بعثات تقييم المشروعات.

٤-٣ ويحتوى الجزء الأول من هذا الفصل على ملخصات عن المشروعات التى جرى تقييمها خلال الفترة المالية ١٩٨٩-١٩٩٠. ويختلف اعداد هذه الملخصات بعض الشيء عن الممارسات السابقة بمعنى انه يعتمد كلياً على المواد التى جمعتها ادارة التقييم فى المنظمة وعالجتها بنفسها حتى تتمكن من وضع موجز عن تقارير التقييم. وعلى هذا الاساس، لن يحتوى هذا الفصل على موجز عن عمليات تقييم المشروعات التى يعدها الممثلون القطريون للمنظمة.

٥-٣ ويحتوى الجزء الثانى من هذا الفصل على استعراض يتناول اداء برنامج التعاون الفنى\* وهو استعراض مكتبى لأحدث العمليات المنفذة فى اطار برنامج التعاون الفنى مع معلومات مستكملة عن تطور عمليات البرنامج المذكور خلال آخر ثلاث فترات مالية (١٩٨٦-١٩٩١). كما يجرى مسحاً للاتجاهات التشغيلية الرئيسية فى برنامج التعاون الفنى ويحتوى على ملخص باستعراض مكتبى لعينية ممثلة من المشاريع، أعدته ادارة التقييم فى المنظمة اثناء النصف الأول من ١٩٩١ بهدف تحديد كل من الانجازات والمشاكل.

٦-٣ الغرض من الاستعراض هو تقديم معلومات مستكملة عن تطور برنامج التعاون الفنى منذ التقييم الخارجى المتعمق الاخير الذى أجرى فى عام ١٩٨٥. وينقسم الاستعراض الى جزئين: يغطى الجزء الأول الاتجاهات التشغيلية الرئيسية (الطلبات الرسمية الواردة، والموافقات على المشروعات ومدتها بحسب فئات المشاريع والاقاليم وغير ذلك المعتمدة لدى برنامج التعاون الفنى)، ويتضمن الجزء الثانى نتائج الاستعراض المكتبى لعينة من ٥٨ مشروعاً من مشروعات برنامج التعاون الفنى التى انجزت فى الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠. ويركز الاستعراض المكتبى على جوانب مختارة، مثل تصميم المشروعات ومعالم

المنظمة والحكومة المضيفة والوكالات الممولة. ويستبعد من بعثات التقييم الأفراد المسؤولين مسؤولية مباشرة عن صياغة و/أو تنفيذ المشروعات قيد التقييم، ويعتبر هذا الاجراء ضروريا من أجل المحافظة على موضوعية واستقلال الحكم على أداء تلك المشروعات، فضلا عن ان من وظائف ادارة التقييم في المنظمة ضمان الالتزام بهذا الشرط في تكوين بعثات تقييم المشروعات.

وفي الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٨٩ الى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ قامت ١٨٤ بعثة مستقلة بتقييم ١٩٩ مشروعا من مشروعات المنظمة الميدانية. واشتركت المنظمة بصفة مباشرة في ١٨٢ بعثة تقييم، بينما اشتركت الجهات المتبرعة في ١٧٨ بعثة، واشتركت الحكومات المستفيدة، على أساس تقديرها الخاص، في ١٤١ بعثة للتقييم. وبلغ مجموع الموارد التي التزم بتقديمها الشركاء الثلاثة على مدى عامين ٤٨٤ شهر/عمل ساهم بادائها ٦٥٥ مشتركا أو ما يعادل ٢٤٤ شهر/عمل لكل عملية تقييم. وهذا ما يمثل زيادة ملموسة قياسا الى الفترة المالية السابقة حيث استلزم تقييم كل المشروع وقتا يقل على نحو طفيف عن شهرى عمل.

١٢-٣

يعرض الجدول ١-٢ طريقة توزيع المشروعات التي جرى تقييمها خلال الفترة حسب مصادر تمويلها والاقاليم التي نفذت فيها. ويلاحظ ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي مول ٧٧ في المائة من هذه المشروعات بينما مولت حسابات الامانة النسبة الباقية. وتلقت افريقيا النصيب الاكبر من بعثات التقييم (٥٩ في المائة)، وان هذا النصيب قد زاد مقارنة بالفترة المالية السابقة (٤٤ في المائة في ١٩٨٧-١٩٨٨) وخصت، كما في السابق الحصة الثانية لاسيا والمحيط الهادى (٢٥ في المائة)، يتبعها اقليم امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٩ في المائة)، وشمال افريقيا والشرق الأدنى (٦ في المائة) ثم المشروعات المشتركة فيما بين الاقاليم (١ في المائة). واصلت عملية التقييم التركيز على القطاعات التي تغطيها مصلحة الزراعة (٥٢ في المائة من جميع المشروعات التي جرى تقييمها)، تتبعها مصلحة الغابات (٢٠ في المائة)، ومصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية (١٨ في المائة)، ومصلحة مصايد الأسماك (١٠ في المائة)، وكان ما يقرب من ٦٠ في المائة من هذه المشروعات التي جرى تقييمها من المشروعات الكبيرة (١٠ بميزانيات تتجاوز مليون دولار).

١٣-٣

تصميم المشروعات وتنفيذها ونتائجها على النحو الذي أشارت إليه بعثات التقييم خلال السنتين ١٩٨٩-١٩٩٠.

٩-٣ وفي السنوات الأخيرة، زاد باستمرار عدد عمليات تقييم المشروعات من نحو ٧٠ عملية تقييم كل عام خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ إلى ٩٤ عملية في ١٩٨٩ وإلى ١٠٥ عمليات في ١٩٩٠. وتحسنت قاعدة بيانات التقييم في الوقت الحاضر على موجزات بتقييم ما يزيد على ٧٠٠ مشروع يعود أقدمها إلى عام ١٩٨١. ومنذ عام ١٩٩٠، استكمل الرمز العددي لموجز تقييم المشروع بنص اضافي بغية تحسين قاعدة استرجاع المعلومات. ويعتمد الملخص الحالي لتقارير التقييم إلى حد كبير على المعلومات المتاحة في قاعدة البيانات المذكورة.

١٠-٣ ولا بد من التذكير في هذا المقام بأن التقييم عنصر أساسي في أغلب المشروعات التي تتولى المنظمة تنفيذها وتكون ممولاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المتبرعة لحسابات الأمانة، لكن القرار بإجراء التقييم من عدمه يتوقف بمفئة مشتركة على قرار الحكومة المضيفة والجهة المتبرعة والمنظمة أثناء عملية التنفيذ. وعموماً، تنحصر المشروعات التي تخضع للتقييم بتلك الفئة من المشروعات التي تكون بحاجة إلى إجراء تصحيحي بسبب المشكلات التشغيلية أو تلك المشروعات التي ترغب الأطراف المعنية إجراء تقييم لها حتى تتمكن من اتخاذ قرار بأعمال المتابعة. وعلى هذا الأساس لا تعكس نتائج التقييم بالضرورة الأداء العام للمشروعات الميدانية التي تنفذها المنظمة. وقد كان هذا الاتجاه قوياً بمفئة خاصة خلال السنوات الأولى حينما كان العدد القليل من أعمال التقييم يركز على " المشروعات ذات المشكلات ". ومع اتخاذ التقييم بعداً أوسع نطاقاً، أصبح بالإمكان ان نلاحظ الصورة المحسنة لأداء المشروعات عموماً.

#### الف - أعمال التقييم: البعثات والتقارير

١١-٣ تتكون بعثات تقييم المشروعات التي توفدها المنظمة من ثلاثة عناصر يتمتع كل واحد منها بمفئة المشاركة الكاملة هي

الجدول ٣-٢: تقييم المشروعات - نوعية عناصر التقييم الرئيسية  
وتغطيتها (النسب المئوية للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠)\*

عناصر التقييم		١٩٨٦/١٩٨٥		١٩٨٨/١٩٨٧		١٩٩٠/١٩٨٩	
		التغطية	تقدير	التغطية	تقدير	التغطية	تقدير
		جيد	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد
الأهداف		٨٨	٢٤	٩٢	٤٠	٩١	٤٢
تصميم المشروع		٨٢	٢٧	٩٣	٣٨	٩١	٤٨
التنفيذ		٩٣	٣٤	٩٣	٥٢	٩٣	٥٦
المخرجات		٩٥	٣٩	٩٣	٥٢	٩٣	٥٥
التأثيرات		٨٣	٣٢	٨٧	٤٩	٩١	٤٧
عدد التقارير		١٤٩		١٤١		١٩٩	

\* وضعت ادارة التقييم فى المنظمة تقديراتها على اساس تقارير بعثات التقييم. تشير النسب المئوية تحت عمود "تقدير جيد" الى نسبة المشروعات التى اعتبرت جيدة فيما يخص كل عنصر خلال الفترة المالية.

٣ - ١٥ ويتضمن الجدول ٣-٢ تفاصيل أخرى تتعلق بما طرأ من تحسن على تغطية العناصر الرئيسية للتقييم ونوعية التقديرات أثناء الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. ويشار بوجه خاص الى ان تغطية العناصر الخمسة اصبح اكثر تماثلا فى الوقت الحاضر، حيث تغطى تقارير التقييم جميع هذه الجوانب بنسبة تفوق على ٩٠ فى المائة من الحالات. كذلك زادت بصفة عامة نسبة تقديرات النوعية بدرجة "جيد"، وزادت بنسبة تفوق ٥٠ فى المائة تقارير تقييم النوعية التى منحت درجة جيد لاهداف المشروع ولتنفيذه ولمخرجاته. وبفضل هذه التحسينات زادت الثقة بسلامة الاحكام التى تصدر عن بعثات التقييم. واذا قارنا فيما بين المشروعات الممولة من كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائى وحسابات الأمانة، يتضح أن تقييم مشروعات حسابات الأمانة أفضل نسبيا من حيث تقدير محتوى جميع العناصر رغم ان تقييم مشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائى يتمتع عموما بتغطية أفضل قليلا تشمل جميع عناصر التقييم. (انظر الجدولين ٣-١٢ و ٣-٢ ب).

الجدول ٣-١: تقييم المشروعات الميدانية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ موزمة حسب مصادر التمويل والاقليم

حسابات الامانة		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		المجموع		الاقليم
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
٤٩	٢٢	٦٢	٩٦	٤٩	١١٨	افريقيا
١٨	٨	٢٧	٤١	٢٥	٤٩	آسيا/المحيط الهادى
٨	٨	٦	١٠	٩	١٨	أمريكا اللاتينية / الكاريبى
١٣	٦	٥	٧	٦	١٣	الشرق الأدنى/شمال افريقيا وأوروبا
٢	١	صفر	صفر	١	١	المشتركة بين الاقليم
١٠٠	٤٥	١٠٠	١٥٤	١٠٠	١٩٩	المجموع

### باء - تقييم نوعية تقارير التقييم

١٤-٢ ومنذ أن ادخلت المنظمة الاجراءات المنقحة لعمليات التقييم (فى يناير/ كانون الثانى ١٩٨٥)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (فى يوليو/تموز ١٩٨٧)، أحرزت نوعية التقارير، وفقا لتقديرات ادارة التقييم فى المنظمة، تقدما مستمرا. واستنادا الى المعايير الواردة فى الخطوط التوجيهية التى وضعتها المنظمة، زادت نسبة تقارير التقييم التى حصلت على تقدير "جيد" او "مرضى" من نسبة ٧٢ فى المائة فى ١٩٨٦-١٩٨٥ الى ٨٨ فى المائة فى ١٩٨٩-١٩٩٠.

وهناك بطبيعة الحال مجال لادخال المزيد من التحسينات فى بعض المجالات الرئيسية، ولاسيما، فى تحليل تصميم المشروع الذى اُعتبر غير كافى فى ٢٠ فى المائة من تقارير التقييم فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ (وعلى أعلى نسبة لتقدير (غير كاف) فيما بين العناصر الخمسة). وهذا ما يعكس فى الغالب عدم كفاية الامام بالاساليب الفنية لتحليل المشروعات من قبل بعثة التقييم. وقد تنشأ بعض الصعوبات بسبب عجز البعثة فى بعض الحالات عن وضع تحديد دقيق للمعوقات التنظيمية وذات الصلة بالسياسات التى تواجه المشروع. وعلى ذلك، فقد لا تستطيع البعثة ان تضع المشروع دائما فى اطاره المحدد، كما انها قد لا تستطيع ان تراعى بما فيه الكفاية المعوقات الرئيسية، أو قد لا تكون توصياتها سليمة أو عملية فى جميع الحالات.

١٦-٢

ومن المجالات الأخرى التى تستلزم ادخال تحسينات على تقدير التآثيرات الانمائية للمشروع، وهو أقل العناصر الخمسة تقديرا من حيث التغطية والمحتوى التحليلي على حد سواء، وينبغى أن نذكر أيضا أن بعثات التقييم تجد فى تقدير هذا الجانب عملا سابقا لاوانه وقت زيارتها للمشروع ولاسيما وقت اجراءها لتقييم منتصف المدة. ونظرا للطبيعة المعقدة للتحليل المطلوب ولنوع المعلومات اللازمة للقيام به، فليس من المنتظر ادخال تحسينات على هذا الجانب الا تدريجيا.

١٧-٢

وفى حين اعتبرت معظم التوصيات التى قدمتها بعثات التقييم عملية وصالحة للتطبيق المباشر (فى ٦٣ فى المائة من الحالات)، لم تكن التوصيات فيما يعادل ثلث التقارير (٢٢ فى المائة) تشغيلية بالكامل أو عملية، وفى ٥ فى المائة من التقارير (١٠ حالات) اعتبرت التوصيات غير قابلة للتطبيق عموما أو غير عملية.

١٨-٢

ويبدو أن مصدر الضعف فى اعمال التقييم نابع من عدة عوامل: (١) عدم كفاية البيانات ذات الصلة برصد المشروع ولاسيما لتقدير تآثيراته الانمائية (أى ما يجنيه المستفيدون المستهدفون من مخرجات المشروع). (٢) عدم كفاية الوقت المخصص للبعثة لاعداد استقصاءاتها الميدانية وكتابة تقريرها و (٣) عدم كفاية اطلاق أعضاء البعثة ولاسيما رؤساء الفرق على مفاهيم التقييم واساليبه الفنية ومصطلحاته. وقد وجد خلال الفترة قيد الاستعراض أن الوقت المتاح لثمان وخمسين بعثة (٢٢ فى المائة من مجموع عدد البعثات

١٩ - ٢

الجدول ٢-٣ (١): تقدير عناصر التقييم الرئيسية وتغطيتها  
في المشروعات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩٩٠/١٩٨٩		١٩٨٨/١٩٨٧		١٩٨٦/١٩٨٥		عناصر التقييم
التغطية (%)	جيد (%)	التغطية (%)	جيد (%)	التغطية (%)	جيد (%)	
٩٣	٤٨	٩٢	٣٦	٩٧	٢٣	الأهداف
٩٤	٤٤	٩٢	٣٢	٩٧	٢٤	تصميم المشروع
٩٤	٥٤	٨٤	٥٤	٩٧	٣١	التنفيذ
٩٢	٤٤	٩٢	٤٧	٩٦	٣٧	المخرجات
٩٢	٤٥	٨٦	٤٢	٨٦	٣٢	التأثيرات
١٥٤		١٠١		١١٩		عدد التقارير

الجدول ٢-٣ (ب) تقدير نوعية عناصر التقييم الرئيسية وتغطيتها  
في المشروعات الممولة من حسابات الأمانة

١٩٩٠/١٩٨٩		١٩٨٨/١٩٨٧		١٩٨٦/١٩٨٥		عناصر التقييم
التغطية (%)	جيد (%)	التغطية (%)	جيد (%)	التغطية (%)	جيد (%)	
٨٩	٦٢	٩٥	٥١	٨٩	٣١	الأهداف
٨٧	٦١	٩٢	٥٢	٨٩	٣٤	تصميم المشروع
٩٣	٦٢	٩٥	٥٩	٩٣	٤٤	التنفيذ
٨٤	٥٨	٩٥	٦٧	٩٣	٤١	المخرجات
٩١	٤٩	٩٠	٦٠	٨٩	٣٧	التأثيرات
٤٥		٣٩		٢٩		عدد التقارير

المشروع خلال العقد بكامله، ولاسيما التطبيق المنتظم لمنهج الاطار المنطقي في جميع الممارسات ذات الصلة بصياغة المشروعات. ومع ذلك، حدث تدهور طفيف في تنفيذ المشروعات، وبرز اتجاه سلبي ملموس في النسب المئوية لتقديرات "تأثيرات" المشروع. ويبدو ان اوجه التدهور هذه تعكس، ولاسيما، بخصوص تأثيرات المشاريع على المستويات القطرية الصعوبات المتزايدة في الظروف الاقتصادية العامة للعديد من البلدان النامية.

الجدول ٣-٣ التقييم الشامل لتصميم المشروعات وتنفيذها ونتائجها

الجوانب الرئيسية لعناصر التقييم	عدد التقارير التي قيمت فيها العناصر	النسبة المئوية للتقديرات محسوبة على أساس:							
		جيد	مرضى	ضعيف					
الفترة المالية	١٩٨٧-٨٨	١٩٨٩-٩٠	١٩٨٧-٨٨	١٩٨٩-٩٠	١٩٨٧-٨٨	١٩٨٩-٩٠	١٩٨٧-٨٨	١٩٨٩-٩٠	١٩٨٧-٨٨
التصميم									
الأهداف المباشرة	١٢٤	١٨٢	٤٧	٥١	٣٩	٣٥	١٤	١٤	١٤
التصميم العام	١٢٧	١٨٧	٣١	٣١	٤٦	٥٠	٢٣	١٩	١٩
التنفيذ	١١٧	١٨٣	٣٢	٣٢	٥٢	٥٠	١٦	١٨	١٨
النتائج									
المخرجات	١٢٣	١٧٣	٣٣	٣٠	٥١	٦١	١٦	٩	٩
التأثيرات	١٠٤	١٤٢	٢٧	٢٠	٦١	٥٧	١٢	٢٢	٢٢

المجموع الكلي لعدد التقارير: ١٤١ تقريرا في ١٩٨٧-١٩٨٨  
١٩٩ ١٩٨٩-١٩٩٠ تقريرا في ١٩٨٩-١٩٩٠

#### تصميم المشروعات

٣ - ٢٢ وعلى نسق ما اوضحناه في الاستعراضات السابقة، يعني التصميم الجيد ان ينطوي المشروع على تسلسل كاف للنتائج المنشودة،

خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠) غير كاف بالقياس الى اختصاصاتها، كذلك، اشتملت عضوية ٥١ بعثة (٣١ فى المائة من مجموع عدد البعثات) على عضو أو أكثر من الموظفين الدوليين ممن ليس لديهم اطلاع على أعمال التقييم.

٢٠ - ٢ وتعتبر ندرة الموظفين والاستشاريين الخبراء بشؤون الأساليب الفنية للتقييم من الصعوبات التى تعاني منها جميع وكالات الأمم المتحدة لانجاز أعمال التقييم. وفى إطار المنظمة، اتخذ العديد من الإجراءات للتغلب على نقطة الضعف هذه. ومنذ عام ١٩٨٥ نظمت دورات تدريبية فى المقر الرئيسى لتدريب موظفى المنظمة فى مجالات صياغة المشروعات بما فى ذلك رصد المشروعات وتقييمها، وبحلول مارس/آذار ١٩٩١ بلغ عدد الذين ساهموا فى هذه الدورات التدريبية ٤٥١ موظفاً. وكثفت ادارة التقييم فى المنظمة مساهمتها فى عملية تقييم المشروعات، كما نوهنا بذلك أعلاه، ويشمل ذلك مساهمتها فى بعثات التقييم (١٦ بعثة فى ١٩٨٦-١٩٨٧ و ٢٣ بعثة فى ١٩٨٧-١٩٨٨ و ٢٥ بعثة فى ١٩٨٩-١٩٩٠). وقد نقحت الضغوط التوجيهية التى وضعتها المنظمة (أعدت فى ١٩٨٤)، بحيث أصبحت تحتوى على المزيد من التوجيهات العملية التى تستهدف بها بعثات التقييم.

#### جيم - تقييم تصميم المشروعات وتنفيذها ونتائجها (موجز نتائج البعثات)

٢١-٣ يوجز الجدول ٣-٣ النتائج التى توصلت اليها بعثات التقييم خلال فترة اعداد التقارير فيما يتعلق بتصميم المشروعات وتنفيذها ونتائجها. ويلاحظ ان الاتجاه نحو تحسين تصميم المشروعات من حيث أهدافها وتصميمها الشامل قد حافظ على زخمه الذى بدأ منذ بداية عقد الثمانينات (١٩٨١-١٩٨٢) (٣) وقد يعزى التحسن الذى طرأ على أهداف المشروع (تحولت من "مرضى" الى "جيد" وعلى التصميم (من "ضعيف" الى "مرضى") الى العديد من التحسينات الاجرائية التى أدخلت على تصميم

(٣) انحصرت تقديرات تصميم المشروع آنذاك بالنسب التالية: ١٤ فى المائة (جيد) و ٢٠ فى المائة (مرضى) و ٦٦ فى المائة (ضعيف). وانحصرت النسب فيما يخص الصياغة كالاتى: ١٢ فى المائة (جيد) و ٤٢ فى المائة (مرضى) و ٤٦ فى المائة (ضعيف).

حيث السياسات والاموال، (٢) تعيين العاملين المحليين والدوليين في الوقت المناسب مع ضمان كفاية ادايتهم، (٣) توفير المعدات والمرافق وغير ذلك من المدخلات اللازمة بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب (٤) الادارة الفعالة للمشروع والدعم الادارى والمؤازرة الفنية من جانب المنظمة. وتبين بصفة عامة ان التنفيذ "جيد" أو "مرضى" في ٨٢ في المائة من الحالات في ١٩٨٩ - ١٩٩٠، واذا كانت هذه النسبة تعكس مدى التحسن لدى مقارنتها بنسبة ٥٤ في المائة في بداية العقد، فان الزيادة التي طرأت كانت طفيفة، مقارنة بنتائج ١٩٨٧ - ١٩٨٨، في نسبة المشروعات التي قدرت "ضعيفة" (من ١٦ الى ١٨ في المائة)، ووافق ذلك هبوط في فئة المشروعات التي قدرت بدرجة "مرضى". ورغم ان من الصعوبة بمكان ايجاد تفسير شامل لذلك، فقد وجدت بعثات التقييم في اغلب الحالات تدهور في مرافق البنية الأساسية وفي مستوى المدخلات في العديد من المشروعات مع وجود تأثيرات معاكسة على توقيت عملية تنفيذ تلك المشروعات.

وكانت تقارير بعثات التقييم شأن تقارير الفترة المالية السابقة ايجابية بصفة عامة بشأن غالبية العناصر، ولاحظت وجود دعم حكومى قوى أو كاف في مجال السياسات (في ٨١ في المائة من الحالات)، وان أداء الموظفين فعال أو "مرضى" ولاسيما أداء المدراء المحليين والموظفين الدوليين (٨٠ في المائة و ٨٦ في المائة على التوالي)، وان نوعية ادارة المشروع "جيدة" أو "مرضية" (في ٨٧ في المائة من الحالات).

٢٥-٣

ومع ذلك، هناك مجالات تبعث بصفة مستمرة على الشعور بالقلق. فما زال تقديم المدخلات وغيرها من مستلزمات البنية الأساسية المادية والمعدات في الوقت المناسب هدفا صعب المنال كما لاحظنا اعلاه. وقدرت التقارير توقيت عملية تسليم المعدات التي تقدمها المنظمة بدرجة "جيد" في ٢٩ في المائة من الحالات، وفي ٣٥ في المائة من الحالات قدمت الحكومات المضيئة مستلزمات البنية الأساسية المادية للمشروعات في الوقت المناسب. ولا بد من ملاحظة انه بمجرد وصول المدخلات فان استخدامها سيكون على نحو فعال الى حد كبير: وجد ان استخدام المعدات التي تقدمها المنظمة جيد أو مرضى في ٩٥ في المائة من الحالات. كذلك استمر الدعم الادارى المحلى بشكل واحدا من المجالات التي تواجه صعوبات ملحوظة، اذ لم تتجاوز نسبة

٢٦ - ٣

وتحديد سليم للمستفيدين، ووجود علاقات متماسكة بين المدخلات  
المخرجات والأهداف، وموارد كافية (من اليد العاملة والمعدات  
وغير ذلك من التسهيلات) لبلوغ النتائج المنتظرة من المشروع.  
وفى ١٩٨٩-١٩٩٠، وصلت نسبة المشروعات ذات التصميم الجيد أو  
الكافى الى ٨١ فى المائة، وهى أعلى نسبة على الإطلاق،  
مقارنة بنسبة ٧٧ فى المائة فى ١٩٨٧-١٩٨٨، ونسبة ٣٤ فى  
المائة فى بداية العقد. وطرات تحسينات واضحة فى بعض  
المجالات النوعية المحددة. وتحسن تحديد المخرجات المستهدفة،  
ولم يتجاوز نسبة الحالات التى حصلت على تقدير "ضعيف" لهذا  
الجانب ١٤ فى المائة فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ مقارنة بنسبة ٤٣ فى  
المائة فى الفترة المالية السابقة. كذلك وجد فى أغلب  
الحالات ان الاطار المنطقى الداخلى لتصميم المشروع سليما مع  
تقدير بدرجة "كاف" أو "جيد" للعلاقات فيما بين المدخلات  
والاعمال والمخرجات فى ٨٢ فى المائة من هذه الحالات فى  
١٩٨٩-١٩٩٠.

٢٣-٣

ومع ذلك، فمازالت جوانب الضعف فى تصميم المشروعات قائمة .  
فما زالت نسبة المشروعات ذات التصميم "الجيد" منخفضة نسبيا  
(٣١ فى المائة من مجموع المشروعات التى جرى تقييمها فى  
١٩٨٩-١٩٩٠، الى جانب ١٣ فى المائة من المشروعات ذات  
التصميم "الضعيف"). وتشمل نقاط الضعف الرئيسية، كما فى  
السابق، التحديد غير الصحيح للاطار المؤسسى: بلغت نسبة  
المشروعات التى اعتبرت "ضعيفة" ٣٠ فى المائة فى ١٩٨٩ -  
١٩٩٠. واذ كانت هذه النسبة تمثل تحسنا ملموسا بالقياس الى  
الفترات المالية السابقة حيث وصلت الى ٦١ فى المائة، فهى  
مازالت مصدرا للشعور بالقلق. ومازالت خطط العمل رغم تحسنها  
منذ ١٩٨٧ - ١٩٨٨ (قدرت انذاك غير كافية فى ٤٩ فى المائة من  
الحالات)، من نقاط الضعف المستمرة فى التصميم بوجود ٣٥ فى  
المائة من الحالات "الضعيفة". وكانت خطط العمل تعاني من خلل  
ولاسيما فيما يتعلق بالاطار الزمنى المقرر (اعتبرت الفترة  
الزمنية قصيرة جدا فى ٤٢ فى المائة من الحالات)، وأن تسلسل  
الاعمال غير متوافق مع الأهداف أو التخطيط غير السليم للاعمال  
فى ٢٥ فى المائة من الحالات.

#### تنفيذ المشروعات

٢٤ - ٣ أكدت تقارير بعثات التقييم ان كفاءة التنفيذ تعتمد على  
تركيبه من العناصر التالية: (١) الدعم الحكومى القوى من

انمائية ملحوظة حتى عندما تكون مازالت فى طور التنفيذ. ومن جهة أخرى، تفتقر الى مثل هذه التأثيرات المشروعات التى تستهدف بالدرجة الأولى بناء المؤسسات ولاسيما تلك التى تهتم بصياغة السياسات وتقديم المشورات فى مجالات التخطيط أو تقديم المشورات فيما يخص تحسين الجوانب التنظيمية والإدارية. كذلك وجد أن المشروعات التى تركز على أعمال المسح أو البحوث أو النشاطات الرائدة ببطيئة فى إنتاج تأثيرات ملحوظة بالنسبة الى بعثات التقييم. لكن هذا الاتجاه لا يعنى ان المشروعات التى تنتج تأثيرات لا تكون ملحوظة بما فيه الكفاية هى من المشروعات غير الفعالة - بل ان ذلك يؤكد واقع ان بعض نشاطات التعاون التقنى، مثل مشروعات بناء المؤسسات أو البحوث، تستلزم مرور فترة طويلة قبل ان تصبح تأثيراتها ملحوظة. وعلى أى حال، فإن الضرورة تستدعى تقدير الفعالية الشاملة للمشروعات على أساس كل حالة على انفراد وعلى أساس المنطق الداخلى لتصميم المشروع بما فى ذلك الافتراضات التى تتوقع على أساسها ظهور التأثيرات التى تنتظرها من المشروع.

إذا كانت التقديرات التى ترتبها بعثات التقييم بخصوص تأثيرات المشاريع متشائمة عموماً (وهو أمر مفهوم) فإن من المقلق أن يتدهور مستوى هذه التقديرات بوضوح خلال ١٩٨٩ - ١٩٩٠. لقد كانت نسبة التأثيرات الضعيفة عالية بوجه خاص بالنسبة للمشروعات فى أفريقيا وفى الشرق الأدنى (٢٦ فى المائة و ٤٠ فى المائة على التوالى). وهذا ما يشير، بالإضافة الى الصعوبات النوعية للتنفيذ المرتبطة بالبنية الأساسية وبالجوانب الإدارية والتشغيلية، الى وجود قرائن ظرفية تدل على ان أنماط التأثيرات التى كشفت عنها نتائج التقييم فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ لربما تعكس المعوقات الناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة المحيطة بالمشروع والتى أدت الى تدهور مستوى تلك التأثيرات فى السنوات الأخيرة، ولاسيما فى أقل البلدان نمواً.

مقارنة تصميم المشروعات وتنفيذها ونتائجها بحسب مصادر تمويلها

قورنت أنماط تصميم المشروعات وتنفيذها ونتائجها على نحو ما قيمتها بعثات التقييم خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بمصادر

٣٠-٣

٣١-٣

المشروعات التى تتلقى دعما بتقدير "جيد" ٢٨ فى المائة من المجموع. أما عنصر التنسيق مع المشروعات الأخرى والمؤسسات القطرية ذات الصلة أو المكملة لنشاطات المشروع قيد التقييم فتحتاج بدورها الى تحسين، فقد وجد ان ٢٣ بالمائة من المشروعات التى جرى تقييمها تحتفظ بعلاقات عمل جيدة مع المشروعات والمؤسسات الأخرى. وتحول هذه الصعوبات فى التنفيذ الالتزام بخطط العمل، ووجد ان ما يزيد على ٢١ فى المائة من المشروعات التى جرى تقييمها تعاني من هذه المشكلة •

### نتائج المشروعات

٢٧-٢

تبدو الصورة العامة لنتائج المشروعات على نحو ما كانت عليه اثناء الفترة المالية السابقة ايجابية بصفة عامة. فقد هبطت نسبة الانجازات الضعيفة لنتائج المشروع من ١٦ فى المائة فى ١٩٨٧-١٩٨٨ الى ٩ فى المائة فى ١٩٨٩-١٩٩٠، وهى أدنى نسبة مئوية منذ ١٩٨١ - ١٩٨٢. غير أن من مصادر القلق أن تنخفض فى ذات الوقت نسبة المشروعات التى حصلت على تقدير "جيد" من ٣٣ فى المائة فى ١٩٨٧ - ١٩٨٨ الى ٣٠ فى المائة خلال آخر فترة مالية •

٢٨-٢

ويستلزم تقييم التأثيرات الانمائية للمشروعات اجراء تحليلات تكشف عن مدى فعالية استخدام مخرجات المشروع وتطبيقها من قبل المستفيدين المستهدفين بما يضمن لهم المزايا الانمائية. غير أن هذه التحليلات تقتضى بدورها مرور فترة من الزمن تفصل بين ظهور نتائج المشروع واستخدامها الفعلى من قبل المستفيدين ومن ثم ظهور نتائج ذلك من خلال التطبيق. وكما لاحظنا اعلاه، فقد وجدت بعض بعثات التقييم ان من السابق لأوانه معالجة هذا الجانب، اذ اما أن تكون نتائج المشروع لم تتحقق بعد أو انها لم تكن قد استخدمت من قبل المستفيدين لوقت يكفى بأن تؤتى ثمارها فعلا. وعلى هذا الأساس فقد شمل تقييم التأثيرات، كما فى السابق، عددا من الحالات يقلل عن حالات تقدير نتائج المشروع (١٤٢ حالة فى ١٩٨٩/١٩٩٠ مقابل ١٠٤ حالات فى ١٩٨٧/١٩٨٨ •

٢٩-٢

وعلى الرغم من صعوبة التعميم، تشير النتائج التى توصلت اليها بعثات التقييم الى ان لهذه المشروعات، التى تتعامل مباشرة مع المنتجين، وتزودهم بمدخلات الانتاج والخدمات أو تتيح لهم التسهيلات المادية (مثل شبكات الري) تأثيرات

٣٢-٣

ويظهر من خلال المقارنة بمشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مشروعات حسابات الأمانة حصلت على تقدير أفضل (بتقدير "جيد" أو "مرضى") فيما يخص العناصر الخمسة كلها. وإذا أخذنا بالاعتبار النسبة المئوية لتقدير "جيد" فقط يتبين أن مشروعات حسابات الأمانة تحصل على تقديرات أفضل نسبياً من حيث وضوح الأعداد المباشرة ومدى علتها بالمشروع نفسه، والتنفيذ الشامل وفى بلوغ الأهداف المرجوة من المشروع. ويُنْبَغى أن نلاحظ أن مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحصل على تقدير مرضى بنسب مئوية أعلى بكثير من مشروعات حسابات الأمانة فيما يتعلق بتقييم تصميم المشروع، وبمستوى أقل من ذلك فيما يتعلق بتأثيراته.

٣٣-٣

ومن الصعوبة بمكان تفسير هذا النمط. والحقيقة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حافظ على تطبيق منهج يتسم بقدر أكبر من الهيكلية فى تصميم المشروعات مما قد يفسر النسبة المئوية العالية لتقييم مشروعاته بدرجة "جيد". أما النسبة المئوية المنخفضة نسبياً لتقييم "جيد" فيما يخص تأثيرات المشروع (وأيضاً النسبة المئوية المنخفضة لتقدير التأثيرات بدرجة "ضعيف") فقد تعزى جزئياً بالنسبة إلى المشروعات الممولة من حسابات الأمانة، إلى أن هذه المشروعات ذات توزيع أكثر توازناً من مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع نسب مئوية عالية فى آسيا والمحيط الهادى وكذلك فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، حيث كانت النسبة المئوية لتقدير التأثيرات بمستوى (جيد) منخفضة نسبياً.

#### دال - مراعاة القابلية للاستمرار

٣٤-٣

حظى موضوع قابلية المشروعات للاستمرار خلال السنوات الأخيرة على نحو متزايد باهتمام رئيسى من قبل المجتمع الدولى للمعونة باعتبارها معياراً لتقييم نجاح أو فشل كل من المشروعات الاستثمارية ومشروعات المعونة الفنية. وكان هذا الموضوع محط اهتمام مركزى بصفة مستمرة فى المشروعات التى تنفذها المنظمة فى إطار برنامج التعاون الفنى رغم احتمال الأ. يكون هذا الاهتمام قد برز بوضوح فى السابق.

التمويل الرئيسية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٥٤ مشروعاً) ونصيب حسابات الأمانة (٤٥ مشروعاً). ويتضمن الجدول ٣-٤ أدناه تحليلاً بصيغة موجزة يوضح الجوانب الرئيسية للتقييم التي تناولناها في القسم السابق.

الجدول ٣-٤: تقييم المشروعات حسب مصادر تمويلها من حيث التصميم والتنفيذ والنتائج (١٩٨٩ - ١٩٩٠)

النسبة المئوية للتقديرات محسوبة على أساس:	عدد التقارير	مصدر التمويل التي قيمت فيها العناصر	عناصر التقييم الرئيسية		
			جيد	مرضى	ضعيف
			التصميم		
			الاهداف المباشرة		
١٥	٣٥	٥٠	١٤١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٧	٣٨	٥٥	٤٠	حسابات الأمانة	
			التصميم العام		
٢١	٤٥	٣٤	١٤٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
١٤	٦٥	٢١	٤٣	حسابات الأمانة	
			التنفيذ		
٢١	٤٩	٣٠	١٤١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
١٩	٥٤	٣٧	٤١	حسابات الأمانة	
			النتائج		
			المخرجات		
١٨	٥٣	٢٩	١٣٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٧	٦١	٣٢	٣١	حسابات الأمانة	
			التأثيرات		
٢٥	٥٢	٢٣	١٠٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
١٤	٧٢	١٤	٣٦	حسابات الأمانة	

الترابط القائم بين هذا الجانب وبين العناصر الرئيسية الأخرى للتقييم (على النحو الذى تراه بعثات التقييم)٠

### قابلية المشروع للاستمرار ونتائجه

٢٨-٣

يعرض الجدول ٥-٣ العلاقة القائمة بين درجة التقييم التى حصلت عليها النتائج المتحققة وبين القابلية للاستمرار. وكما هو منتظر، فإن المشروعات التى حصلت على تقييم تشير الى أن من المحتمل أن تكون قابلة للاستمرار حصلت بانتظام على نتائج مواتية فيما يخص نتائجها (المخرجات والتأثيرات) أيضا. وتحصل المشروعات القابلة للاستمرار على نتائج أفضل من المتوسط من حيث المخرجات والتأثيرات المتحققة، والعكس من ذلك هو من نصيب المشروعات المعتبرة غير قابلة للاستمرار. ومن الجدير بالملاحظة أن مستوى المنجزات التى تحققها التأثيرات تبدو أكثر أهمية ولاسيما بالنسبة الى القابلية للاستمرار. ويستضح الفارق بين المشروعات القابلة للاستمرار عن المشروعات غير القابلة للاستمرار بدرجة أكبر فى تقدير التأثيرات مما فى تقدير النتائج ولاسيما من خلال التباين فى النسب المئوية لتقديرات "ضعيف" (أى فى ٢٧ فى المائة بالنسبة للتأثير مقابل ١٦ فى المائة للنتائج). ومن المدهش أن نلاحظ انه فى ١١ فى المائة من الحالات اعتبرت المشروعات "قابلة للاستمرار" بينما قدرت تأثيراتها المتحققة "ضعيفة"٠

الجدول ٥-٣: تقييم المشروع - قابلية المشروع للاستمرار  
والنتائج المتحققة (١٩٩٠-١٩٨٨)  
(التوزيع بحسب النسب المئوية)

التقييم	المشروعات القابلة للاستمرار المخرجات التأثيرات	المشروعات غير القابلة للاستمرار المخرجات التأثيرات
جيد	٣٨	١٨
مرضى	٥٨	٤٧
ضعيف	٤	٣٨
عدد المشروعات	٩٩	٦٦

٣٥-٣

وقد حدد مفهوم القابلية للاستمرار بطرق متعددة، لكن التعريف التالي هو الذى يستخدم فى اطار التعاون الفنى باعتباره عمليا واكثر ملائمة. اذ يعتبر أى مشروع انمائى قابلا للاستمرار اذا ما استمرت المنافع المتحققة من المشروع (اى النلع والخدمات التى ينتجها المشروع) فى التدفق على الجماعة المستهدفة بنفس المستوى أو أكثر بعد استكماله وسحب المعونة الخارجية. وبكلمة أخرى، أى متى استمرت التأثيرات المحفزة الناجمة عن تدخل المشروع وتوسعت فى جعل المنافع الانمائية المنتظرة تتدفق على نطاق متزايد من خلال جهود مساعدة الذات والمساعدة التى تبذلها الجماعات المستهدفة والمجتمعات المحلية ومؤسسات الدعم الأخرى(٤) .

٣٦-٣

ويعتبر موضوع تقييم قابلية المشروعات المعانة من قبل المنظمة للاستمرار بمثابة تحد معقد، يستلزم اجراء تحليلات معمقة بصفة مستمرة للاداء وللانجازات المحققة بموجب هذه المشروعات، وكذلك النتائج والمتابعة على مستوى المجتمع المحلى بعد انتهاء المساعدة التى يقدمها مشروع المنظمة. وفيما يلى تحليل موجز يمثل محاولة أولية لالقاء ضوء على الموضوع باستخدام أحدث البيانات المستخلصة من نتائج تقييم المشروعات .

٣٧-٣

طلب الى بعثات تقييم المشروعات منذ منتصف ١٩٨٨ ايجاز احكامها فيما يخص قابلية المشروعات التى تقيمها للاستمرار. وفى ١٩٨٨ قدم ٥٧ فى المائة من البعثات تقييمه عن هذا الجانب، ثم زادت هذه النسبة تدريجيا فبلغت ٧٨ فى المائة عام ١٩٨٩ و ٨٤ فى المائة عام ١٩٩٠. وعلى ذلك، ففى خلال سنتين ونصف فيما بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ قدمت بعثات التقييم تقديرات عريضة عن عنصر القابلية للاستمرار شملت ما مجموعه ٢٠٤ مشروعات. ومن بين هذا العدد من المشروعات حصل ١٠٨ مشروعات بعد استكمالها على تقدير "محتمل أن يكون قابلا للاستمرار". وبغية معرفة العوامل الأساسية التى تؤثر على الجانب الملموس من القابلية على الاستمرار درس نمط

(٤) ينبغى ملاحظة أن هذا التحديد للقابلية على الاستمرار يختلف عن التحديد الوارد فى الباب الرابع الذى يناقش القابلية للاستمرار بالنسبة الى مشاريع التنمية الزراعية والريفية .

الجدول ٦-٣  
لماذا لا يحدث أن تكون المشروعات قابلة للاستمرار

الأسباب التي يشيع ذكرها في تقارير بعثات التقييم (١٩٨٨-١٩٩٠)*	
(عدد الإجابات)	
٣٣	١ - عدم وجود أطر مؤسسية، ضعفه أو اختياريه الخاطيء، افتقار المؤسسة المعنية الى امكانيات مالية مستمرة، ضعف التنسيق مع المؤسسات المكملة أو المشروعات.
٢٧	٢ - عدم بلوغ مستوى القدرة الاقتصادية على الاستثمار، الافتقار الى الأسواق وعدم ضمان صيانة منشآت البنية الأساسية والمعدات.
٢٧	٣ - عدم وجود أو عدم كفاية الدعم المالي/ الميزانية المقدم من الحكومة المستفيدة.
٢٦	٤ - عدم اكتمال نتائج عمليات الاستقصاء أو البحوث/ وعدم التمكن من استنباط معاملات فنية يمكن نقلها (نظرا لقصر مدة المشروع).
٢٦	٥ - عدم كفاية هياكل الارشاد ونقص عدد الموظفين الفنيين أو عدم مهارتهم (الافتقار الى عدد من الموظفين الأساسيين المدربين تدريباً جيداً).
١٤	٦ - عدم ملائمة أساليب الانتاج والتكنولوجيات للظروف المحلية، وعدم تكيفها مع الموارد المحلية. فشل المشروع في تحقيق المشاركة الشعبية.
١٣	٧ - عدم وجود هياكل ادارية وتنظيمية أو ضعفها، الافتقار الى القيادة، الأخطاء المرتكبة في تحديد مهام الوظائف، وعدم كفاية مشاركة الموظفين المحليين في الإدارة.
١٢	٨ - الافتقار الى اطار للسياسات وأطر قانونية وعدم وجود قوانين تحدد حيازة الأراضي أو تحددتها بصورة غير دقيقة.
٣	٩ - ضالة دور المشروع على المستوى القطاعي وشبه القطاعي الى درجة ان المعوقات القطاعية وشبه القطاعية والاقليمية تحول دون بلوغه مستوى القابلية للاستمرار.
٢	١٠ - القابلية المادية على الاستثمار (يمكن ان يكون تأثير التغيرات التقنية على البيئة سلبياً).

\* يزيد المجموع على ٩٤ بعثة تقييم اجابت على الاستفتاء، وذلك لأن العديد من البعثات أوردت أكثر من سبب واحد لعدم القابلية للاستمرار.

ومن الجدير بالذكر أيضا ان بعض انواع التأثيرات أعتبرت مساعدة بصفة خاصة لجعل المشروع عموما قابلا للاستمرار. وتشمل هذه التأثيرات: (١) استخدام مدخلات الانتاج والخدمات المزرعية، (٢) تطبيق نتائج البحوث من خلال الارشاد وتجارب البيان العملى، (٣) استخدام الهياكل والمرافق المادية المحسنة و (٤) تطبيق المشورات المقدمة فى مجالى التخطيط والسياسات. ويبدو أن تأثيرات تدريب موظفى المشروع المحليين تساهم بقسط قليل فى تحديد الفرق فيما بين المشروعات من حيث قابليتها للاستمرار. وقد جرت العادة فى الحكم على المشروعات بأن من المحتمل أن تكون أكثر قابلية للاستمرار كلما دعت أكثر فأكثر وبصفة مباشرة الأنشطة الانتاجية المزرعية.

٣٩-٣

### القابلية للاستمرار وتصميم المشروعات وتنفيذها

واكد فحص مماثل لهذه العناصر ان المشروعات القابلة للاستمرار هى فى الواقع أفضل تماسكا من جميع الجوانب من المشروعات غير القابلة للاستمرار. ومن حيث تصميم المشروع يظهر الفرق فيما بين الفئتين من المشروعات فى درجة الترابط المنطقى والواقعية أى: (١) التعريف الواضح للمخرجات ذات الصلة المباشرة بأهداف المشروع، (٢) واقعية خطط العمل، (٣) كفاية المدخلات المقدمة للمشروع و (٤) التحديد الواضح للجماعات المستهدفة من المستفيدين. وفيما يتعلق بجانب التنفيذ تشمل العوامل ذات الأهمية فى الفوارق القائمة بين المشروعات القابلة للاستمرار عن غير القابلة للاستمرار: (١) توافر عدد كاف من المرافق المادية والبنية الأساسية اللازمة، (٢) مدى فعالية الإدارة المحلية للمشروع، (٣) مدى فعالية الدعم الذى تقدمه الحكومة للمؤسسات النظيرة، و (٤) الاستخدام الفعال لمبدأ تخطيط الأعمال. ولم يلاحظ فرق ملموس بين المجموعتين من المشاريع فيما يتعلق بنمط تقييم مدى فعالية المدخلات التى تقدمها المنظمة سواء أكانت من الموظفين أم المعدات أو الدعم الفنى.

٤٠-٣

### معوقات قابلية المشروعات للاستمرار

كذلك أيدت بعشرات التقييم تعليقاتها على بعض المعوقات النوعية التى تحول دون تحقيق القابلية للاستمرار. وتتوافر معلومات إضافية لنتائج تحليل البيانات الواردة أعلاه متضمنة فى (الجدول ٣-٦).

٤١ - ٣

اهمال الدروس المستخلصة من التجارب السابقة : اى ينبغى ان تكون المعاملات الفنية ا و اساليب الانتاج الجديدة ، والتقنيات التى تنقل الى المجموعات المستهدفة مقبولة تماما من قبلهم ويعتبرونها ملكا لهم ويمثلونها حتى يصبح مفهوم مساعدة الذات امرا ممكنا وفقا لما بحوزتهم من موارد . واخيرا فان القابلية للاستمرار امانة فى اعناق الناس فهم العنصر الفاعل الرئيسى فى عملية التنمية .

### الجزء الثانى - استعراض برنامج التعاون الفنى فى المنظمة ( ١٩٨٦ - ١٩٩٠ )

٤٥-٣ يتضمن الجزء الثانى من هذا الفصل استعراضا أجرته ادارة التقييم لمشروعات برنامج التعاون الفنى ولاسيما نتائج الاستعراض المكتتبى لـ ٥٨ مشروعا مستكملة من مشروعات البرنامج اعتمادا على مصادر مختلفة للمعلومات على نحو ما اوضحنا ذلك فى بداية الفصل . وترد فى نهاية هذا الجزء ثلاثة ملاحق تحتوى على معلومات اساسية اضافية بما فى ذلك مواد لحالة منتقاة فى الملحق الثالث .

#### الف - نظرة تاريخية عامة

#### انشاء برنامج التعاون الفنى واهدافه وطبيعته

٤٦-٣ انشئ برنامج التعاون الفنى عام ١٩٧٦ ، بعد ان وافق مجلس المنظمة فى دورته التاسعة والستين على مقترحات المدير العام ، التى تهدف الى تمكين المنظمة ، من خلال برنامجها العادى ، من ان تلبى بقدر اكبر من الفعالية ، احتياجات البلدان النامية الاعضاء غير المنظورة والملحة التى لا يمكن ان تلبىها على نحو كاف البرامج الأخرى للمساعدات الفنية والمالية .

٤٧-٣ ركز برنامج التعاون الفنى ، باعتباره يشكل زخما وبعدا جديدين فى برنامج المنظمة ، على المجالات التى يمكنه فيها ان يحدث اكبر تأثير فى التنمية الزراعية والريفية بوجه عام ، وفى الانتاج الغذائى بوجه خاص . وكان الغرض منه ، منذ البداية ، تقديم مساعدات محدودة وقصيرة الأجل الى البلدان الاعضاء بطريقة سريعة ومرنة . كما كان القصد منه : ان يقوم بدور حفاز فى تنشيط تدفق الموارد الداخلية والخارجية على

## هاء - الخلاصة

٤٢-٣

يؤكد ما سبق الفكرة التي طالما نوهنا بها عن أهمية التميميم السليم للمشروع وتنفيذه بطريقة فعالة. وإذا كان التقدم قد تحقق في جميع هذه الجوانب فإن هناك، كما ذكرنا اعلاه، عددا من المجالات التي يكون فيها المزيد من التحسينات مرغوبا ومجديا في آن واحد. ان نظرة ثاقبة لنتائج المشروع ولاسيما من زاوية قابليته للاستمرار تطرح قضايا ترتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي الأوسع للبيئة التي يعمل فيها المشروع.

٤٣-٣

ومن حيث تحقيق القابلية للاستمرار يبدو ان العوامل التالية مهمة بوجه خاص:

(١) التمكن من استنباط مجموعة كاملة من المعاملات الفنية أو أساليب الإنتاج المتكيفة مع الظروف المحلية بحيث يمكن نقلها الى المجموعات المستهدفة، وينبغي أن تكون هذه المعاملات أو الأساليب قد أظهرت بالبيان العملي قدرتها المالية على الاستمرار ومتكيفة محليا ومتوافقة مع الموارد المتاحة (بما في ذلك مستلزمات الصيانة) حتى يمكن ضمان المشاركة الشعبية.

(٢) توافر آلية فعالة وبعيدة المدى الى جانب توافر موظفين كفوئين فنيين ومتخصصين بشؤون الإرشاد وقادرين على تحفيز المشاركة الشعبية ومدعمين بروابط فعالة من جانب البحوث وبالمدخلات المادية.

(٣) توافر اطار مؤسسي قوى ومؤسسة راعية للمشروع تتوافر لها ادارة جيدة وتكون قادرة ماليا على الاستمرار وتربطها علاقات منسقة على نحو جيد مع المؤسسات الأخرى والمشاريع العاملة في نفس القطاع أو المنطقة.

(٤) توافر بيئة اجتماعية واقتصادية مواتية مدعومة بسياسات انمائية واطر قانونية ملائمة.

٤٤-٣

وينبغي أن يكون النموذج الانمائي الذي يحققه أي مشروع قابلا بحد ذاته للاستمرار بيئيا. والنقطة الأساسية هي عدم

## التقييمات

خضع البرنامج مرتين للتقييم الخارجى: فى ١٩٧٨ من قبل استشارى خارجى، وفى ١٩٨٥ من قبل ثلاثة من كبار الاستشاريين عاونهم اثنان من كبار المستشارين بالمنظمة. وقد عرضت نتائج التقييمين على السواء على الأجهزة الرئاسية فى المنظمة. وأدى التقييم الأول الى:

٥٠-٣

(١) رفع الحد الزمنى لمدة المشروع الى ٢٤ شهرا لاستيعاب زيارات الاستشاريين المتقطعة بينمابقى الحد الزمنى البالغ ١٢ شهرا لتكليف الخبراء بالمهام كما هو دون تغيير،

(ب) تقسيم فئة المشروعات المتنوعة الى ثلاث فئات هي: الخدمات الاستشارية، وبعثات الصياغة والبرمجة، والمساعدة الانمائية (فى شكل امدادات صغيرة لازمة على نحو عاجل لتنشيط الإنتاج)،

(ج) الاستفادة من امكانيات برنامج التعاون الفنى لدعم الأنشطة المشتركة بين البلدان/الاقليمية، بشرط استيفاء معايير برنامج التعاون الفنى،

(د) تفويض الممثلين القطريين للمنظمة سلطة الموافقة على الطلبات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة العاجلة حتى ٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكى للمشروع الواحد وبحد سنوى أقصى قدره ٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكى.

ونقحت الخطوط التوجيهية لبيان هذه التغييرات ولاءعلام الحكومات على نحو أشمل بأهداف برنامج التعاون الفنى ومعاييره وفئات المشروعات ونشرت فى عام ١٩٨٣ (أنظر الاطار للاطلاع على تعريف المعايير).

٥١-٣

السواء، على القطاع الزراعي، وأن يعطى الأولوية للاحتياجات ذات الصلة لاقل البلدان نمواً ولبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وأن يحقق نتائج سريعة وملموسة في دعم الانتاج الغذائي وتحسين دخول صغار المنتجين والعمال ومستوياتهم التغذوية \*

٤٨-٣ كان على البرنامج أن يركز أنشطته في مجالات مختارة، محددة أصلاً في أربع فئات هي: اعداد الاستثمار ومتابعته، والتدريب، بنتوجه عملي في المقام الأول، والطوارئ، بتتبع نفسي الآفات والأمراض وحلول الكوارث، والمشروعات المتنوعة، لتلبية الاحتياجات الأخرى غير المنظورة. والقصد من البرنامج هو أن يشكل جزءاً من البرنامج العادي للمنظمة، بأن يتتبع أهدافه ومجالات تركيزه الأساسية وأن يشرك في عملياته جميع الوحدات العاملة في المقر الرئيسي للمنظمة وفي الميدان على السواء. والغرض هو تحقيق أقصى استفادة ممكنة من القدرة القطرية مع اعطاء الأفضلية لشراء المعدات والامدادات محلياً كلما أمكن ذلك.

#### اعتمادات الميزانية

٤٩-٣ استهل برنامج التعاون الفني نشاطه بميزانية مقدارها ١٨.٥ مليون دولار أمريكي للفترة المالية ١٩٧٦-١٩٧٧، من الوفورات الناجمة عن التخفيضات في الوظائف الجديدة والوشائق والاجتماعات في برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٧٦-١٩٧٧. وتراوحت الزيادة في الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج خلال الفترات المالية التالية، على النحو المبين في (الجدول ٣-٧)، باستثناء فترتين مالييتين (بين ١٩٨٤ و ١٩٨٧) بين ١١ و ١٣ في المائة من ميزانية البرنامج العادي المعتمدة \*

الجدول ٣-٧ الاعتمادات المخصصة لبرنامج التعاون الفني في برامج العمل والميزانية للفترة من (١٩٧٦ - ١٩٩١)

٩١-٩٠	٨٩-٨٨	٨٧-٨٦	٨٥-٨٤	٨٣-٨٢	٨١-٨٠	٧٩-٧٨	٧٧-٧٦	
								الاعتمادات المخصصة للبرنامج
٦٧ر٨	٦٣ر١	٦١ر٤	٥٧ر٥	٤٧ر٤	٣٢ر٦	٢٥ر٦	١٨ر٥	
								نسبتها المئوية *
١١ر٩	١٢ر٨	١٤ر١	١٣ر٦	١٢ر٩	١١ر٧	١٢ر٢	١١ر١	

\* تشمل الزيادة في التكاليف عند الموافقة على الميزانية وباستثناء المخصصات الإضافية لبرنامج احياء القطاع الزراعي في أفريقيا والمساهمة الإيطالية \*

## فئات مشروعات برنامج التعاون الفنى

كذلك تنص المعايير المقررة على تقديم مساعدات برنامج التعاون الفنى فى اطار فئة أو أكثر من الفئات التالية :

الطوارئ (ط): لتلبية الاحتياجات الملحة والفورية الناشئة عن الكوارث والنكبات غير المتوقعة التى تؤثر، أو من المتوقع أن تؤثر، فى الحالة الغذائية والزراعية للبلد وذلك عن طريق توفير المستلزمات الأساسية، بما فيها البذور ومبيدات الآفات واللقاحات وغيرها، لاستعادة الانتاجية الزراعية •

الاستثمار (ا): يستهدف الحفز على زيادة الاستثمار، من جانب الحكومة نفسها أو بدعم من مؤسسات التمويل الخارجية، من خلال الأنشطة السابقة على الاستثمار أو الأعمال التى من شأنها أن تزيد من فعالية مشروع استثمارى قائم •

التدريب (ت): التدريب العملى للرجال والنساء المساعدين بصورة مباشرة فى الانتاج فى قطاع الزراعة أو مصائد الأسماك أو الغابات. ويستثنى من ذلك التدريب الأكاديمى الا فى حالات نادرة يتعلق فيها مباشرة بمشكلة محددة من مشكلات التنمية. ويجب أن يجرى التدريب محليا حيثما أمكن •

الخدمات الاستشارية (خ): لتلبية احتياجات غير منظورة فى مجالات على درجة عالية من التخصص تتفاوت من اقامة مؤسسة أو هيئة جديدة، وتعزيز أو اعادة تنظيم التعاونيات أو مؤسسات الائتمان أو التسويق الزراعى أو غيرها من المؤسسات الريفية الى التخطيط الزراعى ووضع التشريعات الجديدة أو السياسات الجديدة فى قطاع الزراعة بما فى ذلك الموارد الطبيعية، وتنفيذ برامج الاستعداد لمواجهة الكوارث، الى غير ذلك •

بعثات المياغة والبرمجة (ص): لدعم عملية البرمجة القطرية أو مؤتمرات المتبرعين أو لمياغة برنامج انماى من خلال المشورة التى تقدمها البعثات متعددة التخصصات •

المساعدات الانمائية (م): لتقديم كميات صغيرة من الامدادات تشتد الحاجة اليها لتنشيط الانتاج، وان كانت غير متصلة بحالة طوارئ •

التعاون فيما بين البلدان (ن): لحفز أنشطة التعاون الاقتصادى/التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، بما فى ذلك شبكات البحوث وتوامه المؤسسات، الى غير ذلك •

(وضعت على أساس الخطوط التوجيهية لعام ١٩٨٣)

المعايير التي تحدد طبيعة وأنواع المساعدات التي يمكن تقديمها في إطار برنامج التعاون الفني

يجب أن تستوفى الطلبات ما يلي:

- ١ - أن تركز على زيادة الانتاج في قطاعات الاغذية والزراعة، ومصايد الاسماك او الغابات، من أجل زيادة دخول صغار المنتجين والعمال الريفيين،
- ٢ - أن تحظى بأولوية متقدمة من جانب الحكومة التي يجب أيضا أن تضمن توافر مرافق وخدمات الدعم المحلية اللازمة واجراء أعمال المتابعة،
- ٣ - أن توجه الى معالجة حاجة او مشكلة ملحة ومحددة، تقتصر على قطاع أو مجال بعينه، وتنطوي على اجراءات عملية ذات أهداف جيدة التحديد ونتائج متوقعة،
- ٤ - أن تستكمل، دون ازدواجية، الانشطة الانمائية الأخرى، وتتسد شجرة حرجة، وتكون، حيثما يمكن، عاملا حفازا على الاضطلاع بأنشطة أوسع نطاقا،
- ٥ - أن تكون محدودة الأجل، ويفضل أن يتراوح أجلها بين شهر واحد وثلاثة أشهر، وينبغي ألا يتجاوز الأجل الكلي لانشطة المشروع على أية حال ٢٤ شهرا،
- ٦ - أن تكون محدودة التكلفة، أي ألا تتجاوز الحد الأعلى البالغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي للمشروع الواحد، ويفضل أن تقل كثيرا عن ذلك، وأن تنطوي على استخدام أكثر أساليب التنفيذ فعالية وأقلها تكلفة،
- ٧ - أن تضمن، أكبر مساهمة ممكنة من جانب الحكومة في تنفيذ المشروع، عن طريق وسائل مثل استخدام المؤسسات القطرية والعاملين القطريين والموارد القطرية.

٥٢-٣

وأكد التقييم الثاني الذي أجرى في عام ١٩٨٥ استمرار صحة الخصائص الفنية لبرنامج التعاون الفني ومعاييرها وسلامته التشغيلية وخاصة مرونته في التشغيل. كما استرعى التقييم الانتباه الى بعض امكانيات زيادة التحسين، التي حظيت بالقبول من المدير العام وشكلت أساس المقترحات التي قدمها الى الدورة الثامنة والثمانين لمجلس المنظمة في عام ١٩٨٥ (٥)٠ وأقر المجلس بوجه عام نتائج التقييم واستنتاجاته ومقترحات المدير العام. وبعد ذلك ربح مؤتمر ١٩٨٥ أيضا بالاجراءات أو التدابير المقترحة اتخاذها من جانب المدير العام في تنفيذ توصيات التقييم. وأسفر ذلك عن تعديلين رئيسيين هما: (١) زيادة الحد الأقصى المقرر لتكلفة مشروعات برنامج التعاون الفني من ٢٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي الى ٤٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، (٢) انشاء فئة جديدة من المشروعات لدعم التعاون فيما بين البلدان (انظر الاطار للاطلاع على تعريف فئات المشروعات لدى برنامج التعاون الفني).

## إجراءات التقدير

تتشارك المنظمة بأسرها في تقدير مشروعات برنامج التعاون الفني وتنفيذها. وقد ترد طلبات الحصول على مساعدات برنامج التعاون الفني إما من حكومات البلدان الأعضاء المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية من منظومة الأمم المتحدة أو من المنظمات الحكومية الدولية، الإقليمية أو شبه الإقليمية، المعترف بها والتي تكون هذه الحكومات أعضاء فيها. وتخضع جميع الطلبات لعملية تقدير شامل ذات أربع مراحل كما يلي:

٥٦-٣

(أ) الممثل القطري للمنظمة، الذي يزود المقر الرئيسي بتقديره للطلب في ضوء معرفته باحتياجات البلد وأولوياته وبأنشطة المساعدة الفنية الأخرى الجارية أو المزمعة،

(ب) وحدة برنامج التعاون الفني في المقر الرئيسي، التي تفحص جميع الطلبات لتجنب الازدواج ولضمان الاتساق مع معايير برنامج التعاون الفني، وتستعرض الوحدة أيضاً الميزانية المقترحة وتحدد القسم الفني المسؤول،

(ج) القسم الفني المسؤول، الذي يتحقق من أن اقتراح المشروع سليم ويعد، بالتعاون مع الوحدة التشغيلية المعنية، نصاً نهائياً لوثيقة المشروع،

(د) وحدة برنامج التعاون الفني التي تجرى تقديراً نهائياً للمشروع، ثم تقدم وثيقة المشروع إلى المدير العام المساعد لمصلحة التنمية للموافقة عليها رسمياً نيابة عن المنظمة.

## تنفيذ المشروعات

توفر مشروعات برنامج التعاون الفني، مثل المشروعات الأخرى التي تنفذها المنظمة، المدخلات الفنية. وهي تأخذ عادة شكل:

٥٧-٣

- خدمات الخبراء (بحد أقصى ١٢ شهر/عمل) والاستشاريين، ومختلف أشكال التدريب والتعاقد من الباطن مع المؤسسات لتقديم الخدمات الفنية،

- المعدات والامدادات، حيثما تعتبر ضرورية لأنشطة المشروع، ولا يمكن أن تتجاوز تكلفتها، إلا في حالة الطوارئ، ٥٠ في المائة من الميزانية الإجمالية للمشروع.

٤٣-٣ كذلك اتخذ المدير العام تدابير إضافية من أجل تشجيع التوريد المطبوع وعمليات الشراء الميدانية في حدود القواعد والاجراءات القائمة المعمول بها في المنظمة، وتحسين تدفق المعلومات عن مشروعات برنامج التعاون الفني الى وكالات المعونة الأخرى عن طريق اصدار تعليمات خاصة في هذا الصدد الى الممثلين القطريين للمنظمة وكذلك، منذ وقت اقرب، عن طريق اجراءات مثل نشر الكتاب السنوي للمشروعات الميدانية للمنظمة، وضمان ايلاء اهتمام خاص للمعايير الضرورية لتحقيق التأثير اللازم والمتابعة الناجمة، في وقت استعراض الطلبات المقدمة الى برنامج التعاون الفني.

٥٤ - ٣ وبالنظر الى طبيعة برنامج التعاون الفني حيث الدورة الثامنة والثمانون لمجلس المنظمة الحكومات المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة لخفض الوقت اللازم لاختلاء طرف استشاري برنامج التعاون الفني عند الحاجة اليهم في عمليات لمدة ثلاثة أشهر أو أقل. وطبقا لتقرير المجلس (٦) ينبغي "مطالبة البلدان النامية الراغبة في المساهمة في نشاطات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بأن تبلغ المنظمة عن توافر الخبراء المؤهلين لديها وعن مدى خبرتهم، وبأن تسهل الموافقة على اخلاء طرفهم بسرعة عندما يكونون مطلوبين لمشروعات برنامج التعاون الفني". وقد زودت بعض الحكومات المنظمة بقوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص، ومن المؤسف أن التجربة أظهرت أن الأشخاص المدرجين بالقوائم ليسوا دائما على دراية باختيارهم، كما أنهم قد لا يكونوا مستعدين للعمل بسرعة وقتما تدعو الحاجة اليهم.

(باء) - اطار وأداء برنامج التعاون الفني (١٩٨٦ - ١٩٩٠)

٥٥ - ٣ عند انشاء برنامج التعاون الفني انشئت وحدة تنسيق صغيرة (٧) في قسم وضع البرامج الميدانية من أجل معالجة الطلبات الواردة من الحكومات، وعمل الترتيبات اللازمة لتقدير الطلبات، والتوصية بالمشروعات كيما يوافق عليها المدير العام، ولرصد التنفيذ الشامل للبرنامج وفعاليتها. ولتبسيط الترتيبات الداخلية لتقدير مشروعات برنامج التعاون الفني وتنفيذها أنشئ نظام لجهات اتصال مركزية داخل الوحدات الفنية والتشغيلية ووحدة الخدمات في المنظمة.

(٦) CL 88/REP، الفقرة ٦٠.

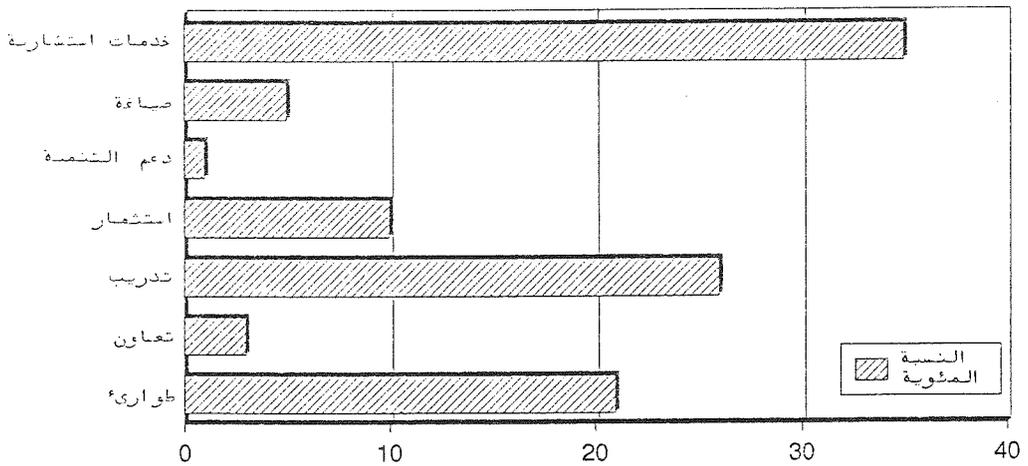
(٧) تتألف حاليا من منسق يعاونه أحد كبار مسؤولي البرامج وثلاثة موظفين.

## الموافقات حسب الفئات

يُرد في الشكل البياني ١-٣ أدناه توزيع الموافقات حسب الفئات للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (أرقام التوزيع التفصيلي مبينة في الجدول ٩-٣). وقد تغيرت النسبة المخصصة لكل مجموعة من مجموعتي الأنشطة الرئيسيتين - المساعدات الفنية والطوارئ - تغييراً ضئيلاً بمرور الوقت: ففيما يتعلق بالفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ بلغت هذه النسبة ٧٩ في المائة لأنشطة المساعدات الفنية الخالصة و٢١ في المائة للطوارئ، وهي لا تعكس عند مقارنتها بالنسبة البالغة ٧٢ في المائة و ٢٥ في المائة على التوالي، التي لوحظت في التقييم الخارجي لعام ١٩٨٥، سوى تحول طفيف عن عمليات الطوارئ نحو أنشطة المساعدات الفنية.

٦٠-٣

الشكل ١-٣ النسبة المئوية لتوزيع الموافقات على مشروعات التعاون الفني حسب الفئات (١٩٨٦-١٩٩٠)



وفي نطاق فئات المساعدات الفنية حظيت الخدمات الاستشارية (خ) بأعلى نصيب (٣٥%) وتبعها التدريب (ت) (٢٦ في المائة). وهذا ما يعكس حدوث تغيير كبير عن ما أورده تقييم ١٩٨٥ ومؤداه أن التدريب كان أسبق من الخدمات الاستشارية بينما شكلت الخدمات الاستشارية فئة ثانوية (٢٢ في المائة مقابل ١٦ في المائة على التوالي). وثمة تغيير آخر جدير بالملاحظة هو انخفاض فئة الدعم الإنمائي (م) من ٨ في المائة، وهي النسبة الواردة في تقييم ١٩٨٥، إلى واحد في المائة فقط.

٦١-٣

كما تستخدم الاليات نفسها، التي تطبيق على جميع المشروعات الأخرى التي تنفذها المنظمة، لتشغيل ودعم مشروعات برنامج التعاون الفني، بما فيها أفرقة العمل الخاصة بالمشروعات والمنشأة للجمع بين الوحدات الفنية والتشغيلية والداعمة المعنية لتقديم خدمات المشورة المنسقة وغيرها من الخدمات (مثل تحديد الاستشاريين، مواد التدريب، مستلزمات الانتاج، وما غير ذلك)\*

٥٨-٣ ويلزم أن تقدم مشروعات برنامج التعاون الفني، عندما يتم انجازها، بياناً نهائياً قصيراً (٥ الى ٦ صفحات) تبلغ من خلاله الحكومة المستفيدة بالنتائج المحققة، وكذلك حسب الاقتضاء، التوصيات والاقتراحات المتعلقة باجراءات المتابعة الضرورية. وتحال البيانات النهائية دائماً الى أعلى السلطات المعنية مع رسالة من المدير العام للمصلحة التنموية يطلب فيها من الحكومة أن تبلغ المنظمة بقراراتها واجراءاتها في مجال المتابعة وبتقديرها لقيمة المشروع بالنسبة للبلد.

الاتجاهات الحديثة في عمليات برنامج التعاون الفني (١٩٨٦-١٩٩٠)

طلبات المشروعات والموافقات عليها

٥٩-٣ خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ تمت الموافقة على ٦١٦ مشروعاً بمبلغ اجمالي قدره ١٧٤٥ مليون دولار أمريكي، أي بمتوسط ١٠٨ ٠٠٠ دولار للمشروع الواحد. وكان ١٢٨ منها مشروعات اقليمية خصصت لها اعتمادات مجموعها ١٨٣ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو عشرة في المائة من مجموع الاعتمادات. وزاد متوسط ميزانية المشروعات التي ووفق عليها من ٩٦ ٥٠٠ دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ الى ١٣٥ ٠٠٠ دولار أمريكي في عام ١٩٩٠. وكان عدد طلبات المشروعات أعلى بانتظام من عدد المشروعات التي ووفق عليها بنحو ٣٥ في المائة في المتوسط، وفقاً لما هو مبين في (الجدول ٣-٨)\*

الجدول ٣-٨ عدد الطلبات الرسمية المقدمة لبرنامج التعاون الفني وعدد الموافقات السنوية (١٩٨٦ - ١٩٩٠)

السنة	عدد الطلبات المقدمة	عدد المشروعات التي ووفق عليها*	عدد المشروعات التي ووفق عليها* بالآلاف الدولارات الأمريكية	الموافقات كنسبة مئوية من الطلبات المقدمة (%)
١٩٨٦	٥٩٠	٣٨٦	٣٧ ٣٦٢	٦٥
١٩٨٧	٥١٧	٣٥٧	٣٦ ٢٥٨	٦٩
١٩٨٨	٣٢٤	٢٥٣	٢٧ ٣٢٦	٧٨
١٩٨٩	٧٣٣	٢٣١	٤٤ ٤٦٩	٤٥
١٩٩٠	٣١١	٢٨٩	٣٩ ١٣٩	٩٣
المجموع (١٩٨٦-١٩٩٠)	٢ ٤٧٥	١ ٦١٦	١٧٤ ٤٥٤	٦٥

\* باستثناء برنامج احياء القطاع الزراعي في افريقيا والمشاريع الملغاة.

الجدول ٩-٣ توزيع المواقف داخل الاقاليم وحسب الفئات (١٩٨٦ - ١٩٩٠) (بالاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	افريقيا المعد	اسيا والمحيط الهادي المعد	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المعد	الشرق الاقصى واوروبا المعد	المجموع المعد	الميزانية
خدمات استشارية	١٨٧	١٢١	١٧٥	٩٥	٥٧٨	٦٠ ٨١١
بعض المبالغ والبرمجة	٨٥	٤٥	١٣	٢٢	١٦٥	٨ ٩٧٤
دعم انسانى	٦	٧	١	٢	١٦	١ ٥٧٩
استثمار	٨٠	٢٦	٢٨	١٨	١٥٢	١٦ ٦٨٨
تدريب	١٩٢	١١٦	٢٤	٥٧	٢٦٩	٤٥ ٠٦٧
تعاون فيها يبدان	١٠	١٧	١٢	٩	٤٩	٥ ٥٤١
طوارئ	٩٢	٤٩	٦٢	٥٢	٢٥٧	٣٥ ٧٩٣
المجموع	٦٥٢	٢٨١	٢٢٦	٢٥٦	١ ٦١٦	١٧٤ ٤٥٢

وتنزع الأرقام الإجمالية إلى حجب التباينات السنوية، التي يمكن أن تكون كبيرة في بعض الأحيان، ففي عام ١٩٩٠ حدثت طفرة جديدة بالذكر في فئة الخدمات الاستشارية حيث ارتفعت هذه الفئة إلى ٤٩ في المائة من مجموع الموافقات بينما انخفضت الطوارئ إلى أقل من ٨ في المائة. بيد أنه ينبغي أن تفسر التحركات من هذا القبيل لا على أنها تنبؤ بالضرورة باتجاهات جديدة وإنما على أنها تعكس الطابع غير المبرمج لبرنامج التعاون الفني والتباينات غير المتوقعة في الطلبات، وخاصة بالنسبة للطوارئ.

٦٢-٣

### الموافقات حسب الأقاليم

تلقي إقليم أفريقيا أكبر مساعدة من برنامج التعاون الفني (٤٠ في المائة) من حيث مجموع المخصصات وتبعه في ذلك إقليم آسيا والمحيط الهادئ وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مرتبتين متساويتين تقريبا (٢٤ في المائة و ٢١ في المائة على التوالي)، وجاء إقليم الشرق الأدنى وأوروبا في المرتبة الأخيرة (١٥ في المائة)، مما يعكس بالضبط تقريبا النسب المئوية التي أوردها تقييم ١٩٨٤. وكان توزيع المشروعات الإقليمية مختلفا اختلافا طفيفا، إذ بقي إقليم أفريقيا في المرتبة الأولى (٤١ في المائة) ولكن مع وجود إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المرتبة الثانية (٣٢ في المائة) متبوعا بإقليم آسيا والمحيط الهادئ (١٧ في المائة) والشرق الأدنى (١٠ في المائة).

٦٣-٣

وكان نمط الموافقات داخل الأقاليم وحسب الفئات مماثلا تقريبا للنمط العام لموافقات برنامج التعاون الفني للفترة المشمولة. (انظر الجدول ١٣ أدناه). وتلقت أفريقيا عموما أكبر نصيب من التمويل في معظم الفئات باستثناء فئتين هما: التعاون فيما بين البلدان (ن)، الذي كان وجوده أكثر تكرارا في جميع الأقاليم الأخرى، وخاصة في آسيا والمحيط الهادئ (٣٥ في المائة مقابل ١٩ في المائة بالنسبة لأفريقيا)، والدعم الإنمائي (م) الذي حظيت فيه آسيا بأكبر نصيب (٤٤ في المائة مقابل ٢٧ في المائة في أفريقيا). فضلا عن هذا فقد ظهرت زيادة حادة في فئة الخدمات الاستشارية (خ) خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وخاصة بالنسبة للإقليم الأفريقي الذي تلقى ٢٨ في المائة من التمويل المقدم في إطار هذه الفئة (ارتفع بذلك نصيبه عن النسبة البالغة ٣٠ في المائة التي كان يتلقاها في السنوات السابقة)، وتبعه إقليم أمريكا اللاتينية (٢٨ في المائة) الذي ظل التمويل المقدم له ثابتا نسبيا طوال الفترة.

٦٤-٣

الجدول ١٠-٣ الموافقات على مشروعات برنامج التعاون الفني موزمة بحسب  
برامج المنظمة وعدد مختار من برامجها الفرعية  
(١٩٨٦ - ١٩٩٠)

برامج المنظمة وبرامجها الفرعية	عدد المشروعات	اجمالي القيمة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	اجمالي القيمة كنسبة مئوية
١-٢-٣-١ التقييم	١	٢٠٥	٠.٠٤
١-٠-٣-١ الشؤون القانونية	٤٤	٢ ٤٠٠	١.٤٤
١-٢-٣-١ الزراعة منها:	١ ٢٧٨	١٤١ ٦٨١	٨١.٢٣
٢-١-٢ المحاصيل	٤٨٧	٥٤ ٢٥٣	٣١.١٤
٣-١-٢ الثروة الحيوانية	٢١٣	٢٤ ٤٨٠	١٤.٠٩
٥-١-٢ التنمية الريفية	١٧٦	١٧ ١٩١	٩.٠٩
٨-١-٢ سياسات الأغذية والزراعة	١٣٠	١٦ ٤٤٤	٩.٠٤
٢-٢ مصايد الأسماك	١٣٠	١٢ ٤٥٨	٧.٠٤
٣-٢ الغابات	١١٩	١٢ ٠٤٤	٦.٠٩
١-٣ الاتصال وتطوير البرامج الميدانية	١٥	٢ ١٥٣	١.٠٤
٢-٣ الاستثمار	١٤	٢ ١٩٩	١.٠٤
١-١-٣-٣ حملة التحرر من الجوع/العمل من أجل التنمية	١	٩٨	-
١-٥ الاعلام والوشائق	١٤	١ ٢١٥	٠.٧٤
المجموع	١ ٦١٦	١٧٤ ٤٥٣	١٠٠.٠٠

الموافقات بالنسبة لأقل البلدان نموا وبلدان  
العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض

٦٥-٣ حصل ٤٣ بلداً من أقل البلدان نموا على ٣٦ في المائة من جميع الموافقات خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ التي بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لتنفيذ ٥٩٧ مشروعاً ٦٣٣ مليون دولار أمريكي. وهذه هي النسبة نفسها التي أوردتها تقييم ١٩٨٥.

٦٦-٣ كما حصل ٧٤ بلداً من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على ٦٣ في المائة من جميع الموافقات، التي بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لتنفيذ ١٠٣٩ مشروعاً ١٠٩ مليون دولار أمريكي. وبلغت نسبة مشروعات الطوارئ ٢٢ في المائة من مجموع هذه المشروعات، قرابة النصف (٤٨ في المائة) لأفريقيا وقسم الباقي بالتساوي تقريبا بين الأقاليم الأخرى.

الموافقات بحسب برامج المنظمة

٦٧-٣ كما هو مبين في (الجدول ٣-١٠) أعلاه، حظيت بأكبر نصيب من موافقات برنامج التعاون الفني (من حيث القيمة) المشروعات الداخلة في نطاق البرنامج الرئيسي ٢ - ١ : الزراعة (٨١ في المائة) وأعقبها مشروعات مصائد الأسماك ومشروعات الغابات، حيث حظيت كل فئة منهما بنسبة ٧ في المائة. وبلغ نصيب البرنامجين الفرعيين ٢-١-٢ : المحاصيل، و ٢-١-٣ : الثروة الحيوانية، معا ٤٥ في المائة، وفقا للمعيار الأول لبرنامج التعاون الفني، أي التركيز على زيادة الانتاج في قطاعي الأغذية والزراعة.

## الجوانب التشغيلية

٦٩-٣ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تم انجاز ٣٠٩ مشروعاً بلغ اجمالي الاعتمادات المخصصة لها ١٢٤ مليون دولار أمريكي، أو ٧١ في المائة من الاجمالي الذي تمت الموافقة عليه خلال الفترة، وفي آذار/مارس ١٩٩١ كان العمل لا يزال جارياً في ٣٠٧ مشروعاً يبلغ اجمالي الاعتمادات المخصصة لها ٥٠٣ مليون دولار أمريكي.

٧٠-٣ وبلغ متوسط أجل المشروع خلال الفترة ٩ شهور. وتجاوز أجل مشروعات قليلة ١٨ شهراً (٤ في المائة)، وكان نطاق معظمها يتراوح بين ٦ أشهر و ١٨ شهراً (٥٤ في المائة)، واستغرق عدد كبير منها (٤٢ في المائة) أقل من ستة أشهر. والمشروعات في هذه المجموعة الأخيرة كانت اما مشروعات طوارئ (٦٦ في المائة) واما مشروعات مساعدة فنية تنتمي في المقام الأول الى فئة الخدمات الاستشارية (٣٢ في المائة)، وبعثات الصياغة والبرمجة (٢١ في المائة)، والتدريب (١٦ في المائة).

٧١-٣ واتسمت الموافقة على المشروعات بالسرعة. فقد بلغ متوسط المدة المنقضية بين الطلب والموافقة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ أقل قليلاً من أربعة أشهر (١٧٣ شهر). وكانت ميزانيات برنامج التعاون الفني تتضمن مخصصات كبيرة لتغطية نفقات العاملين (٤٦ في المائة من اجمالي الميزانية) مع تخصيص نسبة صغيرة لكل من المعدات (١٦ في المائة) والامدادات (١٤ في المائة). وكما هو مبين في (الجدول ٣-١٢) ادناه فقد ساد هذا النمط عموماً عبر جميع الفئات، باستثناء فئة التعاون فيما بين البلدان (ن) التي ركزت بشدة على التدريب (٣٩ في المائة)، وفئة الطوارئ (ط) التي ركزت بشدة على الامدادات (٤٧ في المائة)، وفئة الدعم الانمائي (م) التي ركزت بشدة على المعدات (٤٢ في المائة).

## الموافقات بحسب مستوى التمويل

٦٨-٣ كما هو مبين في (الجدول ٣-١١) أدناه كانت ميزانيات ٥٥ في المائة من المشروعات تعادل ٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي أو تقل عن ذلك. ومن حيث المخصصات تركزت أعلى الاعتمادات بين ٥١ ٠٠٠ - ٣٠٠ ٠٠٠ دولار بما يشمل نحو ٨٧ في المائة من الموافقات على المشروعات. ونسبة ٤ في المائة فقط من مجموع المخصصات، أو ٢٢ مشروعاً (٨)، أي ما يعادل ٠ في المائة فقط من مجموع المشروعات، كانت لديها ميزانيات تتجاوز ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. ويؤكد هذا استمرار القوة الدافعة لبرنامج التعاون الفني فيما يتعلق بالتدخلات صغيرة النطاق.

الجدول ٣-١١ توزيع موافقات برنامج التعاون الفني حسب مستويات التمويل (١٩٨٦ - ١٩٩٠)

مستوى التمويل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	قيمة الموافقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)	كثافة مئوية من القيمة الإجمالية	عدد المشروعات من مجموع المشروعات	كثافة مئوية
٥٠ الى ١٥٠	١٤ ٣٩٧	٨ر٣	٨٨٢	٥٤ر٦
١٥١ الى ٣٠٠	٦٤ ٥٣٤	٣٧ر٠	٦٥٥	٤٠ر٥
٣٠٠ الى ١٥١	٨٧ ٦٠٧	٥٠ر٢	٤١٨	٢٥ر٧
أعلى من ٣٠٠	٧ ٩١٥	٤ر٥	٢٢	٠ر١
المجموع	١٧٤ ٤٥٣	١٠٠ر٠	١ ٦١٦	١٠٠ر٠

(٨) نصفها (١١ مشروعاً) لأفريقيا، وزهاء ثلثها (٧) لآسيا. وخصت نسبة ٣٦ في المائة من التمويل لمكافحة التريبانوزما والجراد والدودة الحلزونية، و ٣١ في المائة للطوارئ والمساعدة في أعمال الأحياء، وقسمت النسبة الباقية بالتساوي تقريباً بين إدخال التكنولوجيات الجديدة وتطويرها (٣) ودراسات ما قبل الاستثمار (٢) والاتصالات الريفية والاستقصاءات التسويقية (٢)٠

جيم - الاستعراض المكتبي لعينة مختارة من مشروعات  
برنامج التعاون الفني (١٩٨٦-١٩٩٠)

ملاح العينة المختارة ومنهجية الاستعراض المكتبي

٧٢-٣ اختيرت للاستعراض عينة قوامها ٥٨ مشروعاً من مشروعات برنامج التعاون الفني، منها سبعة مشروعات اقليمية، تمثل نحو ٢٦٪ في المائة من مجموع مشروعات برنامج التعاون الفني المنفذة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠. وبلغت القيمة الاجمالية للمشروعات التي تتضمنها العينة ٧٩ مليون دولار امريكي، أو نحو ٤٤ في المائة من مجموع موافقات برنامج التعاون الفني خلال الفترة نفسها. ومع أن العينة صغيرة نسبياً فإنها كبيرة بما يكفي لتحقيق درجة معقولة من التمثيل فيما يتعلق بالاقليم والفئة ونوع المشروع ومستوى التمويل ومدة المشروع (للاطلاع على قائمة المشروعات وتسفاصيل عن ملاح العينة أنظر الملحقين ١ و ٢)٠

٧٣-٣ وأتبع في الاستعراضات المكتبية للمشروعات المختارة منهجية واحدة بالنسبة لجميع المشروعات تضمنت تقدير الجوانب التالية :

- (١) الوظيفة (الوظائف) الأساسية للمشروع فيما يتعلق بالبرامج الحكومية الجارية و/أو المستكملة أو التي تؤول الى أنشطة جديدة يتعين تنفيذها بالموارد المحلية و/أو الخارجية،
- (٢) علاقة مشروعات برنامج التعاون الفني بسياسات المنظمة وبرنامجها العادي وكذلك ببرامج العمل الخاصة والبرامج الميدانية للوحدات الفنية،
- (٣) مدى الالتزام بمعايير برنامج التعاون الفني،
- (٤) تصميم المشروع بجميع سماته الرئيسية (ملاءمة الأهداف الفورية، العلاقات بين المدخلات والمخرجات، كفاية الاطار المؤسسي، خطة العمل)،
- (٥) اجراءات الموافقة على المشروع وأداء التنفيذ،
- (٦) النتائج المتحققة،
- (٧) المتابعة.

الجدول ١٢-٣ توزيع موارثفتسات برنامج التعاون الفني  
حسب المميزانية و الأهداف من الانطاق و الفئة  
(١٩٨٣ - ١٩٩٠)

تحليل الميزانية حسب الفئة بالنسبة المئوية									
	تعاون فني	تعاون بين البلدان	تدريب	استثمار	دعم انمائي	بعثات الميافعة و البرمجة	خدمات استثمارية	مجموع المميزانية (بالاف الدولارات الامريكية)	المميزانية
١٥	٣٥		٤٨	٦٧	٢٥	٨٠	٦٢	٨٥ ٨٨٦	تكاليف العاملين / و السفر الرسمي*
٤	٢		٢	٧	٣	٥	٢	٥ ٣١٤	عقود مهن الباطن
٩	٩		٩	١٠	٧	١٠	١٠	١٦ ٤٢٠	نفقات تنفيذيه مباشرة و عامة
٤٧	٦		٧	٢	١٥	١	٥	٢٢ ٧٨٤	امدادات
٢٢	٨		١٨	٨	٤٢	٣	١٤	٢٧ ١٤٦	معدات
٣	٣٩		١٦	٥	٨	١	٧	١٥ ٨٧٩	تدريب
١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٧٤ ٤٢٩	المجموع

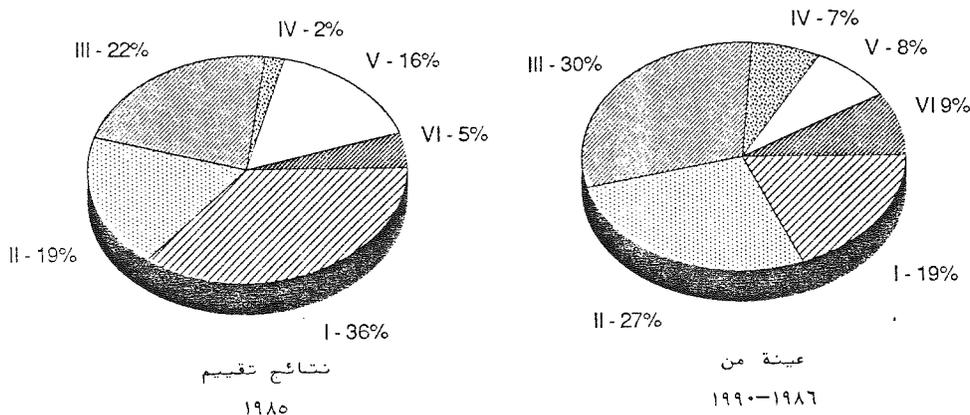
\* تشمل السفريات الرسمية داخل البلد وتكاليف الدعم

- (٢) البدء بتنفيذ برنامج حكومي جديد أو ادخال مجال جديد للنشاط أو تكنولوجيا جديدة ثبتت صلاحيتها في أماكن أخرى،
- (٣) التعبئة أو تمهيد الطريق للحصول على المزيد من المساعدة الفنية الخارجية أو الدعم الاستثماري الخارجي لبرامج الحكومات،
- (٤) سد الثغرة بين مشروعى للمساعدة الفنية ممولين من الخارج،
- (٥) استكمال مشروعات أخرى للمساعدة الفنية ممولة من الخارج، بما فى ذلك اعداد المشروعات الاستثمارية، بتوفير عنصر أو تلبية حاجة ناشئة أثناء تنفيذها،
- (٦) تشجيع التعاون فيما بين البلدان/الأقاليم فى المجالات ذات الاهتمام المشترك و الأهمية المشتركة والتعاون التقنى/التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

وكررت العملية بالنسبة للمشروعات الثمانية والخمسين التى تتضمنها العينة باستخدام التعاريف ذاتها، وتعرض النتائج فى الشكل أدناه، مع بيانات تقييم ١٩٨٥، للمقارنة. وعلى أساس هذا التحليل تطور نطاق وطبيعة مساعدات برنامج التعاون الفنى تطورا واضحا منذ عام ١٩٨٥ نحو زيادة تقديم المساعدات فى اطار الوظيفة الثانية أعلاه (البدء بتنفيذ نشاط جديد أو استخدام تكنولوجيا جديدة ثبتت صلاحيتها فى أماكن أخرى)، والوظيفة الثالثة (تعبئة مزيد من المساعدة الفنية أو الدعم الاستثماري).

٧٧-٣

الشكل ٣-٢ التوزيع الوظيفى لمشروعات برنامج التعاون الفنى  
عينة من ١٩٨٦-١٩٩٠ بالمقارنة بنتائج ١٩٨٥  
(الاعتمادات)



- IV = سد الثغرة بين مشروعين
- V = استكمال مساعدات خارجية أخرى
- VI = التعاون فيما بين الأقطار
- I = الدعم المباشر
- II = بدء نشاط جديد
- III = تعبئة مساعدات أكبر حجما

٧٤-٣

وتجدر ملاحظة أنه تعذر، باستثناء ثلاثة مشروعات تم تقييمها، تغطية جميع الجوانب بنفس القدر من التفصيل كما يحدث عادة فى التقييم الميدانى. وعلى وجه الخصوص لم تكن هناك سوى معلومات عامة عن تنفيذ المشروعات، ويرجع ذلك الى حد بعيد الى أن جميع هذه المشروعات هى مشروعات تم انجازها. وفيما يتعلق بنتائج المشروع فقد اقتضى الأمر الاعتماد أساسا فى تقديرها على المعلومات الواردة فى البيان النهائى لبرنامج التعاون الفنى، المرسل الى الحكومة المستفيدة والمستكمل بتعليقات الوحدات الفنية المعنية بدعم المشروع. ولذلك لم يتسن عموما تقدير النتائج بالمقياس الثلاثى النقاط المستخدم فى تقدير تصميم المشروع (أى جيد، مرض، ضعيف). وبالأحرى فإن المعيار الذى استخدم هو درجة تحقيق النتائج بالمقياس الى تصميم المشروع وهدفه.

٧٥-٣

وبالنظر الى الطابع الحفاز الذى تتسم به تدخلات برنامج التعاون الفنى فقد استخدمت متابعة مشروعات برنامج التعاون الفنى لقياس مدى فعالية المشروعات فى تحقيق أهدافها المنشودة. ومن ثم فقد استعرضت، كلما توافرت، المعلومات المتعلقة باجراءات المتابعة المتخذة من جانب الحكومات بعد انتهائها، باعتبارها مؤشرا لفعالية المشروع والنجاح المحقق.

ملخص نتائج الاستعراض المكتبى

#### وظائف المشروعات

٧٦-٣

أجرى تقييم ١٩٨٥ أول تحليل لمشروعات برنامج التعاون الفنى باستخدام مفهوم الوظائف محددات وظائف رئيسية تتعلق بطبيعة ونطاق المساعدات المقدمة فى إطار برنامج التعاون الفنى. وحددت تعاريف هذه الوظائف كما يلي(٩):

- (١) دعم الحكومات بصورة مباشرة للمعاونة فى ازالة عقبة فنية أو تلبية حاجة ناشئة اثناء تنفيذ برنامج جار لضمان استمراره دون عراقيل تذكر بعد ذلك،

٨١-٣ ووجد أن المشروعات عموماً تكمل وتدعم البرنامج الميداني للأقسام الفنية (١٥)، وتغطي جميع الأقسام والوحدات، بما في ذلك مكتب عمليات الأغذية الخاصة وإدارة التثريعات الإنمائية \*

#### الالتزام بمعايير برنامج التعاون الفني

٨٢-٣ تم التحقق بصورة منهجية من مدى استيفاء المشروعات الثمانية والخمسين لكل عنصر من عناصر المعايير السبعة لبرنامج التعاون الفني (للاطلاع على التعاريف أنظر الإطار الوارد بعد الفقرة ٥١-٢) وأجرى تقدير لدرجة التزامها في كل حالة، ونتائج التحليل مبينة في (الجدول ٣-١٣) أدناه \*

٨٣-٣ وتلتزم مشروعات برنامج التعاون الفني التي جرى استعراضها عموماً التزاماً دقيقاً بمعايير برنامج التعاون الفني. والمعيير الوحيد الذي وجد فيه أن درجة الالتزام ضعيفة هو المعيار الأول الذي يشير إلى ضرورة التركيز على "زيادة دخول صغار المنتجين" \*

---

(١٥) باستثناء مشروعات التعاون الفني: TCP/CHI/6754(E); TCP/GUI/6653(T); and 6757(A); TCP/INS/6655(A); TCP/KEN/6753(F); TCP/RAS/6754(T); TCP/RAS/8854(T); TCP/RAS/8956(C); and TCP/TUR/6651(C).

وتجدر ملاحظة أن تحليل المشروعات الثمانية والخمسين في عينتنا لم يكشف عن وجود أى وظيفة جديدة بخلاف الوظائف المشمولة بتقييم ١٩٨٥. وبعبارة أخرى فقد تأكد أن الوظائف الست لمشروعات برنامج التعاون الفنى، التى حددت فى عام ١٩٨٥، لا تزال مناسبة وشاملة تماما للدور الحفاز الذى يظلع به برنامج التعاون الفنى.

٧٨-٣

العلاقة مع سياسات المنظمة وأولويات برنامجها العادى

وجد أن جميع المشروعات الثمانية والخمسين فى العينة متوافقة مع أولويات المنظمة وأنها تغطى كل مجموعة المجالات التى تتراوح بين الأمن الغذائى (١٠)، والتنمية الريفية المتكاملة، ومتابعة المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية (١١)، وبرنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية، والأنشطة المتعلقة بدور المرأة فى التنمية (١٢)، من ناحية، وحماية البيئة، والتنمية الزراعية القابلة للاستمرار (١٣)، والدعم على صعيد السياسات والتخطيط، والمساعدات المتعلقة بالمفاوضات الخاصة بالتكيف الهيكلى (١٤)، من ناحية أخرى.

٧٩-٣

ووجد أن نسبة مقدارها أكثر من ٢٠ فى المائة من المشروعات ذات صلة وشيقة بواحد من برامج العمل الخاصة فى المنظمة، وتشتمل هذه المشروعات ما يلى: دور المرأة فى التنمية (مشروعان)، وتشلقى خساثر الأذى (مشروعان)، وبرنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية (٤ مشروعات)، والمؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية (٣ مشروعات)، وخطة معونات الأمن الغذائى (مشروعان)، ومكافحة التريبانوزوما التى تصيب الحيوانات فى افريقيا (مشروع واحد).

٨٠-٣

TCP/BKF/8855(F); TCP/MLI/5754(A) (١٠)

TCP/ELS/6753(A); TCP/GUI/0051(T); TCP/MLW/6754(I); TCP/MON/0051(C); (١١)

TCP/RAS/6754(T); TCP/ZAM/6658(T)

TCP/NER/6760(T); TCP/SEN/8954(I); TCP/BKF/6651(T) (١٢)

TCP/COL/6754(A); TCP/CUB/8851(A); TCP/ECU/8851(A); TCP/ETH/6656(T); (١٣)

TCP/INS/6655(A); TCP/LES/8956(D); TCP/NER/6761(A); TCP/RAF/6662(A);

TCP/RLA/6770(A); TCP/SWA/8851(F) and 8852(F); and TCP/VEN/6751(I)

TCP/ETH/6766(I); TCP/GUI/6653(T); TCP/GUI/6757(A); TCP/JAM/8854(I); (١٤)

TCP/SEN/4507(I)

ومن الواضح أن هذا مطلب يصعب الوفاء به على ما يبدو، فلم يحقق ذلك نحو نصف عدد المشروعات التي جرى استعراضها. ويظهر التحليل الدقيق أن هذه المشروعات كانت أساسا مشروعات للمساعدة فى التخطيط ولبناء المؤسسات تستهدف عموما تعزيز الادارات الحكومية و/أو وكالات الدعم الأخرى العاملة فى قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ولذلك لم توجه مباشرة لمساعدة صغار المنتجين على وجه التحديد أو الحصر.

٨٤-٣

ووجد أن بعض مشروعات العينة لا تتوافر فيها مستلزمات هذا المعيار وهى: TCP/GUI/6653(T) - التدريب على تحليل المشروعات الزراعية والريفية والمنشآت الصغيرة اللامركزية، المصممة لتقديم المساعدات اللازمة الى ادارات التخطيط لدعم سياسات اللامركزية، TCP/RAS/6754(T) - تعزيز التوفير والائتمان فى المؤسسات المالية الريفية فى آسيا والمحيط الهادى من خلال الاستخدام الملائم للحاسبات الآلية الصغيرة، بغية تقديم الدعم المؤسسى اللازم للعمل المصرفى الريفى، TCP/SEN/4507(I) - المساعدة فى التحضير لعقد اجتماع الجهات الممولة لقطاع "الزراعة"، مساعدة الحكومات فى مفاوضاتها مع البنك الدولى بخصوص قروض وبرامج التكيف الهيكلى، TCP/RAS/8956(C) - الحلقة التدريبية العملية للشبكة المعنية بنقل تقنيات تغويز قشر الأرز، التى شددت على انتاج الطاقة واستهدفت نقل تكنولوجيا جديدة أكثر كفاءة من المين الى البلدان الأخرى الأعضاء فى الشبكة الإقليمية المعنية بتغويز قشر الأرز، TCP/KEN/6753(F) - رصد وتقييم الكتلة الحيوية الخشبية، للمساعدة فى تقدير الموارد الحرجية الطبيعية، TCP/ETH/6656(T) - تعزيز الحجر الزراعى للنباتات، لتدعيم أنشطة الحجر الزراعى للنباتات.

٨٥-٣

وفيما يتعلق بالمعايير الأخرى فإن حالات عدم الالتزام نادرة وكثيرا جدا ما يؤدي الالتزام التام بأحد المعايير أو بجانب منه الى موازنة أى قصور فى مجال آخر: من ذلك على سبيل المثال انه ليس من غير المألوف، رغم الأولوية المتقدمة جدا التى توليها الحكومة للطلب الخاص بأحد مشروعات برنامج التعاون الفنى، أن يكون تقديم ضمانات كاملة الى المنظمة بشأن اجراءات المتابعة المحددة التى يتعين اتخاذها أمرا غير ممكن فى ذلك الوقت أو قبل انجاز المشروع.

٨٦ - ٣

الجدول ٣-١٣ مدى التزام عينة من ٥٨ مشروعا من مشروعات  
برنامج التعاون الفني (١٩٨٦-١٩٩٠)  
بمعايير برنامج التعاون الفني

درجة الالتزام - النسب المئوية			معايير برنامج التعاون الفني
جيد	مرضى	ضعيف	
٧٦	١٠	١٤	(١) - زيادة الانتاج
٥٠	٦	٤٤	- التركيز على صغار المنتجين
٩٤	٥	١	(٢) - تحظى بأولوية متقدمة من جانب الحكومة
٨٤	٨	٨	- ضمان المتابعة
٩٢	٦	٢	(٣) - لمعالجة مشكلة معينة وملحة
٧٧	١٦	٧	- اجراء عملى وأعداد واضحة التحديد
٩٣	٢	٥	(٤) - استكمال مع تجنب الازدواجية الحفز على الاضطلاع بأنشطة
٩٣	٢	٥	أوسع نطاقا
١٠٠	صفر	صفر	(٥) - محدودة الأجل (لا تتجاوز ٢٤ شهرا)
٨٦	١٤	صفر	(٦) - أكثر اساليب التنفيذ فعالية وأقلها كلفة
٩٣	٤	٣	(٧) - أكبر مساهمة ممكنة من جانب الحكومة فى تنفيذ المشروع

الجدول ٣-١٤ تقييم التصميم: استعراض عينة من ٥٨ مشروعا  
من مشروعات برنامج التعاون الفني (١٩٨٦ - ١٩٩٠)

توزيع التقديرات بالنسبة المثوية على أساس:			عناصر التصميم المنتقاة
ضعيف	مرض	جيد	
			التصميم العام من حيث:
٢	١٦	٨٢	- الوضوح والملائمة مع أهداف البرنامج
١٨	١٩	٦٣	- كفاية الوسائل المتوخاة
صفر	٧	٩٣	مدى ملاءمة الاهداف المباشرة
			العلاقات
١٠	٢٢	٦٨	- المدخلات مع النتائج
٧	٢٦	٦٧	- النتائج مع الاهداف
٢	١٩	٧٩	- مع المشاريع التكميلية*
صفر	٩	٩١	كفاية الاطار المؤسسي
			المدخلات
١٤	١٧	٦٩	- المقدمة من المنظمة
٩	٢٣	٦٨	- مواصفات المساهمة الحكومية
			خطة العمل
١٠	١٦	٧٤	- درجة التحديد
٣٠	١٩	٥١	- كفاية المدة
١٠	١٧	٧٣	- تتابع الأنشطة

\* لم يكن هذا الجانب في ١٥ حالة مناسبة لتصميم المشروع وعلى ذلك  
لم يشمل التقدير

ووجد أن ثلث المشروعات الواردة فى العينة (١٩ مشروعا) متوافق مع التعريف الخاص بأكثر من فئة، وأن نصف هذا العدد (١٠ مشروعات) كان من الممكن تصنيفه فى أكثر من فئتين (للاطلاع على مثال واقعى انظر (I) TCP/SEN/4507 فى الملحق ٢). ولوحظت صعوبات فى تصنيف المشروعات متعددة الأغراض أما حسب نوع الأنشطة المدرجة فى خطة العمل (أى التدريب، الخدمات الاستشارية، التعاون فيما بين البلدان) وأما حسب طبيعة المساعدة (أى الطوارئ، الدعم الإنمائى، الصياغة). وفى حالات كثيرة وجد أن فئة أو أكثر (أى الاستثمار، التدريب، التنمية، الطوارئ) تتداخل مع الخدمات الاستشارية أو التعاون فيما بين البلدان، وفى حالتين غطت مجموعة المساعدات الفنية الكاملة المقدمة فى إطار المشروع التعاريف الواردة فى ثلاث فئات (أى الخدمات الاستشارية والصياغة والاستثمار). بيد أنه وجد عموما أن اختيار فئة المشروعات التى تتضمنها العينة متوافق مع العنصر الغالب أكثر من غيره، أو مع المبررات المقدمة، فى الطلب الأولى للمشروع.

٨٧-٣

#### كفاية تصميم المشروعات

ترتبط جودة تصميم المشروعات ارتباطا مباشرا بدرجة الالتزام بالمعيار الثالث لبرنامج التعاون الفنى الذى يقضى بأن تكون للمشروعات " أهداف جيدة التحديد ونتائج متوقعة ". ومن الواضح أن الالتزام بهذا المعيار، وهو ما حدث فى جميع المشروعات المستعرضة تقريبا، يكفل بالضرورة تقدير التصميم العام للمشروعات على أنه مرض أو جيد فيما يتعلق بصياغة الأهداف والنتائج المباشرة، كما هو موضح فى (الجدول ٣-١٤) أدناه.

٨٨-٣

وفىما يتعلق بهذا الجانب فإن مشروعات برنامج التعاون الفنى تعد أفضل عند مقارنتها بالمشروعات الأخرى للمنظمة، وتفسير ذلك يكمن فى طبيعة مشروعات برنامج التعاون الفنى. ونظرا لأن مشروعات برنامج التعاون الفنى تشكل أساسا تدخلات قصيرة الأجل ذات عدد محدود من الأهداف، فإن أعدادها وتصميمها أبسط من الناحية المفاهيمية من أعداد وتصميم مشروعات المساعدة الفنية " العادية " التى تتسم عموما بأنها أطول أجلا وتتضمن أنشطة متعددة التخصصات ومتعددة العناصر.

٨٩-٣

الاطار ١

TCP/DKR/8851

الخدمات الاستشارية

## تنمية المراعى والمحاصيل العلفية

المدة : ٢٥ شهرا الميزانية : ١١٩ ٠٠٠ دولار أمريكى

طلبت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المساعدة من برنامج التعاون الفنى للتغلب على العوائق التى يواجهها البلد، الذى تشكل المناطق الجبلية ٨٠ فى المائة من مساحته ويتسم بالانخفاض البالغ فى قدرة مراعيه ويقصر موسم الرعى فيه، وذلك عن طريق انشاء برنامج قوى للتقييم والبحوث. وكان على برنامج التعاون الفنى ان يقدم المساعدة من خلال استشارى فى الرعى والمحاصيل العلفية، وزيارات ميدانية يقوم بها مسؤولون من مقرر المنظمة، وتوفير معدات وامدادات قيمتها ٤٨ ٠٠٠ دولار أمريكى، وتنظيم جولة دراسية الى نيوزيلندا لاثنيين من المشتركين.

وفى المشروع، الذى كان من المتوقع ان يساهم فى زيادة مساحة المراعى وكمية الأعلاف للحيوانات المحصنة وراثيا، نقص خطير فى تصميمه: فالتجارب تستغرق سنوات لكى تكون ذات مغزى. حصر الحد الاقصى لمدة المشروع بسنتين كان عائقا أكيدا. بيد ان تصديد المشروع لمدة شهر واجراء زيادة طفيفة فى الميزانية اتاحا اجراء تجارب على البذور اثناء فصل الشتاء اللاحق. وفى نطاق هذه الحدود نفذ المشروع على نحو مرض بوجه عام.

وادى تقديم البذور والاصناف النباتية، وتوفير المثورة بشأنها، وتدريب موظفى المعهد، الى حفز المعهد المضيف على توسيع نطاق انشطته، وافادت التقارير بان موظفيه يعملون على ايجاد اصناف جديدة من البذور مناسبة للمناطق الزراعية الايكولوجية التى اختيرت لتنمية المراعى فى المستقبل.

وكان الغرض من مشروع متابعة يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائى مواصلة اعمال فرز الاصناف، واستنباط تكنولوجيات خاصة بالمنشآت الميدانية وادارة المراعى والأعلاف واختبارها بالبيان العملى. ومن المتوقع انشاء وحدة لوقاية البذور فى عام ١٩٩١.

ومع ذلك فإن تصميم مشروعات برنامج التعاون الفني لا يدخلو من اوجه الضعف. فخطط العمل لم تكن واضحة التحديد كما ينبغي (قدرت نسبة ١٠ في المائة، أو ٦ مشروعات، على أنها ضعيفة). كما أن من دواعي القلق أنه تم تقدير مدة الأنشطة وبرمجتها على أنهما ضعيفتان في نسبة تصل إلى ٣٠ في المائة من المشروعات. وأعتبر نقص الوقت اللازم وعدم كفاية الوسائل والمدخلات عقبة مستمرة (انظر الاطار ١ للاطلاع على مثال بذلك) \*

وبسبب هذا، ونتيجة للحد الزمني الأقصى المقرر لمشروعات برنامج التعاون الفني والبالغ ٢٤ شهرا، يتطلب خمس عدد المشروعات المشمولة بالعينة مرحلة ثانية أو مرحلة متابعة \*

بيد أن المرحلة الثانية لا تعنى أنه تم تجاوز الحد الزمني الأقصى البالغ ٢٤ شهرا لانجاز خطة عمل المشروع. ولأشنا عشر مشروعا (٢١ في المائة) من مشروعات العينة مرحلة ثانية أو ما يمكن أن يعتبر مشروعا تكميليا للمتابعة، ولكن ثلاثة فقط من هذه المشروعات هي التي تجاوزت فعلا الحد الزمني البالغ ٢٤ شهرا (١٦) \*

(١٦) بشهر واحد [في حالة (A) TCP/DKR/8851] ؛ وبثلاثة أشهر TCP/RLA/6770 (A) ؛ وبسنة أشهر [TCP/ETH/6766(I)]

الاطار ٢

TCP/LES/8956

## اعمال التنمية

استحداث واختبار أسيجة نجيل الهند والحشائش الأخرى  
بوصفها تدابير لصيانة التربة

المدة : ١٤ شهرا الميزانية : ١٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي

احتاج الأمر فى ليسوتو الى اساليب جديدة وبسيطة لصيانة التربة من أجل وقف تعرى التربة بسبب الإفراط فى الرعى والزراعة الكثيفة فى المناطق الريفية \*

والتمست المساعدة لادخال نظام فعال بالقياس الى التكلفة استنبط فى الهند بمساعدة البنك الدولى ويقوم أساسا على زراعة نجيل الهند القوى ذى الجذور العميقة على امتداد الأسيجة الكنتورية \*

وارتكز المشروع، المصنف بوصفه من أعمال التنمية، على التعاون فيما بين البلدان أساسا، حيث كان على الهند أن تقدم فى اطار ترتيب تعاقدى من الباطن: نباتات نجيل الهند والجذور الخالية من الأمراض والأسمدة ومبيدات الآفات والمواد التدريبية وأحد الاستشاريين لنقل الخبرة المكتسبة فى اطار القرض المقدم من البنك الدولى \*

وسبب التأخر فى ايفاد الاستشارى وفى وضع خطة عمل محددة من جانب المؤسسات المضيفة مشكلات كبيرة فى التنفيذ أسفرت عن إعادة جدولة المشروع وتمديده من ١٩٨٩ الى ١٩٩٠ وتنقيح عناصر المشروع الرئيسية كيما تتضمن الحشائش المنتجة مطيا مثل الباراك وحشيشة الفيل \*

كذلك أدت حالات التأخر فى شراء وتسليم وغرس نجيل الهند، وعدم توافر خبر دائم لضمان تنفيذ عناصر المشروع الأخرى فى الموعد المناسب، وانخفاض الأولوية الحكومية، الى ضعف المتابعة من جانب المؤسسة المضيفة وتمديد أجل المشروع بانتظار نتائج التجارب \*

٩٣-٣ وفى كل حالة كان التمهيد أو اقرار مرطبة جديدة أو مشروع تكميلى أمرا حتمته الطلبات والتوقعات المفرطة المحددة للمشروع فى مرطبة تصميمه . وعلى سبيل المثال فإن المشروع المتوخى أصلا باعتباره عملية قصيرة لسد الشفرة بين مشروعين للمساعدات الفنية يمكن تمديده عدة مرات اذا لم تتحقق فى الوقت المناسب المساعدة الفنية التى يتعين أن تقدمها جهة متبرعة أخرى، ومن ثم فانه يمكن أن يتحول الى مشروع متابعة مكتمل المقومات (١٧)٥

#### عملية الموافقة على المشروعات

٩٤-٣ فى ١٩ مشروعاً، أو نحو ثلث مشروعات العينة، كانت هناك، قبل طلب الحكومة الرسمى، مرحلة تمهيدية أو تحضيرية نوقشت فيها فكرة المشروع أو طورت فيما بين السلطات الحكومية المعنية والممثل القطرى للمنظمة أو غيره من خبراء المنظمة فى الميدان. ولم تستغرق هذه المرحلة التحضيرية، بوجه عام، وقتاً طويلاً، فقد تراوحت بين حد أدنى قدره شهر واحد وحد أقصى قدره ٣ أشهر٥

٩٥-٣ وكانت وتيرة عملية الموافقة على المشروعات سريعة فى معظم المناطق. فقد بلغ متوسط الفترة المنقضية بين وصول الطلب الرسمى الى المنظمة وصدور الموافقة ٢٤ شهر بالنسبة لجميع المشروعات موضوع البحث، وكان الحد الأدنى لتلك الفترة ٣ أيام وحدها الأقصى ١٥ شهر٥

#### تنفيذ المشروعات

٩٦-٣ لم يتأخر بدء تنفيذ المشروعات فى ٣٥ حالة، أى فى أكثر من نصف عدد المشروعات التى جرى استعراضها. وفى المشروعات الأخرى حدث تأخر بفعل طائفة من الأسباب تفاوتت بين التأخر فى تعيين الخبراء وبين صعوبة إيجاد خبراء نظراء، ورفض الحكومة للخبير المقترح، والتغييرات التى حدثت فى السياسات الحكومية وأفضت الى صياغة طلب جديد أو اجراء مفاوضات لادخال تعديلات على وثيقة المشروع، وما الى ذلك٥

(١٧) شمة مثال ينطبق على هذه الحالة هو المشروع (I) TCP/EGY/6653: تحسين المعاملات الزراعية فى محافظة الاسماعيلية (المرحلة الثانية)؛ ويرد تقرير مفصل عن هذا المشروع فى الملحق ٣٥

الاطار ٣

TCP/VEN/6751

## الاستثمار

## حماية المزارع الشجرية وادارة الغابات الطبيعية

المدة : ٦ اشهر الميزانية : ٩٠ ٠٠٠ دولار امريكي

في فنزويلا كان الغرض من مشروع ممول من برنامج التعاون الفني تحليل المنهجيات الادارية الحالية في زراعة الصنوبر الكاريبي ووضع توصيات لتحسين الوقاية من الافات والحرائق في قطاع الغابات ومكافحتها.

وقد ثبتت ملاءمة تصميم المشروع فيما يتعلق بتحديد الاهداف، ووصف الأنشطة، وعلاقة النتائج بالاهداف. والتزم التنفيذ بخطة العمل ونفذت الأنشطة في المواعيد المحددة لها. ولم يواجه المشروع مشكلات كبيرة في مجال التنفيذ.

ووضع المشروع تقارير، أعدت على أساس المعلومات المتاحة، عن ادارة الغابات الطبيعية وعن استغلال الصنوبر الكاريبي، وتوصيات لمكافحة الافات والحرائق.

وبالإضافة الى ذلك وضع المشروع تصورات لخطة قطرية لتنمية الغابات، وأعد مشروعات تتعلق بخطة رئيسية لتنمية الغابات في فنزويلا، وتدريب الفنيين والعمال، وانشاء جهاز للخدمات الارشادية.

## النتائج المحققة

٩٩-٣ كما يتلخص العائق الرئيسي الذي اعترض سبيل الاستعراض المكتبي على نحو ما ورد في المقدمة في الافتقار الى اجراء تقدير منتظم للنتائج من حيث النوعية، فالجوانب الكمية المقررة هي فقط التي تنى تقديرها بالنسبة للاهداف المحددة في وشائق المشروع في خطة العمل. ونتائج التحليل مبينة في (الجدول ٣-١٥) ادناه.

١٠٠-٣ وكما يمكن ملاحظته فان تحقيق النتائج سار عموما حسيما كان مقورا (انظر أيضا الاطار ٣). بيد انه تجدر الإشارة الى ان النتائج التي اعتبرت " دون المستهدف " تتعلق أساسا بثلاثة

97-3 وبوجه عام قدر تنفيذ المشروع والخبرة المقدمة من المنظمة تقديرًا ايجابيًا في ٨٠ في المائة من الحالات (١٨) \* وأعتبر الشراء المحلي، عند النص عليه في وثيقة المشروع (١٣ مشروعًا)، مرغيا. وتراوح الدعم الحكومي على صعيد السياسات بين الممتاز والجيد في جميع المشروعات باستثناء مشروع واحد [TCP/LES/8956(D)، انظر الاطار ٢]. وأفادت التقارير بأن موقع المشروع في المؤسسة النظيرة أو المضيئة كان مرضيا بوجه عام في معظم الحالات (١٩)، شأنه في ذلك شأن روابط المشروع مع المؤسسات ذات الصلة والمشروعات المكتملة له أو المتصلة به (٢٠) \*

98-3 وقللة من المشروعات هي التي ظلت بمنأى عن (٢١) ضد مشكلات التنفيذ. وبعض من الأنواع المتكررة من المشكلات التي تكشفت عنها الحالات التي تضمنتها العينة مماثلة للأنواع التي توجد في المشروعات الأكبر حجما، ومن أمثلتها: ضعف التسهيلات المادية (٢٦ في المائة)، وتأخر وصول المعدات والامدادات (٢٤ في المائة)، وتأخر وصول الخبراء (٢١ في المائة)، وعدم الالتزام بخطة العمل أو ضعف تخطيط العمل (١٨ في المائة)، ونقص الدعم الإداري (١٧ في المائة). وضعف الدعم الفني المقدم من المنظمة (١٢ في المائة) \*

(١٨) واجهت ٦ مشروعات فقط صعوبات في التنفيذ مسجلة في ملفات المشروعات. وهذه المشروعات هي: TCP/BOT/6653 (I); TCP/BKF/8855(F); TCP/ECU/8851 (A); TCP/LES/8956 (D); TCP/NER/6760 (T); TCP/SRL/6657 (E).

(١٩) كانت الاستثناءات هي: TCP/BOT/6653 (I); TCP/ETH/665 (T); TCP/NIR/6652 (A)

(٢٠) الاستثناء الوحيد هو: TCP/BOT/6653 (I).

(٢١) TCP/INS/6655 (A) ; TCP/BRA/8955 (I) ; TCP/ARG/6652 (A)

TCP/RAS/8956 (C) ; TCP/PAK/6652 (I) ; TCP/MLI/5754 (A)

(I) TCP/VEN/6751 (I) (انظر الاطار) \*

وفيما يتعلق بالتنوع النوعية انحصر ما حققته منهجية الاستعراض المكتسبي في تحديد، بأي قدر ما من الثقة، المشروعات التي كانت نتائجها غير مرضية بشكل واضح. وكانت هناك ٣ فقط من هذه المشروعات (٢٣). ولم يحقق ١٤ مشروعا آخر (انظر الإطار ادناه) مستوى مرضيا تماما أو ممتازا، رغم عدم امكان وضع تقدير دقيق لها بشكل قاطع. وعزيت أوجه القصور التي لوحظت في النوعية الى طائفة من الأسباب: الافتقار الى الوقت اللازم لتكرار التجارب أو تعميق البحوث التطبيقية أو الاعمال الاستشارية للمشروع، وعدم كفاية الدعم الحكومي أو المحلي، والاطفاء في تصميم المشروع والتي يسببها كان ارتباط النتائج بالاهداف ضعيفا، وعدم كفاية المستوى الفني للخبرات المستخدمة، وعدم وجود أو عدم كفاية البيانات والمعلومات الأساسية اللازمة لاستخدامها في العمل.

#### مشروعات العينة التي حققت نتائج جزئية

TCP/BKF/8855(F): استنبط مجموعة مستلزمات فنية ملائمة عموما ولكنها كانت تحتاج الى مزيد من العمل لوضعها في شكلها النهائي، TCP/SWA/8852(F): واجه صعوبة في القيام، كما طلب منه، بتحديد العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل الاستخدام الأمثل للأراضي وذلك بسبب نقص البيانات الأساسية المتاحة عن التربة والأرض والبيئة الأيكولوجية؛ TCP/SWA/8851(F): عمل في ثلاث فقط من المناطق الأربع المقررة بسبب صعوبة الحصول على موافقة القيادات المحلية واقتضى الأمر إعادة صياغة مسودة وثيقة المشروع للوصول الى صيغة مقبولة؛ (I) MLW/6754: أجرى مسحاً للبيانات الأساسية لم يكن شاملاً بما يكفي لجعله جديراً بذلك الوصف رغم أنه كان مكافئاً مقبولاً لمسح تقديري ريفي سريع؛ (A) TPC/NIR/6652: عانى من ضعف مؤسسي وادى عدم الإفراج عن الأموال المقابلة الى التأثير بشكل سيء على الأنشطة في ٤ من المناطق النموذجية الخمس؛ TCP/NER/5653 و TCP/NER/1676(I): احتاجت تدابيرهما لحماية الأراضي، رغم فائدتها التي من الممكن اثباتها ونجاحها مع السكان المحليين، الى التمديد جغرافياً وزمنياً على السواء، لاثبات قابليتها للاستمرار، (I) TCP/URT/6651: لم يكن لديه ما يكفي من الوقت والموارد لتحقيق نصف نتائجه، بما في ذلك اعداد مسودة مخطط تمهيدى لسياسة ري قطرية (C) TCP/MON/0051: رغم أنه لم يحقق على نحو مرض جميع نتائجه في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية فإنه أحدث تأثيراً حافزاً قوياً في المؤسسة المضيفة؛ (T) TCP/ETH/6766: اقتصر أكثر مما ينبغي على التحليل الكمي؛ (F) TCP/MAT/6752: أعد خطة رشيده جيدة الترتيب وشاملة ولكنه لم يوفر ترتيباً هرمياً أو ترتيب أولويات للتدابير المقترحة؛ (C) TCP/RAB/6751: تمكن من تحقيق جزء فقط من النتائج المتوقعة منه وذلك بسبب نقص الأموال المقابلة.

(٢٣) TCP/LES/8956(D): تأثر تحقيق النتائج سلباً لأنه لم يتمتع بأولوية حكومية وعانى من حالات تأخير؛ (I) TCP/BOT/6653: أعد خرائط كانت جودتها الفنية موضع شك؛ (A) TCP/FAR/2666: نزع في تلبية ما قدم اليه من طلبات عديدة الى تحقيق نتائج سريعة ولكنها متوسطة الجودة.

مشروعات فقط (٢٢) وهى مشروعات عانت من الاهداف الطموحة للغاية ومن خطط العمل المثقلة فى نطاق قيود زمنية محددة \*

الجدول ٢-١٥ تقييم النتائج المحققة بالمقارنة مع الاهداف الكمية المقررة فى ٥٨ مشروعا تم استعراضها من مشروعات برنامج التعاون الفنى (١٩٨٦-١٩٩٠)

توزيع التقديرات بالنسبة المئوية *	مجموع النتائج		عدد المشروعات	فئات المشروعات فى برنامج التعاون الفنى		
	حسب قريبة من المستهدف المقرر المستهدف أو لم تتحقق**	غـيـر المحققة المحققة			المشروعات فى الفئة	
١٠	١٦	٧٤	٤	٥٧	١٧	A - الخدمات الاستشارية
٣٢	٢١	٤٧	٣	١٦	٦	F - بعثات الصياغة والبرمجة
٢٠	٢٠	٦٠	١	٤	٢	D - المساعدات الانمائية
١٧	١٧	٦٦	٣	٣٢	١٣	I - الاستثمار
١٢	١٩	٦٩	٤	٣٨	١١	T - التدريب
-	٢٣	٧٧	-	١٣	٤	C - التعاون فيما بين البلدان
٨	١٧	٧٥	١	١١	٥	E - الطوارئ
١٣	١٨	٦٩	١٦	١٧١	٥٨	الإجمالي

\* حددت النتائج على انفراد وقدرت على نحو مستقل

\*\* تشمل النسبة المئوية للنتائج غير المحققة

(٢٢) هذه المشروعات هي: TCP/BKF/8855 الذى استنبط بشكل محدود مجموعة المسئوليات الفنية المتوقعة منه، وهناك شك قليل فى أن المشروع كان محملا بطلبات أكثر مما ينبغى وباهداف مفرطة لم يتمكن من تحقيقها، و TCP/KEN/8954 الذى لم يعد خطة العمل المتعلقة بكيفية زيادة انتاج الكسافا حسبما كان متوقعا منه ؛ و TCP/MAT/6752 الذى تضمن فى جملة أمور اجراء مسح للزراعة ومصايد الأسماك بغية تحديد امكانات التصدير. وقد قصرت جميع المشروعات الثلاثة عن تحقيق النتائج المتوقعة وذلك بسبب الافتقار الى الوقت اللازم.

الإطار ٤

TCP/JAM/8854 و TCP/JAM/6753

## الاستثمار

اعداد القرض الخاص بتكثيف القطاع الزراعي

المدة : ١٨ شهرا الميزانية : ٩٠٠ ١٣٩ دولار أمريكي

في عام ١٩٨٧ وفر التمويل المقدم من برنامج التعاون الفني المساعدة اللازمة لحكومة جامايكا في التفاوض مع البنك الدولي على قرض لتكثيف القطاع الزراعي، وفي اعداد سياسات خاصة بهذا القطاع الزراعي مع وشائق الدعم اللازمة. ومع اقتراب المشروع الاول من نقطة النهاية حدث اعمار جلبت في سبتمبر/أيلول ١٩٨٨ وألحق بالجزيرة اضرارا واسعة النطاق. وعلقت فورا المفاوضات مع البنك الدولي، وسعت الحكومية في الوقت نفسه الى الحصول على قرض من البنك الدولي لاستيراد مستلزمات إعادة البناء العاجلة. وتمت الموافقة على مشروع جديد مدته ١٦ شهر، هو المشروع JAM/8854، لضمان استمرار الخبرات المقدمة في اطار المشروع الاول بغية مساعدة الحكومة في تقدير الاضرار التي لحقتها الاعصار بالقطاع الزراعي وفي التفاوض على ما يلزم من مساعدات الاغاثة العاجلة.

وحيث أن المشروعين أعدا لمعالجة قضايا السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي بأسره، فإنهما لم يتمكنوا من الوفاء بمعيار برنامج التعاون الفني الذي يتعين بموجبه التركيز على صغار المنتجين. غير أن المشروعين حظيا، بسبب طبيعتهما، باهتمام خاص. وفي حين ثبتت ملاءمة تصميم المشروع الاول وتنفيذه، فإن المشروع الثاني أعد باعتباره استجابة سريعة لمواجهة حالة طوارئ ونفذ وفقا لذلك. وخفضت مدة الموافقة الى أدنى حد وكفل استمرار الخبرات المقدمة. بيد أن أهداف المشروع الجديد قد توسعت بحيث تجاوزت ما يمكن توقعه بشكل معقول من خبيرة خارجية واحدة حتى وان كانت مدعومة بموظفين قطريين اكفاء. وفي الوقت القصير المتاح كان المطلوب أكثر مما ينبغي، فقد كان المطلوب هو اعداد شروع استثماري بالإضافة الى تقدير اضرار الاعصار وتحديد استراتيجيات لحياء الزراعة.

وعلاوة على وشائق السياسة الزراعية التي أعدت في سنة النشاط الأولى جرى تقدير اضرار الاعصار بسرعة، وحددت احتياجات الاحياء. وقدر المشروع الاحتياجات من النقد الأجنبي لاستيراد المواد الأولية بمبلغ ٦٥ مليون دولار أمريكي، وركز على الدمار الذي لحق بصغار المزارعين البالغ عددهم ١٥٠ ٠٠٠ شخص. وقدمت المشورة بشأن السبل التي يمكن بها تمويل إعادة البناء، وتضمنت التأمين على المحاصيل وتدابير خاصة لمزارعي الكفاف وصغار المنتجين ولإعادة بناء صناعة تربية الطيور الداجنة، كما حددت تدابير مؤسسية لتحسين ادارة تجمعات المياه، ولكن لم توضع أي صياغة لمشروع استثماري بسبب عدم توافر الوقت اللازم.

وقبلت الحكومة مشورة المشروع تماما. وتمت تغطية المبلغ اللازم بالنقد الأجنبي وقدره ٦٥ مليون دولار أمريكي من طائفة من المصادر المتبرعة (مصرف التنمية الكاريبي ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والبنك الدولي واليابان). وعدل قرض البنك الدولي لتلبية احتياجات الاحياء. وكان التشريع الذي صدر مؤخرا لإنشاء هيئة صيانة الموارد الطبيعية، وهي الوكالة ذات صلاحيات أوسع في مجالى الصيانة وحماية البيئة، استجابة في جانب منه لتوصيات المشروع بخصوص حماية تجمعات المياه.

## متابعة مشروعات برنامج التعاون الفني - مؤشر للفعالية

١٠٢-٣

تشكل أعمال المتابعة الحالية لمشروعات برنامج التعاون الفني، أو ينبغي أن تشكل من حيث المبدأ، أفضل مؤشر على فعالية مشروعات هذا البرنامج نظرا لقصر مدتها ولطبيعتها الحفازة التي تحتم بصفة عامة اجراء متابعة ملموسة ومحددة على نحو واضح. وقد جرت العادة على "ان ترسل وحدة برنامج التعاون الفني فى قسم وضع البرامج الميدانية مع التقرير النهائى للمشروع الى الحكومات المستفيدة خطاب ارفاق من المدير العام المساعد لمصلحة التنمية يتضمن طلبا الى الحكومة المستفيدة لتقديم المعلومات المتعلقة بالمتابعة عند توافرها. ومع أن الحكومات المستفيدة أعربت رسميا عن الرضا فى ٢٥ حالة، فان رسائلها هذه لم تتضمن بالضرورة معلومات عن المتابعة. ولقد الشغرة طلب الى الممثلين القطريين للمنظمة الرد على استبيان عن هذا الموضوع بالنسبة لمشروعات العينة باعتبار ذلك جزءا من عملية الاستعراض هذه.

الاجمالية ١٧٤٥ مليون دولار امريكى. وفضلا عن هذا فقد كان عدد الطلبات اكبر دائما من عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها، وزاد متوسط الميزانية المقررة للمشروعات التى تمت الموافقة عليها بنحو ٤٠ ٠٠٠ دولار امريكى لتصل الى مستوى ١٢٥ ٠٠٠ دولار امريكى فى عام ١٩٩٠.

١٠٧-٣ ولم تتغير الاتجاهات العامة فى عمليات برنامج التعاون الفنى تغيرا كبيرا عن الاتجاهات العامة التى اوردتها تقييم ١٩٨٥، باستثناء حدوث زيادة كبيرة فى الاعتماد المخصص لفئة الخدمات الاستشارية (من ١٦ الى ٣٥ فى المائة) وانخفاض طفيف جدا فى الاعتمادات المخصصة للطوارئ (من ٢٥ الى ٢١ فى المائة من مجموع الموافقات). ومع ذلك تجدر ملاحظة أن هذه الارقام الاجمالية تحجب التباينات السنوية التى احيانا ما تكون كبيرة جدا، حيث انها تعكس طابع عدم البرمجة الذى يتسم به البرنامج.

١٠٨-٣ وقد اكد الاستعراض المكتبى لعيئة مختارة، قوامها ٥٨ مشروعا من مشروعات برنامج التعاون الفنى نفذت وأنجزت خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، أن مشروعات برنامج التعاون الفنى واصلت أداء الوظائف الست التى حددها تقييم ١٩٨٥، وهى:

- (١) تقديم الدعم المباشر الى الحكومات للمعاونة فى ازالة عقبة فنية أو تلبية حاجة جديدة ناشئة أثناء تنفيذ برنامج جار ؛
- (٢) البدء بتنفيذ برنامج حكومى جديد أو ادخال نشاط جديد أو تكنولوجيا جديدة ثبتت صلاحيتها فى اماكن أخرى ؛
- (٣) تعبئة المزيد من المساعدة الخارجية ؛ (٤) سد الشفرة بين مشروعين ممولين خارجيا ؛ (٥) استكمال مشروعات أخرى ممولة خارجيا ؛ (٦) تشجيع التعاون التقنى/التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية. وبالمقارنة بنتائج تقييم ١٩٨٥، أظهر الاستعراض أيضا وجود نزعة، نحو تقديم مزيد من مساعدات برنامج التعاون الفنى الرامية الى البدء بنشاط جديد أو نقل تكنولوجيا ثبتت نجاحها فى اماكن أخرى، وتعبئة مزيد من المساعدة الخارجية، وسد الشفرة بين مشروعين، وتشجيع التعاون التقنى/التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية.

١٠٩-٣ كما اكد الاستعراض المكتبى العلاقة الوثيقة القائمة بين سياسات برنامج التعاون الفنى والمنظمة والبرنامج العادى، وكذلك برامج العمل الخاصة مثل المؤتمر العالمى للإصلاح

٢ - ١٠٣ وفى المشروعات المستعرجة الثمانية والخمسين توافرت معلومات المتابعة بصورة تامة عن ٩ حالات فقط. وتوافرت بعض المؤشرات فى الملفات أو من خلال الممثلين القطريين للمنظمة عن ٢٤ حالة أخرى، ولم تكن هناك أى معلومات عن بقية الحالات.

٣ - ١٠٤ ومن بين الحالات الثلاث والأربعين التى عرفت عنها المعلومات الخاصة بالمتابعة، كانت نتيجة التقدير ضعيفة فى ثلاث حالات فقط أو أقل من ٧ فى المائة من المجموع. وكانت أسباب ضعف المتابعة كما يلى: فى حالة واحدة [TCP/IND/0051(I)] (٢٤) كان السبب هو تغيير فى سياسات الجهات المتبرعة أدى الى عدم تنفيذ المتابعة المتوقعة أو الى تأخرها على الأقل؛ وفى حالة أخرى [(C)] [TCP/RAB/6751(C)] كان السبب هو عدم توافر الأموال من الحكومات المشتركة فى شبكة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية. وكانت الحالة الثالثة [TCP/MAT/6752(F)] مختلفة قليلا نظرا لأن المساعدة اللازمة من برنامج التعاون الفنى لتغطية استعراض القطاع الزراعى بأسره تطلبت، كما يمكن توقعه، وقتا وموارد أكثر مما اقتضاه عمل البعثتين المنفذتين أصلا فى إطار المساعدة المقدمة من برنامج التعاون الفنى.

٣ - ١٠٥ وقد أوردت تقارير الممثلين القطريين للمنظمة أن تدابير المتابعة التى اتخذتها الحكومات كانت جيدة أو أفضل مما كان متوقعا، فقد كان ما تحقق أكثر مما تنص عليه وثيقة المشروع الأصلية فى ١٥ حالة، أو ٣٥ فى المائة من المجموع (٢٥). وكان الأداء مرضيا فى ٢٥ حالة أو ٥٨ فى المائة من المجموع، أى كما كان متوقعا فى وثيقة المشروع وبما يتفق مع الأهداف المباشرة للمشروع.

#### دال - الاستنتاجات

٣-١٠٦ حقق برنامج التعاون الفنى، خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، أداء مستمرا، حيث تمت الموافقة على ٦١٦ مشروعا قيمتها

(٢٤) قرر البنك الدولى ايقاف الاستثمار فى انتاج اللقاحات فى تاميل نادو بسبب التركيز فى سياسته الجديدة على التحول الى القطاع الخاص؛ ومن المرجح أن تتقدم جهات متبرعة أخرى وتضطلع بذلك.

(٢٥) انظر الملحق ٣ للاطلاع على امثلة اضافية.

الفئة هي الفئة "ن" : التعاون فيما بين البلدان. ووجد أن الحكومات المشاركة في أنشطة التعاون الإقتصادي/ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كانت تعاني من صعوبات في إيجاد الأموال الضرورية التي يتطلبها المعيار السابع لبرنامج التعاون الفني، الذي يقتضى بأن " تتضمن أكبر مساهمة ممكنة من جانب الحكومة في تنفيذ المشروع \*"

113-3 ووجد أن نتائج المشروعات تحققت بوجه عام حسبما كان مقررا، من حيث الكم والتوقيت. ورغم أنه لم يتسن في إطار الاستعراض المكتبي إجراء أى تقدير نهائى لنوعية النتائج، فإن الدلائل تشير الى أن أكثرية النتائج كانت مرضية أو أفضل في تلبية متطلبات استخدامها المقرر. وعند تقدير مدى فعالية المشروعات، وهو مجال آخر يصعب البت فيه من خلال استعراض مكتبي، أشير الى المتابعة التي أجريت لمشروعات برنامج التعاون الفني التي جرى استعراضها. ومن بين المشروعات الثلاثة والأربعين التي أمكن الحصول على معلومات بشأنها، اتخذت تدابير المتابعة كما كان متوقعا، وفي 25 حالة توافقت هذه التدابير بوجه عام مع أهداف المشروع المباشرة، وفي 15 حالة كانت النتائج المتحققة أكثر من النتائج المحددة في وثيقة المشروع الأصلية أو 35 في المائة من اجمالي الحالات.

114-3 بيد أنه تجدر ملاحظة أن المعلومات المتعلقة بالمتابعة كانت متوافرة تماما عن 9 حالات فقط. واقتضى الأمر تدبير بقية المعلومات، ولاسيما من خلال المقابلات مع الموظفين الفنيين المعنيين ومع ممثلين المنظمة. ومن ثم فإن المعلومات المتعلقة بدرجة المتابعة، التي أشار إليها لأول مرة تقييم 1985، لا تزال تمثل مشكلة. وقد حاولت وحدة برنامج التعاون الفني أن تضمن قيام الحكومات باتخاذ إجراءات مرضية وذلك بأن طلبت إليها تقديم المعلومات عند انتهاء المشروع وهو الوقت الذي ترسل إليها فيه التقارير النهائية للمشروعات. ومن المؤسف ألا يتم دائما تقديم مثل هذه المعلومات.

#### اقتراحات من أجل التحسين

115-3 حددت من خلال الاستعراض مجالات محددة تتطلب مزيدا من التعزيز في نطاق برنامج التعاون الفني. وتتضمن هذه المجالات مايلي:

(1) متابعة نتائج المشروعات : لا تتوفر المعلومات المتعلقة بهذا الجانب، كما ذكر أعلاه، بصورة منظمة.

الزراعى والتنمية الريفية وبرنامج العمل الخاص بالغابات الاستوائية، والأنشطة المتعلقة بدور المرأة فى التنمية وحماية البيئة، والتنمية الزراعية القابلة للاستمرار، والدعم على صعيد السياسات والتخطيط، بما فى ذلك المساعدة فى الإعداد لمفاوضات التكييف الهيكلى. ووجد أن المشروعات عموما تكمل أو تدعم العنصر الميدانى لبرامج المنظمة الفنية\*

١١٠ - ٣ ووجد أن عينة المشروعات الثمانية والخمسين المستعرضة كانت مرضية عموما فيما يتعلق بالتزام المشروعات بمعايير برنامج التعاون الفنى، ومع ذلك وجدت بعض المشكلات فيما يتعلق بواحد من تلك المعايير الذى يتطلب التركيز على صغار المنتجين. ووجد أن هذا المطلب صارم الى حد بعيد وأنه كان من الصعب أو من المستحيل تلبيةه فيما يبلغ نحو نصف عدد المشروعات التى جرى استعراضها. وكانت هذه المشروعات أساسا من مشروعات المساعدة فى التخطيط وبناء المؤسسات التى تعالج قضايا قطاعية النطاق وتجاوزت منافعها المتوقعة، تجاوزا منطقيا صغار المنتجين وأن شملتهم\*

١١١ - ٣ وشمة شك ضئيل فى اعتبار تصميم مشروعات برنامج التعاون الفنى يعتبر أفضل نسبيا بالمقارنة مع المشروعات الأخرى التى تنفذها المنظمة وذلك، الى حد بعيد، نتيجة لطبيعة مشروعات برنامج التعاون الفنى ذاتها: فهى أبسط فى الإعداد والصياغة نظرا لأنها تمثل تدخلات قصيرة الأجل ذات أهداف ووسائل محدودة ولأنها مصممة للوفاء بمعايير برنامج التعاون الفنى الواضحة التحديد. غير أنه وجد أن المدة القصيرة لمشروعات برنامج التعاون الفنى تفضى الى بعض الصعوبات. وفى محاولة للالتزام بالحد الزمنى المفروض قد تواجه عملية إعداد خطط العمل بعض المشكلات: اعتبرت المدة غير مرضية فى نسبة تصل الى ٣٠ فى المائة من المشروعات التى جرى استعراضها\* وفى معظم هذه الحالات ظهر أنه كان من الواقعية بمكان أن تحدد مدة أطول للمشروع\*

١١٢ - ٣ وطبقا للتقديرات الموضوعية فان تنفيذ المشروعات كان ايجابيا بصورة اجمالية كما كانت الخبرات المقدمة من المنظمة مرضية تماما بوجه عام. وكان الدعم الحكومى على مستوى السياسات بدوره جيدا بصفة عامة، كما كان موقع المشروع والصلات مع المؤسسة النظيرة أو المضيفة مرضية فى معظم الحالات. وعانت فئة واحدة من المشروعات من نقص الأموال النظيرة، وهذه

## الملحق ١

قائمة بمشروعات برنامج التعاون الفني التي جرى استعراضها  
(١٩٩٠-١٩٨٦)

الرمز	العنوان	الميزانية (بآلاف الدولارات)
أفريقيا		
RAF/6662(A)	Regional Coordination of Migratory Pest Control	122
BKF/6651(T)	Diffusion de foyers améliorés dans la province de Ganzourgou	152
BKF/6658(T)	Transformation et conservation de la tomate	248
BKF/8855(F)	Appui au développement de l'élevage des petits ruminants	170
BOT/6653(I)	Survey of Land Potential for Irrigated Agriculture by Satellite Remote Sensing Techniques	106
ETH/6656(T)	Strengthening Plant Quarantine	100
ETH/6765(E)	Emergency Assistance to Control Tsetse/Trypanosomiasis Infestation, Phase II	160
ETH/6766(I)	Strengthening Planning Capability of the Ministry of Coffee and Tea Development	
GUI/6653(T)	Formation à l'analyse des projets agricoles et ruraux et des micro-réalisations décentralisées	237
GUI/6757(A)	Législation foncière et rurale	88
GUI/0051(T)	Appui à la réalisation du projet national de recherche et vulgarisation agricole	156
KEN/6752(D)	Rehabilitation of the Integrated Chemoron Catchment Area in Baringo District	110
KEN/6753(F)	Woody biomass monitoring and evaluation	21
KEN/8954(F)	Cassava production and utilization in livestock feeding	61
LES/8956(D)	Introduction and Testing of Vetiver Grass Hedges and other grasses as a soil conservation	150
MLI/5754(A)	Revue du secteur agricole	153
MLW/6754(I)	Mwanza baseline data for agricultural development survey	93
NER/6760(T)	Assistance aux Groupements féminins des sites de culture de contre-saison	30
NER/6761(A)	Assistance à la lutte contre l'ensablement des terres de culture à Niamey, Ziner, Diffa	61
NIR/6652(A)	Crop Monitoring and Early Warning System EWS	210
SEN/4507(I)	Assistance à la préparation de la réunion sectorielle "Agriculture" des bailleurs de fonds	223
SEN/8954(I)	Vulgarisation des techniques artisanales de conservation des fruits et légumes	205
SWA/8851(F)	Range Development and Training	92

وشمة حاجة الى زيادة رصد هذا الجانب للتحقق مما اذا كانت المنجزات المحققة من خلال المساعدات المقدمة من برنامج التعاون الفني تدمج، أو أدمجت، تماما في الخطط الانمائية للحكومة المضيفة وفقا لما أشير اليه في الطلب الاصلى !

(٢) الرصد والتقدير المنتظم المنتظم لنوعية نتائج المشروعات : هناك مجال لاستخدام المعلومات المتاحة (البيانات النهائية، تقارير الممثلين القطريين للمنظمة، وما غير ذلك.) استخداما أكثر انتظاما لهذا الغرض نظرا لان من غير العملى تقييم مشروعات برنامج التعاون الفني فرادى. ويمكن أن توفر أعمال الرصد والتقدير المنتظمة الأساس اللازم لاجراء استعراض دورى للبرنامج. ويمكن أيضا النظر فى اجراء تقييم متعمق لمشروعات برنامج التعاون الفني فى بلدان مختارة، أو حسب مجموعات المشروعات، عندما يكون ذلك ملائما !

(٣) توسيع نطاق نشر المعلومات عن نتائج مشروعات برنامج التعاون الفني بموافقة الحكومات المعنية : يمكن أن يتم ذلك على أساس المعلومات الواردة فى البيانات النهائية \*

(٤) تحسين تخطيط العمل لاغراض تنفيذ المشروعات : التحسين فى هذا الجانب ضرورى وله فوائد كبيرة بالنسبة لاداء المشروعات ونتائجها. وعلى وجه الخصوص فان اشراك الحكومات على نحو وثيق أمر لازم لضمان تقديم جميع المدخلات الرئيسية فى الوقت المناسب ولاسيما من أجل تقييم واختيار الخبراء والافراج عن المعدات !

(٥) توضيح فئات المشروعات وفقا لمعايير برنامج التعاون الفني ووظائفه : هناك عدة جوانب يقتضى الأمر معالجتها. أولا، أن معايير برنامج التعاون الفني وهى لا تنطبق دائما بشكل تام على كل فئة. ثانيا، تعريف فئات مشروعات برنامج التعاون الفني ليس شاملا على الدوام وهناك تداخلات فى بعض الأحيان. وسيؤدى توضيح الخطوط التوجيهية الى تسهيل عملية التطبيق المتناسك لها. ثالثا، يلزم تحديد الصلة بين الهدف المنشود، أى الوظائف الأساسية الست لبرنامج التعاون الفني، والمعايير المقررة السبعة، من حيث التأثير المطلوب فى كل مجال من مجالات نشاط البرنامج الميدانى \*

PER/6755(E)	Planificación de la Comercialización de Productos Pesqueros frescos y congelados en Lima y Callao	40
VEN/6751(I)	Protección y plantaciones y manejo de bosques naturales	90

## الشرق الأدنى

RAB/6751(C)	Strengthening the Near East Research and Development Network on Treatment and Re-use of Sewage Effluent for Irrigation	210
EGY/6653(I)	Improved Farming Practices in the Ismailia Governorate - Phase II	217
SYR/6751(T)	Bridging Assistance in Agricultural Extension Training	95
SOM/8853(A)	Primary Animal Health Care	205
SUD/6766(A)	Economic Utilization of Honey Bees, Phases I and II	90
TUR/6651(C)	Forestry and Livestock Training in the Near East Region	227

## أوروبا

MAT/6752(F)	Agriculture/Fisheries Survey and Planning Assistance Missions	35
-------------	---	----

SWA/8852(F)	Land use Planning for Rational Utilization of Land and Water Resources	80
URT/6651(I)	Institutional Support for Irrigation Development	135
ZAM/6658(T)	Assistance in Agricultural Extension Training	97
ZAM/6653(O)	Assistance to the Creation of the Agricultural Communications Centre	37
آسيا		
RAS/8854(T)	Training in Support of Micro-Banking System	74
RAS/6754(T)	Strengthening the Savings and Credit Operations of Rural Asia and the Pacific Financial Institutions through the Appropriate Use of Micro-Computers 87-88	250
RAS/8956(C)	Training Workshop for network on transfer of Rice-Husk Planification	108
BUR/4401(T)	National In-Service Training on Agricultural and Rural Investment Project Identification, Preparation, Monitoring, and Evaluation	203
DRK/8851(A)	Pasture and Forage Development	119
IND/0051(I)	Tamil Nadu Vaccine Production	30
INS/6655(A)	Support to Transmigration Settlement Development	19
MON/0051(C)	Training Workshop on Pastoralism & Socio-Economic Development	234
PAK/6652(I)	Cotton Classing and Grading	181
SRL/6657(E)	Emerging Assistance for Agricultural Rehabilitation following the Kantalai Reservoir Breach	106
أمريكا اللاتينية		
RLA/6770(A)	Water Legislation and Administration (Phase I)	137
RLA/8966(A)	Assistance in Water Legislation and Administration (Phase II)	65
ARG/6652(A)	Producción de Materiales Reproductivos de Sanidad Controlada de Papa, Batata y Ajo	120
BOL/8851(A)	Apoyo para la puesta en marcha de la reorganización institucional del Sector Público Agropecuario	71
BRA/8955(I)	Small Farm Development in the Cerrado	250
CHI/6754(E)	Control Integrado de la Mosca Mediterránea utilizando la técnica del insecto estéril	125
COL/6754(A)	Control de la erosión y recuperación y manejo de suelos	180
CUB/8851(A)	Manejo Integrado de Ecosistemas de Manglares	114
ECU/8851(A)	Monitoreo operacional del uso de la tierra en región amazónica	115
ELS/6753(A)	Fortalecimiento del Programa de Reforma Agraria y Desarrollo Rural	150
JAM/8854(T)	Preparation of the Agricultural Sector Adjustment Loan	140
MEX/6652(E)	Apoyo de emergencia a la zona lacustre de Xochimilco-Tlahuac	225

٢ - كما جرى تمثيل برامج المنظمة وبرامجها الفرعية فى العينة عموماً، من خلال البرنامج ١-٢ الزراعة بما يعادل نحو ٨٤ فى المائة من المشروعات التى استعرضتها الدراسة، ولم يستثنى من تلك البرامج والبرامج الفرعية سوى عدد قليل (٢٦). وقد بلغت نسبة جميع هذه البرامج الرئيسية والفرعية ٥ فى المائة من نشاطات برنامج التعاون الفنى خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠: أما البرنامج ٢-٢: مصايد الأسماك، فهو الوحيد الذى لم يمثل على نحو كاف (٦ فى المائة فقط)، وعلى ذلك يمكن اعتبار العينة المختارة ممثلة لنحو ٩٠ فى المائة من المجموع الكامل لبرامج المنظمة وبرامجها الفرعية التى يغطيها برنامج التعاون الفنى.

٣ - أما فيما يتعلق بتوزيع العينة حسب مستوى التمويل، فإنها تعكس، كما يتضح من (الجدول ٢) أدناه الى حد كبير التوزيع العام للمشروعات التى ووفق عليها فى إطار برنامج التعاون الفنى. مع تحديد مستوى فئات التمويل على نحو مماثل تماماً لمشروعات برنامج التعاون الفنى خلال الفترة قيد الاستعراض.

الجدول ٢ - ملامح العينة - توزيع الموافقات فى إطار برنامج التعاون الفنى موزعة حسب مستويات التمويل

عدد المشروعات	كنسبة مئوية من المجموع	قيمة الموافقات (بالآلاف الدولارات)	مستوى التمويل (بالآلاف الدولارات)
٧	٢ر٧	٢١١٥	صفر الى ٥٠
٢٩	٢٨ر٣	٣ ٠١٣٥	٥١ الى ١٥٠
١	٥٥ر٤	٤ ٢٩٦٠	١٥١ الى ٣٠٠
١	٤ر٤	٣٤٣٠	أكثر من ٣٠٠
٥٨	١٠٠ر٠	٧ ٨٦٤٠	المجموع

(٢٦) هى البرامج الفرعية ١-٢-٢: التقييم و ١-٢-٦: التغذية و ١-٣: وضع البرامج الميدانية وأعمال الائتمال المرتبطة بها، و ١-٣-١: حملة التحرر من الجوع/العمل من أجل التنمية و ١-٥: الاعلام والوثائق.

## الملحق ٢

ملاح العينة التي اختيرت للاستعراض من  
مشروعات برنامج التعاون الفني  
(١٩٨٦-١٩٩٠)

١ - يتضح من (الجدول ١) ادناه أن العينة التي اختيرت للاستعراض من مشروعات برنامج التعاون الفني موزعة توزيعاً جيداً فيما بين الأقاليم والفئات، وتتبع بمففة عامة نمط مشروعات برنامج التعاون الفني. وقد جرى التركيز بقوة على أفريقيا (استعراض ٢٧ مشروعاً من مجموع ٥٨ مشروعاً). وقد غطى الاستعراض جميع فئات المشروعات، وبعضها، مثل الخدمات الاستشارية والتدريب والاستثمار درس بتعمق أكبر بسبب تنوع المشروعات التي تنطوي عليها الفئة. (أجرى استعراض كامل لواحد وأربعين مشروعاً من بين هذه الفئات الثلاث مجتمعة)٠

الجدول ١ - ملاح العينة - التوزيع حسب الفئة والأقليم

الفئة الأقليم	المجموع أفريقيا والمحيط اللاتينية الأدنى الهادي والكاريببي وأوروبا آسيا وأمريكا الشرق				
A - الخدمات الاستشارية	١٧	٥	٢	٨	٢
F - بعثات الصياغة والبرمجة	٦	٥	-	-	١
D - المساعدات الانمائية	٢	٢	-	-	-
I - الاستثمار	١٣	٧	٢	٣	١
T - التدريب	١١	٧	٣	-	١
C - التعاون فيما بين البلدان	٤	-	٢	-	٢
E - الطوارئ	٥	١	١	٣	-
المجموع	٥٨	٢٧	١٠	١٤	٧

الملحق ٢

موجز الاستعراض المكتبي لعدد مختار من مشروعات  
برنامج التعاون الفني

٤ - وفيما يتعلق بتوزيع العينة حسب مدة المشروع يلاحظ، كما ينضح من (الجدول ٣) ادناه، ان العينة تحتوى على غالبية كبيرة (٨٣ فى المائة) من المشروعات التى تقل مدتها عن ١٨ شهرا. مع وجود ١٠ مشروعات تزيد مدتها عن ١٨ شهرا. وينبغى أن نلاحظ ان نسبة هذه المشروعات الاخيرة فى العينة تصل الى ١٧ فى المائة، وهى نسبة تزيد كثيرا عن نسبة ٤ فى المائة التى تمثل مجموع مشروعات برنامج التعاون الفنى من هذه الفئة خلال نفس الفترة. ومع ذلك، يمكن تبرير الفرق مادامت المشروعات التى تستغرق مددا طويلة تتطلب عموما ميزانيات كبيرة فى العادة (حوالى ١٥٠.٠٠٠ دولار أو أكثر)، وكذلك مساعدات بمستويات عالية وهذا هو السبب الذى من أجله اختيرت هذه المشروعات على وجه التحديد فى العينة.

الجدول ٣ - ملامح العينة - توزيع الموافقات فى اطار برنامج التعاون الفنى حسب مدة المشروع

توزيع المشروعات حسب المدة	قيمة الموافقات (بـآلاف الدولارات)	النسبة المئوية لمجموع القيمة	عدد المشروعات	نسبتها المئوية الى مجموع عدد المشروعات
أقل من ٦ أشهر	١ ٢٢٩٦	١٦	١٥	٢٦
٦ الى ١٨ شهرا	٥ ١٧٢٣	٦٦	٣٣	٥٧
أكثر من ١٨ شهرا	١ ٤٦٢	١٨	١٠	١٧
المجموع	٧ ٨٦٤٠	١٠٠	٥٨	١٠٠

رقم المشروع: TCP/EGY/6653 (I)	البلد: مصر
تحسين المعاملات	الميزانية: ٢١٧ ٠٠٠ دولار أمريكي
الزراعية فــــى	المدة: ١٢ شهرا
محافظة الاسماعيلية	سنة أو (سنوات) التنفيذ:
(المرحلة الثانية)	١٩٨٧-١٩٨٦
الفئة: استثمار	

وصف المشروع - كان الغرض من هذا المشروع مواصلة أعمال تنمية شبكات الري والبحوث التى بدأت فى اطار مشروع ممول من ايطاليا (GCP/EGY/013/ITA) ، ثم استمرت فى اطار مشروع للتعاون الفنى (TCP/EGY/4507) فى ١٩٨٥ - ١٩٨٦. والأهداف المتوخاة من المشروع الحالى هي: (١) الاستمرار فى تقييم وادخال الميكنة الزراعية الملائمة (٢) دعم وتوسيع نطاق المعاملات الزراعية المحسنة التى أدخلها المشروعان السابقان فى المزارع الصغيرة فضلا عن تشجيع مبادرات تصدير المحاصيل، (٣) الاستمرار فى أعمال تحويل ٥٥٠ فدان الى منطقة زراعية رائدة التى بدأت قبلا مع تحسين شبكات الري والصرف.

التصميم والتنفيذ - صمم هذا المشروع فى البداية لكى لا تنقطع المساعدات فى أعقاب مشروع كامل للمساعدة الفنية، فى وقت كانت تسعى خلاله الحكومة للحصول على تمويل لمشروع جديد أمدته خمس سنوات. وكان هذا المشروع وكذلك المشروع الذى سبقه TCP/EGY/4507 من بعض الجوانب أوسع فى مجاله بكثير مما يمكن توقعه من مشروعات برنامج التعاون الفنى. ومع ذلك، فقد احسنت دراسة المشروعين وتنفيذهما. وقدم المشروع TCP/EGY/6653 خدمات ثلاثة خبراء وسبعة استشاريين بعقود قصيرة الأجل، وبفضله أمكن استيراد المعدات والمواد التى تدعو الحاجة إليها بالحاج، فى حين واصلت الحكومة تزويد المشروع بالعدد اللازم من العاملين والمباني وكذلك الميزانية التشغيلية لتغطية النفقات المحلية. وعلى نقيض المشروع الأول الممول من الحكومة الايطالية والذى ركز على ميكنة المزارع الصغيرة من خلال السعى الى تحسين المعاملات الزراعية، أكد هذا المشروع على الزراعة المحمية ويركز على مشكلات الري والصرف فى الحيازات الصغيرة بعد أن وجد أن التغدق هو واحد من المعوقات الرئيسية التى تحول دون زيادة الانتاج.

النتائج والمتابعة - بحلول ١٩٨٧ زاد عدد القرى المستفيدة من المشروع من ثلاثة فى البداية الى سبعة قرى. كما استفاد أكثر من ٢٠٠٠ مزارع من عناصر المشروع فى الميكنة الزراعية واصلاح المعدات وصيانتها. كما جرى، عند الضرورة، تغيير وتطويع المعدات المستوردة بحيث تتلائم مع الظروف المحلية. وقد زودت الحلقة الدراسية العملية

رقم المشروع: TCP/ARG/6652 (A)	البلد: الأرجنتين
العنوان: انتاج مواد اكثار سليمة من محاصيل البطاطس والبايبي والثوم	الميزانية: ١٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
الفئة: خدمات استشارية	المدة: ١٢ شهرا
	سنة أو (سنوات) التنفيذ: ١٩٨٧-١٩٨٨

وصف المشروع - استهدف المشروع تقديم دعم متخصص لكلية العلوم الزراعية في قرطبة، لإنشاء مختبر لزراعة الأنسجة وتشخيص الأمراض التي تصيب البطاطس والبطاطس الحلوة والثوم. كما استهدف المشروع بالإضافة الى ذلك تنظيم منتدى اقليمي عن الانتاج الاجنسى للشتلات.

التصميم والتنفيذ - حددت أهداف المشروع على نحو واضح. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة ان المستفيدين المباشرين من المشروع هم ليسو صغار المنتجين وانما موظفي مختبر كلية قرطبة، وان أعمال المشروع (اي تدريب الموظفين وتنظيم منتدى اقليمي) لم تكن مرتبطة على نحو واضح فيما بينها. ومع ذلك فقد جرى تنفيذ المشروع بطريقة مرضية.

النتائج والمتابعة - يقدم المشروع المعدات ويتيح التدريب أثناء الخدمة في مختبر الكلية. وتشمل نشاطات التدريب الاجتماعات والجولات الدراسية في مراكز متخصصة في بيرو وكولومبيا وكوستاريكا ودورة تدريبية مكثفة في مجال انتاج البذور الخالية من الفيروسات وادارتها. كما يتولى المشروع الاشراف على تنظيم منتدى اقليمي عن الانتاج الاجنسى للشتلات بمشاركة خبراء من الأرجنتين والبرازيل وشيلي واوروغواي.

وبعد استكمال المشروع سيكون بمقدور العاملين الذين تدرّبوا واكتسبوا المهارات الفنية اللازمة مواصلة العمل بأنفسهم في مجال زراعة الأنسجة وتشخيص الأمراض. وسوف يساهم المشروع على وجه التحديد في انشاء بنية اساسية تقنية متطورة للتصنيف العلمى وللتحليل الكهربائى، ووصف الأصناف المزروعة وتشخيص الفيروسات وزراعة الأنسجة والانتاج الاجنسى للشتلات.

متلائمة مع الظروف المحلية، فقد برهن عمليا على انها غير ملوثة وقابلة للتطبيق من قبل المجتمعات المحلية القروية على اساس مساعدة الذات، فقد كان من المتوقع أن يؤدي تنفيذ هذا المشروع الى توسيع منطقة التجارب التي أصبحت خالية من المرض فى منطقة اعلى وادى ديديسا، ويعمل على تشذيب تقنيات مكافحة ويمساعد فى ادخال عدد من الثيران على اساس تجريبى ويتيح تدريباً أثناء الخدمة للموظفين المحليين وللمزارعين الأعضاء فى الاتحادات المعنية.

التصميم والتنفيذ - وفى حين يتفق هذا المشروع بوضوح مع الاهداف الشاملة لبرنامج التعاون الفنى فان تصميمه يعانى من بعض النواقص فى العديد من النواحي: اذ كان بالإمكان تعريف أهدافه المباشرة على نحو أكثر وضوحاً، وان خطة العمل لا تحدد بطريقة سليمة الأعمال اللازمة، كما انها لم تنص على تحديد فترة واقعية لمدة المشروع. ومع ذلك، كان تنفيذ المشروع مرضياً بمفء عامة، ولم يقتض ذلك أى تعديل فى ميزانيته أو زيادتها.

النتائج والمتابعة - أصبحت منطقة اعلى وادى ديديسا لدى استكمال المشروع فى ابريل/نيسان ١٩٨٨ خالية من ذبابة التسي تسي. وقد ضمنت الكثافة العالية لمصائد الطعم - الراثة وللأرقام المستهدفة الاستئصال السريع لذبابة التسي تسي من منطقة تبلغ مساحتها ١٥٠ كيلومتر مربعاً من الغابات الموبوءة. ونفذت فى احدى القرى خطة تجريبية لتوفير اثمانات لشراء الثيران، وبفضلها أمكن شراء ٧٠ ثوراً ساهمت فى مضاعفة انتاج القرية من المحاصيل ذلك العام. واستطاعت قرى أخرى مستفيدة من عملية الاستئصال تحسين انتاجها من المحاصيل والثروة الحيوانية ولكن بمعدلات ابطأ. كذلك تمكن المشروع الارتقاء بمستوى الاساليب الفنية للمكافحة وفقاً لأنواع الذباب، واتاح فرصاً للتدريب أثناء العمل لموظفى المركز الوطنى لاستكشاف ذباب التسي تسي وتشخيص أمراض التريبانوزوما، وكذلك تدريب المزارعين من أعضاء الاتحادات، فضلاً عن صياغة العديد من المقترحات ذات الصلة بمتابعة تنفيذ المشروع.

وقد مول برنامج الأمم المتحدة الانمائى بمبلغ ٣٨٠ ٠٠٠ دولار المشروع ETH/88/UOI بعنوان " مكافحة ذبابة التسي تسي والتنمية ذات الصلة فى اعلى وادى ديديسا " بغية المحافظة على استمرار عمليات مكافحة وادماج المناطق المطهرة، بما فى ذلك الانجازات من حيث تحسين انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وتجرى فى الوقت الحاضر عمليات مكافحة الذبابة وفقاً للاستراتيجية التى وضعت فى اطار برنامج التعاون الفنى كعنصر من عناصر المشروع الانمائى الرابع للثروة الحيوانية الذى تنفذه وزارة الزراعة، وقد أعرب البنك الدولى مؤخراً عن نيته مستقبلاً ادماج عنصر مماثل فى المشروع الانمائى الخامس للثروة الحيوانية.

التي أنشئت في إطار المشروع الممول من الحكومة الإيطالية بمرافق كافية وأصبحت تعمل على نحو كامل تحت إدارة محلية واعتمادا على المهارات القطرية المتاحة. وظهر أن الانساب البلاستيكية المستخدمة في شبكة الصرف بعد فحصها ومن خلال تجربة للبيان العملى انها سليمة من الناحية الاقتصادية الا أن الضرورة تستدعى قرضا لتوسيع نطاق استخدامها. وأجريت تجارب للبيان العملى تناولت الأساليب المحسنة فى الرى، واستخدمت محاصيل تصديرية جديدة لزراعتها " الكيوى والهلين وأنواع العنب الخالى من البذور وما غير ذلك، مع زيادة الانتاج بنسبة تتراوح من نحو ١٠ فى المائة الى ٣٠ فى المائة فى الحقول المفتوحة. وتلقى نحو ١٢٣ متخصصا زراعيًا وفنيا يعملون فى الوكالة النظيرة (إدارة الزراعة فى محافظة الاسماعيلية)، و ١٠٣ من قادة المزارعين تدريبات وتحسنت بذلك مهاراتهم الفنية. كما جرى تدريب مجموعة مركزية تتكون من ٢٠ من النظراء ليكونوا فريقا متعدد التخصصات يعمل فى مركز الادارة فى الاسماعيلية.

وسيكون بمقدور الفريق بعد انتهاء المعونة التى يقدمها برنامج التعاون الفنى مواصلة تقديم الاستشارات الفنية اللازمة وكذلك الخدمات الى صغار المزارعين: وعلى هذا الأساس تكون قد استمرت الاعمال التى بدأت بموجب برنامج التعاون الفنى والمشروعات الممولة من الحكومة الإيطالية كمشروع قطرى بينما ظلت بعض عناصر المشروع الأخرى (انتاج الهليون والزراعة البستانية المحمية والتغذوق وغير ذلك) بحاجة الى مساعدات أخرى معظمها بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

رقم المشروع: TCP/ETH/6765(E)	البلد: إثيوبيا
العنوان: معونة طارئة لمكافحة	ميزانية: ١٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
ذبابة التسي - تسي	المدة: ١٣ شهرا
والتريبانوزوما	سنة أو (سنوات) التنفيذ:
(المرحلة الثانية)	١٩٨٧ - ١٩٨٨
الفئة: طوارىء	

وصف المشروع - الهدف الشامل لهذا المشروع، شأن سابقه المشروع TCP/ETH/4523 وضع استراتيجية لمكافحة ذبابة التسي تسي واختبارها بحيث يمكن تطبيقها فى السهول المعزولة وضمان خلو مناطق مكافحة من هذه الذبابة فضلا عن تزويد المجتمعات المحلية الزراعية بوسائل مساعدة الذات لاصلاح انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وكان من المنتظر أن يؤول تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال اتحادات المزارعين وبالاعتماد على مبدأ المشاركة الشعبية الى توسيع نطاقها بما يشمل مناطق أخرى ذات ظروف مماثلة. واذا كان المشروع الأول قد أفلح فى تطبيق تقنية زهيدة التكاليف فى مكافحة الذبابة الناقلة للمرض

رقم المشروع: TCP/RAF/6662 (A)	الاقليم: افريقيا
العنوان: التنسيق الاقليمي	الميزانية: ١٢٢ ٠٠٠ دولار امريكي
لنشاطات مكافحة	المدة: ١٢ شهرا
الافات المهاجرة	سنة ١ و (سنوات) التنفيذ:
الفئة: خدمات استشارية	١٩٨٧

وعف المشروع - ادت عودة الامطار الى معظم ارجاء افريقيا بمستويات تقارب المتوسطات العادية خلال ١٩٨٥ الى حدوث فورة في جميع الانواع الاربية من الجراد المهاجر حيث غزت اسرابها شبه الاقليم. وعلى هذا الاساس، دعت الحاجة الى تقديم مساعدات خارجية ككبيرة، وطلب الى برنامج التعاون الفني تقديم مساعدة في مجال تنسيق نشاطات مكافحة الجراد في الاجزاء الشرقية والوسطى والجنوبية من شبه الاقليم الافريقي. كما اتاح المشروع خدمات خبير استشاري كمنسق اقليمي يعمل مع منظمة مكافحة الجراد الصحراوي في شرق افريقيا.

التصميم والتنفيذ - حددت اهداف المشروع على نحو واضح ووضع تصميمه على نحو يفي بكافة جوانبه الرئيسية. وقد تمت الموافقة على المشروع بسرعة، وجرى تنفيذه وفق الخطة الموضوعة، ومن خلال العلاقات الوثيقة مع الوكالة النظيرة (منظمة مكافحة الجراد الصحراوي في شرق افريقيا) والمنظمة الدولية لمكافحة الجراد الصحراوي الاحمر في افريقيا الوسطى والجنوبية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

النتائج والمتابعة - ساعد المشروع بنجاح عملية تنسيق الأنشطة على المستوى الاقليمي، ولاسيما، في صياغة مشروع للمتابعة لدعم ادارة مكافحة الافات المهاجرة من خلال منظمة مكافحة الجراد الصحراوي في شرق افريقيا. وقد بدأت هذه المنظمة نشاطاتها بالتمويل بقيمة ٤١ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الانمائي عملياتها في مارس/آذار ١٩٨٨ بهدف تحسين المسوحات متوسطة وطويلة الاجل ومكافحة الافات المهاجرة في الاقليم ولاسيما من خلال حملات مكافحة وقائية منظمة تنظيما جيدا.

وقد ساهم المشروع من خلال الجمع بين اعمال المسح وتجارب رش الجراد وتقديم المساعدة للمشروعات الأخرى العاملة في ذات القطاع في واشيوبيا، ومكافحة الجراد الاحمر في ملاوي وتنزانيا وزامبيا. كما ساعد المشروع في دعم جهود مكافحة على الصعيدين القطري والاقليمي للقضاء على الجراد البني الصحراوي المهاجر الى افريقيا واستئصال دودة الحشد من القارة. وساعد المشروع من خلال تنظيم اجتماع فني تدارس موضوعات مكافحة الافات المهاجرة (يونيو/حزيران ١٩٨٧)، في البدء بتطبيق منهج متعدد الجهات المتبرعة لتقديم المساعدات في المستقبل في مجالات مكافحة الجراد.

رقم المشروع: TCP/MEX/6652(E)	البلد: المكسيك
العنوان: مساعدة طارئة لمنطقة	الميزانية: ٢٢٥ ٠٠٠ دولار أمريكي
البحيرات فى مقاطعة	المدة: ١٢ شهرا
Xochimilco-Tlahuac	سنة أو (سنوات) التنفيذ:
الفئة: طواريء	١٩٨٧ - ١٩٨٨

وصف المشروع - ضربت المكسيك فى ١٩٨٥ هزة أرضية سببت أضرارا جسيمة . وقد تضررت بوجه خاص شبكة توزيع المياه فى منطقة البحيرات فى مقاطعة Xochimilco-Tlahuac . وبسبب تبديد المياه سرعان ما تلوثت مواردها . كما أصبحت ندرة المياه عائقا أساسيا بوجه صغار المزارعين حيث تعتبر هذه المنطقة من مناطق الانتاج المكثف للزراعة البستانية . وقد استهدف المشروع تقديم المساعدة لاصلاح شبكة توزيع المياه التى تضررت بسبب الهزة الأرضية ، ووضع دراسات تطيلية تشمل القطاع الزراعى .

التصميم والتنفيذ - لا يربط تصميم المشروع على نحو واضح فيما بين عنصره ، أى اصلاح شبكة توزيع المياه واجراء مسوح للقطاع الزراعى . وقد استطاعت ادارة المشروع خلال فترة التنفيذ ان تعالج بنجاح المشكلات المختلفة التى نجمت عن تخريب شبكة توزيع المياه .

النتائج والمتابعة - استطاع المشروع وضع تقرير عن الهندسة المائية ، وتقرير فنى عن المنظمات المسؤولة عن ادارة المياه وآخر عن النشاطات ذات الصلة بزراعة البساتين . واطهرت المسوح التى اجراها المشروع ان الاضرار التى سببتها الهزة الأرضية لم تكن سوى نتيجة للتدهور الشامل الذى اصاب حالة شبكات توزيع المياه خلال العقد الماضى . وان السبب الرئيسى لهذا التدهور هو الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية ، مما ادى الى انخفاض مستوى هذه المياه . وقد وجد ان هذا الانخفاض قد بلغ مستوى يزيد بمقدار خمسة أمتار عمقا ، وتوقعت المسوح ، ان هذا المستوى قد ينخفض بطول عام ٢٠٠٠ الى ما يزيد على ١٢ مترا اذا ما استمر ضخ المياه لتلبية احتياجات المكان الذين يتزايدون عددا .

وقدم المشروع مشورات فنية بمدد هندسة شبكات توزيع المياه واصلاحها بوجه عام ، ووضع مقترحات لمنظمات المزارعين ولاتحادات مستخدمى المياه بغية تحقيق الحد الأمثل من كفاءة استخدام المياه .

وقد استخدمت الحكومة نتائج المشروع كأساس لصياغة البرنامج الحالى لانعاش البيئة فى منطقة Xochimilco وتنفيذه ، والذى يتضمن نشاطات متعددة الاختصاصات تشترك فى مسؤولية الاشراف عليها عدة وزارات ، بينما تتولى مصلحة المقاطعة الاتحادية مسؤولية تنسيق تلك الاعمال وتتضمن استثمارا حكوميا مهما .

رقم المشروع: TCP/SEN/8954 (I)	البلد: السنغال
العنوان: تبسيط التقنيات	الميزانية: ٢٠٥ ٠٠٠ دولار أمريكي
الحرفية لصيانة	المدة: ١٧ شهرا
الفواكه والخضر	سنة أو (سنوات) التنفيذ:
الفئة: استثمار	١٩٨٨-١٩٨٩

وصف المشروع - لتقليل خاثر ما بعد الحصاد الخضمة فى انتاج الفواكه والخضر، وخاصة المانجو، استهدف المشروع تقديم الدعم المباشر اللازم للأنشطة التالية: (١) تنويع اشجار المانجو عن طريق ادخال اصناف مبكرة ومتأخرة الاثمار، (٢) برنامج للتدريب على تجهيز الفواكه والخضر السريعة التلف، (٣) تحديد تقنيات تجهيز وأسواق مناسبة للمنتجات. وكان من المتوقع ايضا أن يعد المشروع مشروع متابعة اكبر لتوسيع نطاق الأنشطة بحيث يغطى القطر كله.

التصميم والتنفيذ - لم يتوافق المشروع بسهولة فى الفئة التى صف فيها، ولكن كان من الصعب، بالنظر الى كثرة مجالات الخبرة المختلفة اللازمة والطائفة الواسعة من الأنشطة المخططة، أن يصنف فى اية فئة واحدة [كانت هناك عناصر قوية من كل من فئتى التدريب (T) والخدمات الاستشارية (A)]. ومع ذلك كان المشروع جيد التصميم، ولو ان الأمر اقتضى تنقيح الميزانية لاتاحة التوسع فى التدريب وشراء سيارة. كما نفذ المشروع تنفيذا جيدا بوجه عام، رغم حدوث بعض التأخر فى الحاق العاملين بمواقع العمل، وحقت جميع النتائج المرجوة.

النتائج والمتابعة - تلقت اكثر من ١٤٠٠ امرأة تدريبا عمليا على تجهيز الفواكه والخضر على نطاق صغير. كما انتجت محليا أجهزة تجفيف مصممة للاستخدام العائلى أو على نطاق صغير، واستنبتت تقنيات لتجهيز ١٥ نوعا من الفواكه سريعة التلف. وأجريت بحوث السوق على نحو مرض، وأعد مشروع متابعة موجه نحو اقامة وحدات تجهيز صغيرة.

وظل الاهتمام الذى اشار به المشروع قائما بعد انتهائه، وواصلت وزارة التنمية الريفية تدريب الريفيات على تقنيات تجهيز الخضر والفواكه، ولاسيما فى اطار مشروع للتنمية الريفية المتكاملة، ممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائى، يغطى ٤ قرى نموذجية (SEN/87/027). كما اقترب مشروع المتابعة المقترح من دخول مرحلة التشغيل، نظرا لأن مجموعة من رجال الأعمال السنغاليين، اتملت بها الحكومة، أبدت اهتمامها بالمشاركة فيه، واقامة وحدات صناعية زراعية صغيرة لتجفيف الفواكه والخضر، وتوفير وسائل نقل المنتجات.

رقم المشروع:	TCP/RAS/8956(C)	الاقليم: آسيا
الاسم:	الحلقة التدريبية	الميزانية: ١٠٨ ٠٠٠ دولار أمريكي
	العملية لشبكة	المدة: ١٦ شهر
	نقل تكنولوجيا	سنة أو (سنوات) التنفيذ:
	تغويز قشر الأرز	١٩٨٩
الفئة:	التعاون فيما بين البلدان	

وصف المشروع - ساعد مشروع سابق (TCP/RAS/4511) الصين في استنباط جهاز لتغويز قشر الأرز يدار بطاقة ٦٠ كيلوواط، وتعد هذه التكنولوجيا تقدما كبيرا بالمقارنة مع الأجهزة التي تدار بطاقة ١٦٠ كيلوواط، لأن صغر حجم المعمل نسبيا يتيح للمزارعين بالفعل استخدام قشر الأرز لتوفير الطاقة اللازمة لمحركات المضارب الصغيرة. وقد طلب من المشروع TCP/RAS/8956 تيسير نقل التكنولوجيا بين الصين والبلدان الأعضاء في الشبكة الإقليمية لتغويز قشر الأرز عن طريق تنظيم حلقة تدريبية عملية.

التصميم والتنفيذ - صمم المشروع تصميمًا جيدًا وكانت الروابط بين الأنشطة والنتائج والأهداف المباشرة والأهداف الإنمائية واضحة. وقد نفذ المشروع على نحو مرضٍ ولم يتطلب أي تعديل أو أي تمديد في الميزانية.

النتائج والمتابعة - نظمت حلقة عملية في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩ في مقاطعة كونشان (بالقرب من شنغهاي) في جمهورية الصين الشعبية. والبلدان التي شاركت فيها هي الصين والهند واندونيسيا وماليزيا وباكستان والفلبين وسري لانكا وتايلند وفيتنام. وبعد الحلقة نفذت جولة دراسية لزيارة المعامل التي يجري تشغيلها في يكزي ووشى وسوزمو. وأسفرت مناقشات المائدة المستديرة الختامية عن استنتاجات وتوصيات بشأن تنمية شبكة تغويز قشر الأرز في المستقبل.

وقدم اقتراح أثناء الحلقة العملية يتعلق بإنشاء شبكة آسيوية للبحث والتطوير في مجال تغويز قشر الأرز. وفضلا عن هذا فقد أشارت جميع البلدان التي شاركت في الحلقة إلى أنها تود إنشاء شبكة لتغويز قشر الأرز على أساس التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

الفصل الرابع

رقم المشروع: TCP/ZAM/6658(T) البالد: زامبيا  
العنوان: مساعدة لدعم خدمات الميزانية: ٦٠٠ ٩٦ دولار أمريكي  
الارشاد الزراعي المدة: ١٢ شهرا  
الفئة: تدريب سنة أو (سنوات) التنفيذ:  
١٩٨٧ - ١٩٨٨

وصف المشروع - يهدف المشروع الى تطوير وسائل الاعلام واستخدامها لتعزيز نشاطات خدمات الارشاد من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج امده خمس سنوات. وكان الهدف من المشروع اتاحة التدريب لموظفي المقاطعات فى استخدام تقنيات وسائل الاعلام ووضع مواد اعلامية موحدة للتدريب والارشاد على هيئة مطبوعات ووسائل سمعية وبصرية.

التصميم والتنفيذ - برهن المشروع على كفايته من حيث التصميم. ولم يكن التأخير فى تعيين الاستشاريين وتوفير التسهيلات المادية عائقا رئيسيا بوجه التنفيذ الجيد للمشروع.

النتائج والتقييم - حصل ٢٤٩ موظفا ارشاديا على التدريب اللازم، وأمكن انتاج مواد الدعم المطبوعة والسمعية والبصرية بالاضافة الى المعدات الأساسية لدعم استمرار عملية التدريب. وتمكن موظفو الارشاد بفضل المشروع من تركيز جهودهم على تقديم خدمات أكثر تحديدا للمزارعين.

وقد ادمجت نشاطات المشروع فى المشروع ZAM/88/021 "تعزيز الارشاد الزراعي فى المقاطعة الجنوبية". والجانب الرئيسى لهذا المشروع هو تصميم الخدمات الارشادية ونشرها. وبالاضافة الى ذلك أمكن دمج الأنشطة الأخرى للمشروع TCP/ZAM/6658، لدعم عملية انشاء مركز للاتصالات الزراعية فى المشروع TCP/ZAM/8955. وبفضل هذا المشروع الأخير تحمّل الادارة الوطنية للمعلومات الزراعية على المعدات الأساسية السمعية والبصرية الازمة للانتاج الاذاعي والتلفزيوني.

## الجوانب المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة فى البرامج الميدانية للمنظمة

### مقدمة

٤ - ١ أن الأعمال القطاعية للمنظمة فيما يتصل بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار أعمال قديمة العهد، بيد أن المنظمة أخذت تعمل فى السنوات الأخيرة، بناء على طلب أجهزتها الرياسية، على تحقيق زيادة تكامل أعمالها المتعلقة بالبيئة والصيانة مع أعمالها المتعلقة بالتنمية. وقد أعطى قرار مؤتمر المنظمة رقم ٨٩/٣ "أعمال المنظمة المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار" قوة دافعة مهمة لهذه العملية. وبعد ذلك وصفت وثائق مجلس المنظمة CL 98/6 "أعمال المنظمة المرتبطة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار"، و CL 99/23 "تقرير عن المؤتمر المعنى بالزراعة والبيئة"، و CL 99/3 "Supp.1-Rev.1 مخطط لاطار برنامج التعاون الدولى فى مجال الزراعة القابلة للاستمرار"، التقدم السريع الذى أحرزته المنظمة نحو ادماج الاهتمامات البيئية فى أعمال التنمية بموجب برامجها العادية والميدانية.

٤ - ٢ وقد حدث تحول أساسى مهم فى التركيز الى معالجة قضايا القابلية للاستمرار لا على مستوى المشروعات فحسب وإنما أيضا على مستوى كل من صياغة السياسات والبرمجة والتخطيط. وينعكس هذا فى العدد المتزايد من استعراضات القطاع الزراعى وخاصة الاستعراضات شبه القطاعية التى أجريت خلال الفترة المالية.

٤ - ٣ وستستمر عملية التحول نحو بحث هذه القضايا بمزيد من التحديد فى التطور بسرعة فى المستقبل القريب. وسيكون لمتابعة المؤتمر المعنى بالزراعة والبيئة المشترك بين المنظمة وهولندا (المشار اليه باسم "مؤتمر دن بوش")، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الذى سيعقد قريبا، وتنفيذ المرفق العالمى للبيئة، والتعاون الجارى للمنظمة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، تأثير مهم على كثير من البرامج الميدانية للمنظمة فى هذا الخصوص.

٤ - ٤ ويغضى هذا الفصل الفترة الممتدة حتى الدورة التاسعة والتسعين لمجلس المنظمة، التى عقدت فى يونيو/حزيران

وميزانيتها، وقد أخذت هذه الاهتمامات تبرز بشكل متزايد في البرامج القطاعية للمنظمة. وعلى مر السنين أعيد تنظيم الاستراتيجية التشغيلية للمنظمة من أجل تلبية ما للتنمية القابلة للاستمرار من احتياجات متعددة الأبعاد مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب الأيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية. ومن الأمثلة في هذا الصدد الإدارة المتكاملة للأفات والنظام المتكامل لتغذية النباتات القائم على اعتماد واستخدام التكنولوجيات المعروفة التي تسهم في خفض التكاليف وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار. وجهود المنظمة في مجال تنظيم استخدام مبيدات الآفات مستمرة منذ أكثر من ٢٥ سنة، ومن بينها مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها لتقليل المخاطر بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة الى أدنى حد، التي اعتمدت في عام ١٩٨٥.

٤ - ٨ وتغطي أعمال البرنامج العادي، التي تتضمن وضع معايير القابلة للاستمرار في مجال صيانة الأراضي والمياه، جوانب مثل التوسع في اعتماد التخطيط لاستخدام الأراضي، والترويج لنظم الانتاج الليمية ايكولوجيا فيما يتعلق بالمحاصيل والغابات ومصائد الأسماك، واتباع منهج متكامل لتنمية موارد المياه، وحماية تجمعات المياه وادارتها. وأعمال المنظمة المتعلقة بصيانة الموارد من التربة والنباتات والحيوانات والغابات تفضى مباشرة الى مشروعات ميدانية تركز على تدابير وقائية الى جانب تدابير علاجية بسيطة.

٤ - ٩ والارتباط "البيئي" بين برنامج المنظمة العادي وبرامجها الميدانية يتحقق أيضا من خلال استقصاءات الموارد الرئيسية التي تجرى في اطار البرنامج العادي، ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها من المعلومات، وخطط صيانة الموارد الوراثية وادارتها، وتقدير التأثيرات البيئية للمشروعات المقترحة (على النحو الموصوف أدناه).

٤ - ١٠ كما أن الاتفاقيات وبرامج العمل الدولية الرئيسية للمنظمة - مثل برنامج العمل الخاص لتلافي خسائر الأغذية (١٩٧٨)، والمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٩٧٩) الذي يركز على التخفيف من حدة الفقر في الريف، وميثاق التربة العالمي (١٩٨٢)، والتعهد الدولي بشأن الموارد

١٩٩١، ويصف مختلف التدابير الملموسة التي اتخذتها المنظمة لتعزيز الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والقابلية للاستمرار في البرامج الميدانية للمنظمة. وبعد هذا العرض أدرج قسم يركز على هذه الجوانب من وجهة نظر موضوعية في العمليات الخاصة بالغابات ومصايد الأسماك، وفي مجال اعداد المشروعات الاستثمارية. وستجرى مناقشة المجموعة الواسعة النطاق من الأعمال التي تجرى في مجال التنمية الزراعية الريفية، بما في ذلك معظم برامج العمل الخاصة، في وثيقة منفصلة مقدمة الى هذا المؤتمر بخصوص متابعة المؤتمر المعنى با لرزاعة والتنمية المشترك بين المنظمة وهولندا (الوثيقة C 91/30) \*

التفاعل بين البرنامج العادى والبرامج الميدانية فى النهوض بالتنمية البيئية والقابلة للاستمرار

٤ - ٥ ان الاهداف الأساسية المنصوص عليها فى ديباجة دستور المنظمة وصلاحياتها والتي تغطى ادارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية المتعلقة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك، شديدة التوافق مع مفهوم القابلية للاستمرار كما ندركه الآن. وخلال العقود الأربعة الماضية قامت المنظمة بدور ريادى فى مجموعة واسعة النطاق من الأعمال الانمائية المهيأة للاستخدام الحكيم للشروات الطبيعية: التربة والمياه والغابات والمخزونات السمكية والموارد الطبيعية \*

٤ - ٦ وقد سعت المنظمة دائما، من خلال برامجها المتنوعة للتعاون الفنى، الى تحقيق توازن ملائم بين صيانة الموارد الطبيعية، من ناحية، واستغلالها لتوفير سبل العيش من الناحية الأخرى. وبمرور الوقت مكثت مجموعة الخبرات المكتسبة من هذه المشروعات الميدانية المنظمة من تطوير وتحسين وتكييف أعمالها المتعلقة بالمشروعات بطريقة تجعلها سريعة الاستجابة بوجه خاص لمتطلبات مواجهة المشكلات البيئية المتأصلة فى تنمية قاعدة الموارد الطبيعية \*

٤ - ٧ والاهتمامات المتعلقة بالتنمية البيئية والقابلة للاستمرار تعززها أعمال البرنامج العادى ذات الصلة التي تجرى فى اطار نحو ٢٠ من البرامج الفرعية لبرنامج عمل المنظمة

وانطلاقاً من التسليم بأن الهدفين التوأمين المتمثلين في حماية البيئة وتحسين مستويات المعيشة مترابطان، أكد المؤتمر على الحاجة الى نهج متوازن في استخدام الموارد الطبيعية من أجل استئصال الفقر من البلدان النامية. وشدد المؤتمر على وجوب اشراك المنظمة على نحو مباشر بدرجة أكبر في تقديم المشورة بشأن السياسات، والتحليل القطاعي والأعمال المتعلقة به، ومساعدة الحكومات الأعضاء في وضع خيارات السياسات وتحديد متطلبات التنمية القطاعية. وأكد المؤتمر أن هناك مبرراً قوياً، في ضوء الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من أجل التنمية القابلة للاستمرار، لزيادة أعمال المنظمة في دعم الجوانب البيئية للبرنامج العادي والبرامج الميدانية على السواء.

٤ - ١٣

وبعد الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر المنظمة اتخذ المدير العام التدابير التالية التي تؤثر في برامج المنظمة الميدانية ضمن غيرها:

٤ - ١٤

- عين مستشاراً خاصاً للمدير العام لتوؤن البيئة والتنمية القابلة للاستمرار، بمرتبة مدير عام مساعد، لتقديم التوجيه والمشورة بشأن جميع مسائل السياسات والبرامج المرتبطة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار في المنظمة،

- أنشأ لجنة تسيير معنية بالبيئة والتنمية،

- أنشأ فريق مهمات يعنى بتعزيز الجوانب المرتبطة بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة في البرامج الميدانية للمنظمة. والهدف الرئيسي هو وضع مقترحات لزيادة ادماج الاعتبارات البيئية واعتبارات التنمية القابلة للاستمرار في المساعدات على صعيد السياسات والتخطيط وفي دورة المشروعات. وطلب من فريق المهمات أيضاً أن يبحث امكانات توفير آليات مساعدة، بما في ذلك التدريب والمواد الإرشادية وخدمات الخبراء الاستشاريين، وأن يقدم مقترحات تتعلق بمنهج شامل وخطة عمل لوضع خطوط توجيهية بشأن البيئة/القابلية للاستمرار من أجل البرامج الميدانية للمنظمة.

الوراثية النباتية (١٩٨٣)، واستراتيجية ادارة مصايد الاسماك وتنميتها (١٩٨٤)، وخطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية (١٩٨٥)، وميثاق الامن الغذائى العالمى (١٩٨٥) - تؤشر جميعها تأثيرا مباشرا فى الصلة بين البرامج الميدانية والبرنامج العادى.

٤ - ١١  
 وحيث أن تنمية الموارد البشرية متطلب أساسى للتنمية القابلة للاستمرار فقد حظيت باهتمام خاص فى كثير من برامج المنظمة من خلال أعمال التعليم والتدريب فى مجال البيئة وترتيبات اقامة شبكات التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. ويوفر تدريب المجموعات المستهدفة على الجوانب البيئية عن طريق المشروعات الخاصة باستخدام الأراضى وخصوبة التربة وكذلك المشروعات الخاصة بالمحاصيل والمراعى والغابات والمشروعات الموجهة لافادة المرأة. وكثيرا ما تستكمل هذه الأعمال بحلقات دراسية لزيادة الوعى وحلقات تدريبية عملية موجهة نحو البيئة. كما تصدر مطبوعات عديدة تتعلق بالتنمية القابلة للاستمرار فى مجالات الاختصاص الفنى للمنظمة لنشرها على نطاق واسع باعتبارها جزءا من البرامج الجارية. ومن هذه المطبوعات النشرات الخاصة بالتربة وأدلة الصيانة ونشرة بشأن البيئة والتنمية القابلة للاستمرار.

#### الف - زيادة التركيز على الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار

٤ - ١٢  
 اعتمد مؤتمر المنظمة فى دورته الخامسة والعشرين، التى عقدت فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩، قرارا هاما (٨٩/٣) بشأن أعمال المنظمة المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار، سلط فيه الضوء على الحاجة الى ايلاء مزيد من الاهتمام لما يترتب على التنمية الزراعية من تأثير بيئى. وشدد المؤتمر على الطابع المتعدد التخصصات للأعمال المعنية وحدد المجالات التالية باعتبارها مجالات يقتضى الأمر زيادة الاهتمام بها: المحاسبة البيئية، واستراتيجيات وتكنولوجيات الزراعة القابلة للاستمرار فى المناطق المتباينة فى ثروتها من الموارد، والعلاقات بين النمو الزراعى والقابلية للاستمرار، والتشجير، وادماج معايير القابلية للاستمرار فى تصميم المشروعات الميدانية بوجه عام.

فى أربعة مجالات هى: حماية طبقة الأوزون، وخفض معدلات الانحباس الحرارى، وحماية التنوع البيولوجى، وحماية موارد المياه الدولية. وقد بدأ هذا المصدر الجديد الهام لتمويل أولويات ادارة البيئة فى البلدان النامية باعتماد أولى قدره ٥١ مليار دولار أمريكى، وهو ينظر الآن فى دعم عدد من مشروعات المنظمة، بما فى ذلك مركز الطوارئ لاستئصال الدودة الحلزونية من شمال أفريقيا.

٤ - ١٨ ومنذ عام ١٩٧٣ نفذت المنظمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٩٧ مشروعاً، منها ٩ مشروعات جارية فى مجالات التنوع الوراثى، وادارة الحياة البرية، والتلوث البحرى، والادارة المتكاملة للآفات، وصيانة التربة، والتكنولوجيا البيولوجية.

٤ - ١٩ ولكن من المؤسف ان مساهمات صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة فى المشروعات المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة انخفضت بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، كما يتضح من (الجدول ٤-١). وتجرى الآن مشاورات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة باعتبارها متتابعة للمؤتمر المشترك بين المنظمة وهولندا من أجل زيادة هذا التعاون الى مستوياته السابقة.

- استهل عملية لتقييم ما اذا كان من الممكن أن تصبح بعض برامج العمل الخاصة الجارية داخل مصلحة الزراعة ومصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية عناصر لبرنامج اوسع للمنظمة بشأن التنمية القابلة للاستمرار. واستهدف أن تتضمن التوصيات أى تعديل يلزم ادخاله فى نهاية الأمر على نطاق ومحتوى وأداء وتنسيق برامج العمل الخاصة القائمة فى ضوء الاهداف المتعلقة بالقابلية للاستمرار، ومقترحات بشأن وضع منهج متكامل واطار تشغيلى لبرامج المنظمة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية القابلة للاستمرار،
- قبل العرض المقدم من حكومة هولندا لتنظيم المؤتمر المشترك بين المنظمة وهولندا بشأن الزراعة والبيئة مع التركيز على "استراتيجيات وادوات التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار" .

#### الاتجاهات فى تمويل صيانة البيئة

- ٤ - ١٥ شمة اتجاه واضح فى الوكالات الانمائية متعددة الاطراف والشنائية على المواء نحو توجيه نصيب أكبر من مواردها المالية الى القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار .
- ٤ - ١٦ وجد تقرير صدر مؤخرا عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة ( JIU/REP/91/2 ) ، أن لجنة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى وافقت، فى عام ١٩٨٩ ، على ٧٠ مشروعا بيئيا اضاфия وبذلك وصلت قيمة المشروعات البيئية الجارية الى ٤٠٠ مليون دولار أمريكى. وشكلت المشروعات الوثيقة الملة بالبيئة ٢٣ فى المائة من اجمالى مشروعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وذلك فيما يتعلق بكل من عدد المشروعات والميزانيات الاجمالية . وتشارك المنظمة فى أكثر من ٢٠ فى المائة من هذه المشروعات من حيث القيمة .
- ٤ - ١٧ وفى الاونة الاخيرة انشأ البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى مرفقا عالميا للبيئة من أجل تمويل البرامج الرائدة والتجريبية

باء - عمليات التكيف التي أجريت مؤخرا فى المنظمة لتعزيز الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار فى المشروعات الميدانية

٤ - ٢٠ من شأن المشروعات الانمائية المصممة كما ينبغي أن تحقق، حسب الاقتضاء، التقليل الى أدنى حد ممكن من أى تأثير بيئى ضار، وأن تزيد فى الوقت نفسه من فرص تحسين البيئة. ويعد تقدير التأثيرات البيئية أداة مهمة لضمان المراعاة التامة لجودة البيئة فى عملية التخطيط واتخاذ القرارات فى أى مشروع انمائى\*

#### إجراءات تقدير التأثيرات البيئية

٤ - ٢١ ادمجت المنظمة الاعترافات البيئية فى مشروعاتها الميدانية منذ عام ١٩٨٩ وذلك من خلال تطبيق اجراءات محددة لتقدير التأثيرات البيئية. ولوضع منهج نظامى أعد مشروع اجراءات يتألف من دراسة البيئة وتقديرها ورصدها وتقييمها على أساس سلسلة من الخطوات جيدة التحديد.

٤ - ٢٢ والمراحل الرئيسية الثلاث لتقدير التأثيرات البيئية هي:

- الدراسة لتحديد المشروعات التى لا يحتمل أن تشير مشكلة بيئية،

- التقدير التمهيدي للمشروعات ذات التأثيرات البيئية المحدودة التى يمكن التغلب عليها بسرعة،

- التقدير التفصيلي للمشروعات التى تنطوي على امكانية احداث عواقب بيئية أشد خطورة،

٤ - ٢٣ وصفت المشروعات الى فئات بناء على ذلك، مع التوصية بخطوط توجيهية ونقاط مراجعة لكل فئة فى مراحل محددة سلفا من مراحل تصميم المشروعات وتنفيذها. وباستثناء المشروعات التى تنطوي على خطر بيئى شديد، والتي يتعين بالنسبة لها اتباع كل الاجراءات التحليلية المقررة، يكفى اجراء دراسة تمهيدية لاجازة المشروعات اذا كان من السهل ادماج تدابير تخفيف ملائمة فى تصميمها\*

## الجدول ٤ - ١

برنامج التعاون بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة  
١٩٩٠ - ١٩٧٣

السنة	مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	المشروعات الجديدة
	دولار أمريكي	
١٩٧٣		١٢
١٩٧٤	٧٩٢ ٠٥٠	٦
١٩٧٥	٤٢٧ ٨٦٢	٢٠
١٩٧٦	١ ٢٥٠ ٠٠٠	١٠
١٩٧٧	١ ٩٥٠ ٠٠٠	٢
١٩٧٨	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٣
١٩٧٩	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٩
١٩٨٠	١ ٣٠٠ ٠٠٠	٢
١٩٨١	١ ٠١١ ٧٢٣	٤
١٩٨٢	٧٣٢ ١١١	٨
١٩٨٣	١ ١٣٥ ٨٣٦	٢
١٩٨٤	١ ٣٦٩ ٨٦١	٦
١٩٨٥	٧٦٣ ٢٥٨	٧
١٩٨٦	٧٦٠ ٧٣٨	٣
١٩٨٧	٦٦٨ ٩١٧	صفر
١٩٨٨	٨٦٦ ٢٣١	صفر
١٩٨٩	٤٤٦ ٢٨٢	١
١٩٩٠	٦٧٥ ١٢٠	٢
المجموع	١٧ ٨٤٩ ٩٨٩	٩٧

٤ - ٢٧ وأعتبرت اجراءات المنظمة جيدة الاعداد وسليمة من الناحية الاجرائية، وفقا لما ينعكس في عدد متزايد من التقديرات البيئية المطلوبة خلال عام ١٩٩١. بيد أنه رثى أن الاجراءات تفرط في التشديد دون ضرورة على التأثيرات المادية والبيولوجية الفورية والمنظورة ومن ثم ينبغي أن تتضمن قائمة قياس التأثيرات الاثار الأخرى التي يحتمل أن تحدثها المشروعات في الممارسات الزراعية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وتستحق بعض المشروعات اهتماما خاصا، ومن أمثلتها المشروعات التي تتضمن الارشاد الزراعي والمشاركة الشعبية والتي يصعب فيها تقدير التأثيرات بسبب طبيعتها الطويلة الأجل.

٤ - ٢٨ ومن المتوقع اجراز تقدم كبير من خلال أعمال التوعية والتوجيه المنظمة لجميع الموظفين المشتركين بصورة مباشرة في تطبيق اجراءات تقدير التأثيرات البيئية. وستقتصر دورات التعريف هذه على قطاعات بعينها وستهيأ لتلبية احتياجات القطاعات بل والقطاعات الفرعية، حسب الاقتضاء، كل على حدة. وشمة حاجة في الوقت الحاضر الى خطوط توجيهية أكثر استهدافا للقطاعات والقطاعات الفرعية كل على حدة وتتعلق بتحديد كيفية وتوقيت ادماج الاعتبارات البيئية في مختلف أنواع الأعمال الانمائية المضطلع بها.

#### تدريب العاملين على اجراءات تقدير التأثيرات البيئية

٤ - ٢٩ بالاضافة الى الحلقة الدراسية المتعلقة بتقدير التأثيرات البيئية، التي عقدت في الفترة ١٨ - ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩ وحضرها ٤٢ مشتركاً يمثلون ١٦ قسماً من أقسام مصالح الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، اُضطلع بمبادرات مختلفة لادخال و/أو تعزيز العناصر البيئية في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية التي تعقد بصفة منتظمة في مقر المنظمة.

٤ - ٣٠ وتدرج المحاضرات المتعلقة بموضوع "حماية البيئة"، التي تتناول جملة أمور من بينها تقدير التأثيرات البيئية، في الحلقات التدريبية لمدرّاء المشروعات ومسؤولي البرامج القطريين التي تعقدها ادارة تخطيط عمليات التعيين وتحسين

٢٤ - ٤

وفى عام ١٩٨٨ استهلكت الإجراءات الأولية التى وضعها فريق العمل المشترك بين المصالح والمعنى بالبيئة والطاقة، ونفذت هذه الإجراءات فى حالات معينها حتى عام ١٩٨٩. ورحب مؤتمر المنظمة، الذى عقد فى ذلك العام، بإدخال التقدير المنهجي للتأثيرات البيئية فى المشروعات الميدانية، ونفذت الإجراءات الموضوعية حديثا، التى تشمل جميع برامج المنظمة ومشروعاتها، على أساس تجريبى اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٠. وتقضى الإجراءات بأن يظطلع القسم الفنى المسؤول، بعد أن يقوم قسم وضع البرامج الميدانية بتصنيف المشروعات الى فئات وأجراء دراسة أولية لها، بإجراء تقدير تمهيدي للمشروعات بدعم من وحدة البيئة (مركز تنسيق برامج البيئة والطاقة)، وبالتشاور معها حسب الاقتضاء، وتحديد ما اذا كان الأمر يقتضى إجراء مزيد من الدراسات وأعمال الرصد.

٢٥ - ٤

وخلال الفترة التجريبية قدم مركز تنسيق برامج البيئة والطاقة الدعم الفنى والخدمات الاستشارية اللازمة للتقدير البيئى التمهيدى ولاستعراض وثائق المشروعات، والاختصاصات، وتقارير بعثات المشروعات والقضايا ذات الصلة. ومركز تنسيق برامج البيئة والطاقة هو همزة الوصل فيما يتعلق بتنسيق جميع الأنشطة المتملة بالبيئة بما فى ذلك أعمال استعراض المشروعات لتقدير التأثيرات البيئية (التي قد يحيلها اليه القسم الفنى المسؤول الذى يعنيه الأمر) وإعادة صياغة هذه المشروعات ورصدها وتقييمها من الناحية البيئية.

٢٦ - ٤

وقد استكمل الآن تقييم إجراءات تقدير التأثيرات البيئية خلال الفترة التجريبية. وطلب من الأقسام الفنية تقديم تعليقاتها بشأن الخبرة المكتسبة من تطبيق الإجراءات الجديدة لتقدير التأثيرات البيئية، مع الإشارة بوجه خاص الى مدى كفاية التدريب والتوجيه والإرشاد التخصصى. وخلال الفترة التجريبية (يوليو/تموز - سبتمبر/أيلول ١٩٩٠) استعرض قسم وضع البرامج الميدانية نحو ٨٠ مشروعا، رثى أن بعضها يتطلب تقديرا تمهيديا للتأثيرات البيئية. وتتعلق غالبية هذه المشروعات بالادارة المتكاملة/المكافحة المتكاملة للأفات وبتنمية الغابات/إعادة التشجير، ولكن بعض هذه المشروعات تتعلق بمكافحة التعرية واستصلاح الأراضى الساحلية.

المهام اعداد مقترحات بشأن التدريب والمواد الارشادية وخدمات الخبراء الاستشارية، وصياغة توعيات تتعلق بمنهج شامل وخطة عمل لوضع خطوط توجيهية بشأن البيئة/القبالية للاستمرار من أجل البرامج الميدانية للمنظمة.

٤ - ٣٤ وطالب فريق المهام بأن تنعكس اجراءات تقدير التأثيرات البيئية وتدمج تماما في الخطوط التوجيهية لصياغة المشروعات وكذلك في دليل البرامج الميدانية المنقح. سيكفل هذا ادماج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار في دورة المشروعات الميدانية في اقرب وقت قبل الموافقة على المشروعات وبذلك يجعل تقدير الاثار البيئية جزءا معياريا من عملية اعداد المشروعات.

٤ - ٣٥ وقد وضع فريق المهام اجراءات محددة لضمان مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار في كل مجموعة أنشطة تتعلق بالاعمال الاستشارية في مجال السياسات، بما في ذلك المساعدة في التخطيط، وبعثات البرمجة، والمشروعات الميدانية. ويرد ادناه وصف موجز لهذه الاجراءات:

٤ - ٣٦ الاعمال الاستشارية في مجال السياسات - عند تناول مسألة ادماج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار في الاعمال الاستشارية للمنظمة في مجال السياسات، أكد فريق المهام على ضرورة تركيز الجهود في ثلاثة مجالات رئيسية:

- الاضطلاع على الصعيد القطري باعتماد وكذلك، كلما اقتضى الأمر، بتطبيق الاتفاقات التي تبرمها المنظمة بشأن المسائل البيئية مثل ميثاق التربة العالمي (١٩٨٢)، والتعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية (١٩٨٣)، ومدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها (١٩٨٥)، وخطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية (١٩٨٥) وغيرها،

- وضع خطوط توجيهية ومنهجيات لمساعدة البلدان الاعضاء في ادماج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار في المسار الرئيسي لأعمالها الخاصة بالسياسة الزراعية والتخطيط الزراعي،

مستوى العاملين أربع مرات فى السنة، ويساهم فيها متحدثون من مختلف الأقسام المعنية فى المنظمة. ويبدو أن المحاضرات المتعلقة بالبيئة تلبي احتياجات المشاركين وأنها ناجحة طبقاً لنتائج التقييم الذى أجرته للطلقة إدارة تخطيط عمليات التعيين وتحسين مستوى العاملين.

٤ - ٣١ وخلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ أدرج عنصر من عناصر تقدير التأثيرات البيئية فى الدورة التدريبية الداخلية "الطلقة الدراسية العملية الأساسية بشأن صياغة مشروعات التعاون التقنى وتقديرها" التى تعقدتها إدارة تخطيط عمليات التعيين وتحسين مستوى العاملين خمس مرات سنوياً فى المتوسط. وتعقد الطلقة الدراسية العملية من أجل جميع العاملين المهنيين، بمن فيهم العاملون الميدانيون والموظفون المهنيون المزماملون. والغرض منها هو زيادة وعى المشاركين بالتأثيرات البيئية للمشروعات وبيان المواضع التى تراعى فيها الجوانب البيئية وكيفية مراعاتها فى عملية صياغة المشروعات.

٤ - ٣٢ وبالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه فإن أعمال التدريب الداخلى بشأن تقدير التأثيرات البيئية وبشأن القضايا البيئية تجرى الآن على نحو مستمر بمساعدة من مركز تنسيق برامج البيئة والطاقة.

فريق المهمات المعنى بتعزيز الجوانب المرتبطة بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة فى البرامج الميدانية للمنظمة

٤ - ٣٣ إلى جانب التدابير المذكورة أعلاه دعا المستشار الخاص للمدير العام/المدير العام المساعد لشؤون البيئة والتنمية القابلة للاستمرار لجنة البرامج الميدانية إلى إنشاء فريق مهمات خاص معنى بتعزيز الجوانب المرتبطة بالتنمية القابلة للاستمرار وحماية البيئة فى البرامج الميدانية للمنظمة. والهدف الرئيسى لفريق المهمات، الذى أنشئ فى مارس/أذار ١٩٩٠، هو وضع مقترحات لزيادة ادماج الاهتمامات المتعلقة بالبيئة والقابلية للاستمرار فى مختلف مراحل دورات التخطيط/البرمجة/المشروعات، مع تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والوحدات التى يتعين إشراكها والتدابير التى ينبغى اعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك طلب من فريق

والوكالات الانمائية القطرية المشاركة. وتتالف الخطوة الاولى من استعراض الخطوط التوجيهية الموجودة بغية تحديد المجالات التي تمس فيها الى نصوص جديدة.

٤ - ٤٠ - التدريب - لتعزيز أعمال التدريب المنتظمة المذكورة من قبل، ولضمان توفير التدريب الشامل لمختلف المجموعات المستهدفة بالنسبة لهذه العملية، اقترح فريق المهام اتخاذ الخطوات الاضافية التالية :

- عقد حلقات دراسية وحلقات تدريبية عملية لموظفي المنظمة في المقر من اجل زيادة وعيهم بالقضايا العامة الخاصة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار وما يرتبط بها من مناهج متعددة التخصصات.

- قيام الاقسام والوحدات المعنية بتنظيم وتنفيذ تدريب منتظم في المقر لمختلف المجموعات المستهدفة، مثل الممثلين القطريين، وكبار المستشارين التقنيين، وموظفي المنظمة والموظفين القطريين الميدانيين، ومدراء المشروعات القطريين، وممثلي الحكومات، والاستشاريين، والموظفين المهنيين المزماملين.

- عقد حلقات دراسية قصيرة لتقديم خطوط توجيهية ومفاهيم ومناهج جديدة تغطي الجوانب الاجرائية والتقنية على السواء.

- اعداد وحدات تدريبية نموذجية مع مواد تدريبية / ارشادية واضحة لا تحتاج الى تفسير كيما يستخدمها المدربون والمتدربون الذين، هم أنفسهم، ليسوا خبراء في مجال البيئة والتنمية القابلة للاستمرار.

- قيام قسم أو اكثر باستهلال وتنفيذ مناقشة مشكلة تقنية محددة أو موضوع نموذجي محدد بخصوص البيئة والتنمية القابلة للاستمرار في مجموعات عمل.

- اجراء مشاورات الخبراء مع اخصائيين مرموقين مدعويين لمناقشة احدث التطورات التكنولوجية ودراسة المشكلات الجديدة الاخذة في الظهور وتحليل الأوضاع ووضع توجيهات للعمل.

- وضع اجراءات عملية لزيادة ادماج الاعتبارات المتعلقة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار فى الأعمال الخاصة بالسياسة الزراعية. وينبغى مناقشة قضايا البيئة والتنمية القابلة للاستمرار مع الحكومات فى مرحلة مبكرة من عملية الخدمات الاستشارية فى مجال السياسات، كما ينبغى أن يتضمن المخطط العام لاستعراضات القطاع الزراعى والقطاعات الزراعية الفرعية اقساماً عن القضايا وخطط العمل الخاصة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار. وسيجرى تحقيق تكامل هذه العملية مع أعمال المنظمة المتعلقة بسياسة التكيف القطاعى والهيكلى.

٤ - ٣٧ بعثات البرمجة الميدانية - تسليمًا بالارتباط بين بعثات البرمجة الميدانية واستعراضات القطاع الزراعى والقطاعات الزراعية الفرعية، ينبغى أن تسبق استراتيجية للتنمية القابلة للاستمرار قائمة على أعمال الاستعراض الزراعى هذه العمليات الأخرى التى تتضمن اعداد أنشطة تقديم مساعدات تقنية محددة، أو بعثات البرمجة أو تحديد المشروعات، والوضع المثالى هو أن تكون بعثة البرمجة تالية لنشاط استعراضى من هذا القبيل. وقد وضعت اجراءات محددة لايفاد هذه البعثات ومتابعتها.

٤ - ٣٨ دورة المشروعات - ينبغى أن توضع الاهتمامات الخاصة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار فى الاعتبار فى جميع مراحل دورة المشروعات ابتداءً من مرحلة البرمجة والتحديد حتى مرحلة التقييم. وينبغى اجراء دراسة بيئية ملائمة لكل مشروع بغية تحديد القضايا البيئية الممكنة فى أقرب وقت ممكن. وسوف يساعد هذا فى جمع البيانات المناسبة لتحليلات المتابعة، ويسهل ادماج التدابير الملائمة فى مرحلة التصميم اذا اقتضى الأمر ذلك. وقد تمت التوصية باجراءات محددة لتحديد الاجراءات التى يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالاهتمامات الخاصة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار، والوحدات التى يتعين اشراكها، وتدابير التنفيذ والتبليغ، ونقاط المراجعة بالنسبة لكل مرحلة رئيسية من مراحل دورة المشروعات المعيارية.

٤ - ٣٩ الخطوط التوجيهية - سيتم اعداد خطوط توجيهية تقنية متعددة التخصصات من أجل موظفى المنظمة والنظراء القطريين

التحضيرية للمؤتمر المذكور أثناء اجتماعها فى جنيف من  
٨/١٢ الى ١٩٩١/٩/٥

٤٣ - ٤ ولذلك يركز الاهتمام فى القسم التالى على الأنشطة فى قطاعى  
الغابات ومصايد الأسماك، التى تتضمنها أعمال التعاون  
الفنى للمنظمة، حيث كثيرا، ان لم يكن دائما، ما تشتم  
اعتبارات حماية البيئة والقابلية للاستمرار بأهمية بالغة .  
وفى نهاية القسم يقدم وصف لكيفية تناول قضية التأثيرات  
البيئية حاليا فى اعداد المشروعات الاستثمارية الكبيرة فى  
مركز الاستثمار التابع للمنظمة \*

#### الجوانب ذات الصلة فى برامج الغابات

٤٤ - ٤ تتضمن المجالات الرئيسية المتعلقة بالبيئة والتنمية  
القابلة للاستمرار فى برامج المنظمة الميدانية الخاصة  
بالغابات، مكافحة التصحر، وصيانة قاعدة التربة والمياه،  
وصون تجمعات المياه وادارتها، وادارة المناطق المحمية .  
والقضايا والمشكلات المعنية ذات الصلة وثيقة الارتباط  
التنمية الريفية والأمن الغذائى والفقر وتتضمن بدائل  
الزراعة المتنقلة، وتنويع اقتصاد المرتفعات، وصيانة  
الحياة البرية، وادارة الزراعة المختلطة بالغابات  
والرعى، وانتاج حطب الوقود فى المناطق شبه القاطة .  
وتعالج قضايا بيئية أخرى فى مشروعات عديدة تتعلق بادارة  
مستنقعات، المنغروف والأراضى الرطبة، وحماية التنوع  
البيولوجى (النباتى والحيوانى على السواء)، وآثار ازالة  
الأشجار على ارتفاع درجات الحرارة فى العالم \*

٤٥ - ٤ ومساهمة الغابات فى حماية البيئة والتنمية القابلة  
للاستمرار تركز بالضرورة تركيزا قويا على استخدام الأراضى،  
ويجب أن يكون هذا التركيز منسقا ومتوافقا مع التنمية فى  
القطاعات الأخرى، وخاصة قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية  
والطاقة والصناعة والتجارة . ومشروعات المنظمة فى مجال  
الغابات تركز يوجه خاص على مناطق العالم الثالث ذات  
الموارد الهزيلة، حيث يمكن للتدابير التى تروجها هذه  
المشروعات تكملة الانتاج الغذائى والمساهمة فى اقامة أنشطة  
اقتصادية تجعل صيانة الموارد أكثر ربحية من تدميرها .

- ادماج عناصر البيئة والتنمية القابلة للاستمرار فى برنامج التدريب الخارجى للعاملين بالمنظمة +

- استنباط مجموعة مواد تدريبية مرنة متعددة التخصصات لاستخدامها فى تدريب مواطنى البلدان النامية باعتبار ذلك جزءا من أنشطة المشروعات +

جيم - اعتبارات القابلية للاستمرار وحماية البيئة فى البرامج الميدانية فى قطاعى الغابات ومصايد الاسماك، وفى اعداد المشروعات الاستثمارية

٤١ - ٤ كما ذكر فى المقدمة يقدم فى الوثيقة 91/30 C، بخصوص متابعة نتائج مؤتمر (دن بوش) المشترك بين المنظمة وهولندا الذى عقد فى وقت سابق هذا العام، وصف موضوعى، من وجهة النظر المتعلقة بالبيئة/القابلية للاستمرار، للأنشطة المتمثلة بالتنمية الزراعية والريفية. ويخضع عدد من هذه الأنشطة الآن لعملية تبسيط وترشيد فيما يتعلق بقابليتها للاستمرار ومحتواها البيئى، ولاسيما الأنشطة المجمعة داخل برامج العمل الخاصة +

٤٢ - ٤ وتضمنت الوثيقة 91/30 C مقترحات بشأن وضع اطار برنامج للتعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. ويشمل اطار البرنامج هذا العديد من برامج العمل الخاصة الحالية بالإضافة الى البرامج التى تنضوى تحتها مشروعات ميدانية تعمل فى المجالات ذات الأولوية التى حددت فى مؤتمر (دن بوش). ووافق مجلس المنظمة فى دورته التاسعة والتسعين على موجز يلخص اطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار. وقد تمت الاستعانة بتقرير مؤتمر (دن بوش) والموجز المذكور وتوصيات المجلس فى صياغة مساهمة المنظمة فى جدول أعمال القرن الحادى والعشرين الذى من المتوقع الاعلان عنه اثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وقدمت العناصر الأولى لجدول أعمال القرن الحادى والعشرين بما فى ذلك العناصر ذات الصلة باطار برنامج التعاون الدولى فى مجال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار الى الدورة الثالثة

تحقيق كل من اهداف التنمية القابلة للاستمرار واهداف  
صيانة البيئة،

- التوسع فى تطوير نظم الانتاج الزراعى المختلط  
بالغابات والرعى فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة،
- التوسع فى اختبار تأثيرات الغابات والاشجار فى مكافحة  
الفيضانات وحالات الجفاف،
- السعى الى ايجاد بدائل للزراعة المتنقلة فى  
المنخفضات الارضية الاستوائية الرطبة،
- ادماج صيانة الانواع البيولوجية فى مواقعها وخارج  
مواقعها وادارة المناطق المحمية فى اعمال تنمية  
الغابات،
- ضمان انتاج حطب الوقود على نحو مستجدد وقابل  
للاستمرار،
- تنمية المناعات الحرجية بمفهوم متوازن للاستخدام  
والصيانة.

الجوانب المتعلقة بالقابلية للاستمرار وحماية البيئة داخل  
الفئات الرئيسية للبرامج الميدانية الخاصة بالغابات

٤ - ٤٩ ان نسبة كبيرة من برامج المنظمة الميدانية الخاصة  
بالغابات، ان لم تكن جميعها، تتضمن عناصر مهمة وتنفذ  
مناهج مصممة لتعزيز القابلية للاستمرار و/او لحماية  
الموارد الحرجية وغير الحرجية على السواء. ويستعرض القسم  
التالى بعض الاجزاء المهمة لهذه البرامج.

٤ - ٥٠ تعد خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية من أكثر البرامج  
اولوية ضمن برامج العمل الخاصة للمنظمة. وهى تشكل الاطار  
المقبول دوليا لصيانة الموارد الحرجية فى البلدان النامية  
واستخدامها. وتركز خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية  
على امكانيات الغابات فى المساهمة فى توليد الدخل وتحسين  
الاحوال، وخاصة فى المناطق الريفية، على اساس منهج نظامى

٤ - ٤٦ وتتحقق المشاركة الشعبية فى فوائد الاعمال المتعلقة بالغابات من خلال توفير فرص اضافية للعمالة وتوليد الدخل تكون مهياة للحفز على الالتزام بادارة الموارد الحرجية بعناية. وعلى وجه الخصوص فان الاعمال الخاصة بتوفير سبل كسب الرزق القابلة للاستمرار للمعدمين وغيرهم من فقراء الريف يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة فى التخفيف من حدة الفقر وان تقلل فى الوقت نفسه من الضغوط التى تؤدى الى تدمير الغابات.

#### الاستراتيجيات ذات الصلة

٤ - ٤٧ تمشيا مع التركيز على التنمية القابلة للاستمرار والسليمة بيئيا، فان الاستراتيجيات التالية ذات الصلة توجه حاليا اعمال البرامج الميدانية فى مجال الغابات:

- ينبغى ربط اقامة قاعدة اقتصادية متينة للغابات ربطا دقيقا بصيانة الموارد بغية تعزيز الارتباط بين الصيانة والتنمية.

- ينبغى التسليم فى الاعمال المضطلع بها بالتفاعل المعقد للغابات والاشجار والحياة البرية مع الامن الغذائى والتغذية والنظم الزراعية واستخدام الاراضى، والنسيج الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات الريفية.

- ينبغى التشديد، حيثما يكون ذلك ممكنا، على الامكانات الهائلة للغابات والاشجار فى معالجة المشكلتين المتلازمتين المتمثلتين فى الفقر المتفشى فى الريف وتدهور البيئة.

- يتطلب التفاعل الوثيق بين ادارة وصيانة قطاع الغابات وقطاعات الاقتصاد الأخرى - الارتباطات فيما بين القطاعات - مزيدا من الدراسة والاهتمام المنتظمين.

٤ - ٤٨ وتتضمن القضايا التقنية ذات الصلة ما يلى:

- التوسع فى وضع استراتيجيات ملائمة لادارة الغابات الاستوائية الطبيعية المختلطة وبيان فعاليتها فى

- ٤ - ٥٤ وتكرس نسبة كبيرة من الاعمال الميدانية فى مجال الغابات لمساعدة البلدان الاعضاء فى اقامة نظم ملائمة لتقدير الموارد الحرجية ورصدها. وركزت نسبة خمسة وثلاثين فى المائة من العدد الاجمالي للمشروعات الميدانية فى ميدان الغابات، المنفذة فى الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، تركيزا تاما على هذا المجال أو تضمنته باعتباره عنصرا مهما.
- ٤ - ٥٥ ومن الامثلة النموذجية فى هذا الصدد المشروع الاقليمي لاسيا والمحيط الهادى، الممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائى، والمشروع الاقليمي الممول من اليابان لتقدير الموارد الحرجية لامريكا اللاتينية، وعدد من المشروعات القطرية، مثل المشروعات المنفذة فى اندونيسيا وكينيا وميانمار. ويساهم كثير من هذه المشروعات فى نقل المعارف فى مجال تطبيق الاستشعار عن بعد وتقنيات معالجة البيانات بالحاسب الآلى الى مجالى تقدير الموارد ورصدها.
- ٤ - ٥٦ وفى اطار خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، تنفذ المنظمة فى الوقت الحالى برنامجا عالميا مستمرا لتقدير الموارد الحرجية ورصدها يهدف الى تزويد البلدان الاعضاء والمجتمع العالمى بقاعدة بيانات موثوق بها احصائيا ومحدثة دوريا وشاملة بشأن الموارد الحرجية من اجل استعراض السياسات وتعزيز التعاون واتخاذ الاجراءات الملائمة لصيانة الموارد الحرجية وتنميتها وادارتها. ويشكل مشروع حساب الامانة متعدد الجهات المانحة "تقدير الموارد الحرجية الاستوائية لعام ١٩٩٠" جزءا من هذا الجهد، بدعم من فنلندا وفرنسا وايطاليا وهولندا والسويد وسويسرا.
- ٤ - ٥٧ وهناك أيضا مشروعات مهمة، وخاصة فى منطقة السهل السوداني، حققت تقدما ملحوظا فى اعادة التشجير وفى تحسين البيئة بالترويج للانواع الشجرية المحلية المقاومة للجفاف. ويعد مشروع تنموية غابات المناطق القاحلة فى السنغال، الذى تموله السويد وفنلندا، مثالا جيدا فى هذا الصدد.
- ٤ - ٥٨ ويهدف العديد من مشروعات المنظمة الى حماية الغابات من الحرائق والحشرات والأمراض. ومن المتوقع أن يزداد الطلب فى المستقبل على المساعدات فى مجال حماية الغابات، بالنظر الى ضعف مزارع شجرية كثيرة ذات قاعدة وراثية محدودة،

شمولى وقابل للاستمرار. وهى تعنى فى الوقت نفسه بالشواغل الخاصة بتدهور البيئة وتحقق التنسيق بين المتبرعين دعماً لاجراءات مكافحة ازالة وتدهور الغابات الاستوائية.

٤ - ٥١ ويعكس هذا البرنامج المهم الاهتمام القوى العالمى النطاق بالاجراءات العالمية لتنمية الغابات الاستوائية وصيانتها، والحماية البيئية المتصلة بها. ودعماً للوظائف التنسيقية للمنظمة وما تقدمه من مساعدات للبعثات الميدانية، تشارك حكومات النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والسويد فى حساب امانة متعدد الجهات المتبرعة بمساهمة اجمالية مقدارها ٤٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات. وقد اشارت حكومة ايطاليا الى انها قد تنضم الى هذا الحساب خلال عام ١٩٩١.

٤ - ٥٢ وفى مايو/ايار ١٩٩١ باشرت ٨٤ بلدا باشرت الاضطلاع ببعض عمليات خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية أو تنظم للاضطلاع بها. وبالإضافة الى الدور التنسيقى العالمى لمصلحة الغابات بالمنظمة فان المصلحة هى الوكالة المنفذة، من خلال البرنامج الميدانى، لخمس وعشرين من عمليات خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية. ويتضمن ذلك دعم أجهزة التخطيط القطرية أو الاقليمية وتنفيذ مشروعات تعزيز قدرات البلدان، الرامية الى تعزيز القدرات القطرية على وضع السياسات الملائمة واعداد الخطط. وبالإضافة الى هذا الدعم المباشر لخطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، يسهم الكثير من مشروعات البرنامج الميدانى للغابات فى تحقيق الاهداف الشاملة لخطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية.

٤ - ٥٣ وفى مجال الموارد الحرجية والبيئية واصلت المنظمة عملها الميدانى، على نطاق متزايد الاتساع، بمساعدة البلدان الاستوائية فى تنمية وصيانة مواردها الحرجية ومواردها من الحياة البرية. ومع تزايد الوعى بأهمية صون البيئة وحمايتها اخذ عدد طلبات المساعدة يتزايد بسرعة فى اطار برنامج الأمم المتحدة الانمائى وحسابات الامانة وبرنامج التعاون الفنى.

رئيسيا. وقد اذت الاممية المتزايدة للغابات بالنسبة للتنمية القابلة للاستمرار وصيانة البيئة الى تغييرات، ساعدت المنظمة على احداثها، فى كثير من المؤسسات المعنية بالغابات. ولا بد ان تكون هذه المؤسسات قادرة الان على ان تستجيب، على سبيل المثال، لمتطلبات المشروعات التى تكون فيها الغابات وشيقة التكامل مع الجوانب الأخرى للتنمية. ويعنى هذا بدوره انه يتعين على المؤسسات تكوين القدرة على الاتصال المباشر بالسكان المحليين والعمل بفعالية فى أنشطة الارشاد المتعلقة بالبيئة.

#### مواجهة التحديات فى برامج مصايد الاسماك

٤ - ٦٣ تتضمن الاعمال الميدانية للمنظمة فى قطاع مصايد الاسماك، شأنها فى ذلك شأن برامج الغابات، عناصر قوية لحماية البيئة، مع التركيز على القابلية للاستمرار. والواقع ان الاتجاهات والافاق فى البرنامج الميدانى لمصايد الاسماك يجب تناولها فى سياق وضع عالمى لمصايد الاسماك يتسم بسرعة تفوق الطلب على العرض. ومن المتوقع أن يزداد اتساع الفجوة. والتأثيرات البيئية الضارة التى تلحقها الأنشطة البشرية (بما فى ذلك الممارسات الزراعية والتنمية الصناعية) بمواطن اسماك المياه العذبة والمناطق البحرية الساحلية المنتجة تزيد من تفاقم المشكلة وتخلق وضعا يشكل تهديدا مباشرا لقابلية انواع كثيرة من عمليات مصايد الاسماك للاستمرار فى المستقبل. وتعالج هذه المشكلات فى الوقت الحاضر فى اطار مشروع انمائي لتنمية استزراع الاسماك فى البحار فى آسيا والمحيط الهادى، والمشروع الانمائي لتنمية تربية الأحياء المائية فى المجتمعات المحلية فى منطقة مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الأفريقى بأفريقيا.

٤ - ٦٤ وقد أرسى المؤتمر العالمى لمصايد الاسماك لعام ١٩٨٤ الأساس على صعيد السياسات فيما يتعلق بتنمية مصايد الاسماك على نحو قابل للاستمرار، واقترح استراتيجىة وخمسة برامج عمل رئيسية للفترة ١٩٨٥-١٩٨٩، ووفر اطارا دوليا وخطوطا توجيهية لادارة مصايد الاسماك وتنميتها. وقررت لجنة مصايد الاسماك فى دورتها الثامنة عشرة ان تستمر برامج العمل هذه بعد عام ١٩٨٩، وأوصت بان تعتبر القضايا المشتركة الخمس التى حددتها المنظمة - وهى حماية البيئة المائية، وتحسين احصاءات مصايد الاسماك (لأغراض منها توفير بيانات محدثة

وخطورة حرائق الأدغال فى مناطق السافانا الاستوائية. وقد نفذت مشروعات لحماية الغابات من هذا القبيل فى اندونيسيا ومنغوليا وبناما والفلبين وفيتنام خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠.

٤ - ٥٩ ومع التلبيح المتزايد بشأن من الممكن لنظم الزراعة المختلطة بالغابات أن تساهم فى استخدام الاراضى استخداما قابلا للاستمرار بيئيا ومنخفض المتطلبات من المستلزمات، وخاصة حيثما تمارس الزراعة المستنقلة، تزايدت بدرجة كبيرة طلبات الحصول على المساعدة فى هذا المجال. وقد تضمن عدد كبير من المشروعات المنفذة خلال الفترة المالية السابقة عنصر زراعة مختلطة بالغابات وروج لنظم الزراعة القابلة للاستمرار التى تدمج عناصر شجرية فى نظم الانتاج الزراعى.

٤ - ٦٠ واستمر برنامج المنظمة الميدانى فى مجال تنمية موارد حطب الوقود مع برنامج العمل الخاص بشأن "الغابات والطاقة الريفية" الذى أعدته المنظمة بالاشتراك مع هولندا فى أوائل الثمانينات، وفى اطار هذا البرنامج تقدم مجموعة مشروعات تهدف الى تكثيف انتاجية موارد حطب الوقود القائمة، وغرس مزيد من الاشجار لتوفير الوقود، وتنظيم حطب الوقود وتوزيعه، وتحسين التكنولوجيات التحويلية، واحلال طاقة بديلة محل الطاقة الخشبية. وقد روج عدد كبير من هذه المشروعات، مثل المشروعات المنفذة فى تشاد ومالى والسودان، لقيام المجتمعات المحلية بادارة الغطاء النباتى على نحو قابل للاستمرار من أجل انتاج حطب الوقود.

٤ - ٦١ الاستثمار الحرجى والمؤسسات الحرجية - تعطى اولوية متقدمة دائما لمساعدة البلدان الاعضاء فى تعزيز قدرتها على وضع السياسات والتخطيط، وفى تحسين الاطار المؤسسى للغابات. ويولى اهتمام خاص الآن لضرورة تكييف الصكوك المؤسسية كيما توفر الحوافز والدعم للمشاركة النشطة لسكان الريف والمنظمات المحلية والقطاع الخاص فى الاعمال الحرجية القابلة للاستمرار. ويتزايد التركيز على المشروعات الاستثمارية التى تعنى على وجه التحديد بالجوانب البيئية مثل صيانة التربة وادارة تجمعات المياه وحمايتها.

٤ - ٦٢ ويعتمد تنفيذ السياسات والبرامج الحرجية على التغلب على اوجه الضعف المؤسسى، حيث يمكن أن يؤدى التدريب دورا

والمحيط الهادئ، على أهمية إقامة نظم لإدارة الموارد تكون قابلة للاستمرار ومرتكزة على المجتمع المحلي،

- زيادة انتاجية مصايد الأسماك عن طريق خفض خسائر المصيد الثانوى وما بعد الصيد، وتنمية الموارد الناقمة الاستخدام، وخفض التكاليف، ومنع حدوث الفواقد، والتدابير ذات الصلة التى يمكن أن تساعد فى صيانة مخزونات مصايد الأسماك المعرّضة لخطر النفاد فى الأجل الطويل،

- الترويج لزيادة المشاركة فى التجارة الدولية فى الأسماك والمنتجات السمكية،

- دفع عجلة تنمية تربية الأحياء المائية على أساس قابل للاستمرار ومع إيلاء الاعتبار الواجب للتأثير البيئى. ويمكن أن تؤدى زيادة وتحسين انتاج الأحياء المائية الى تخفيض الضغط على المخزونات البحرية الحساسة من بعض الأنواع (مثل الأربيان) .

#### الاستراتيجيات ذات الصلة

٤ - ٦٦ تراعى التوجهات الاستراتيجية التالية فى العمل على بلوغ هذه الأهداف من خلال أنشطة برامج ومشروعات محددة :

- تشكل الإدارة الملائمة أساس تنمية مصايد الأسماك على نحو سليم وقابل للاستمرار،

- ينبغى أن تكون اجراءات الصيانة والتنمية متكاملة،

- العلاقة الضرورية بين استغلال موارد مصايد الأسماك وأهداف السياسات الإنمائية القطرية،

- العلاقة السببية القائمة بين الفقر وتدهور البيئة فى مناطق مصايد الأسماك،

أساسية عن مسائل مثل الإفراط في صيد الأنواع السمكية، وتدهور مناطق مصايد أسماك معينة، وما إلى ذلك)، والاستثمار في أعمال مصايد الأسماك القابلة للاستمرار، والتدريب، ودور المرأة في مصايد الأسماك، بالإضافة إلى بحوث مصايد الأسماك - عوامل رئيسية في أعداد وتنفيذ الأعمال الميدانية في نطاق برامج العمل. وهذه المجالات، في حد ذاتها، تشير بوجه عام إلى نطاق برنامج المنظمة الميداني الخاص بمصايد الأسماك ومضمونة واتجاهه، والتركيز الذي ينصب على الأعمال المرتبطة بالاهتمامات الخاصة بالبيئة والصيانة \*

وفى ضوء التجربة، ووفقاً لما أبرزته الأجهزة الرياسية للمنظمة، فإن بعض المجالات الرئيسية التي تتطلب مساعدة تقنية على سبيل الأولوية تتعلق بتحسين إنتاجية الموارد واستخدامها، وحماية البيئة، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين التغذية، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحليل السياسات وتقديم المشورة بمددها على نحو ملائم. وتنعكس هذه الأولويات في أعمال البرنامج العادي ذات الصلة التي تدعم البرنامج الميداني الخاصة بمصايد الأسماك، وتشمل المعلومات المتعلقة بمصايد الأسماك، واستغلال مصايد الأسماك واستخدامها، وسياسة مصايد الأسماك. وترمي الأهداف المتوسطة الأجل الرئيسية لهذه البرامج إلى مساعدة البلدان النامية في:

- تعزيز مؤسسات مصايد الأسماك، مع التشديد بشكل متزايد على صيانة النظم الأيكولوجية المائية ومنع تدهور البيئة، ويتضمن أكثر من نصف جميع المشروعات الميدانية في مجال مصايد الأسماك تعزيز المؤسسات بوصفه أحد أهدافها الرئيسية،

- دعم المشاركة الكاملة في استغلال مخزونات وموارد مصايد الأسماك وعدالة اقتسام الفوائد في هذا الصدد، وخاصة فيما بين مجتمعات الصيد المحلية الصغيرة وصغار مربى الأسماك، مما يمل بمساهمة مصايد الأسماك في التنمية الريفية إلى أقصى حد ممكن. وينصب التشديد في شتى المشروعات الجارية، وخاصة في آسيا

باعتبارها متطلبا أساسيا لتعزيز ادارة مصايد الأسماك والحماية البيئية هذه. وتجرى متابعة هذه المناهج بنشاط بموجب مشروعات من قبيل التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى شرق أفريقيا، وتنمية مجتمعات صغار الصيادين فى خليج البنغال.

٤ - ٦٩ وقد استهدف بوجه خاص تحسين نظم رصد تدهور البيئة مع ايلاء اهتمام خاص لضمان استمرارية وجودة الامدادات الغذائية من مصايد الأسماك فى الأجل الطويل، ويلزم انشاء آليات دولية عملية لتحقيق تكامل وتنسيق الأنشطة والسياسات القطرية كيما تعالج المنازعات المتعلقة باستخدام الموارد المائية، بما يتفق والقابلية للاستمرار على مستوى المناطق والمستويين الاقليمى والعالمى ومع الحفاظ على سلامة البيئة.

٤ - ٧٠ وعلى المستوى الاقليمى يحتاج ما تقوم به الأجهزة الاقليمية لمصايد الأسماك، التابعة للمنظمة، من أعمال تتعلق بالمسائل البيئية الى مزيد من التعزيز، وعلى المستوى الدولى يعد التعاون ضروريا لتحقيق فهم شامل للمحيطات ومواردها فى اطار مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بقانون البحار. وقد أنشأت المنظمة مؤخرا (مارس/آذار ١٩٩١) فريق مهمات معنى بالادارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ويقوم هذا الفريق الآن باعداد ورقة سياسات وخطوط توجيهية ومقترحات لانشاء برنامج عمل يحقق الافادة من المزايا النسبية الواضحة التى توفرها المنظمة فى هذا المجال.

٤ - ٧١ وأعمال مصايد الأسماك الموجهة الى التنمية القابلة للاستمرار تعالج حاليا عددا كبيرا من هذه المشكلات المتعلقة والاخذة فى الظهور، مع تطبيق الاجراءات الجديدة لتقدير التأثيرات البيئية تطبيقا متزايدا فى تصميم وتقدير المشروعات الجديدة الخاصة بمصايد الأسماك. وعلى سبيل المثال سيكرس مشروع فى قبرص اهتماما خاصا لحماية البيئة على أساس قابل للاستمرار، عن طريق انشاء ملاجئ صيد الأسماك واقامة نظم التخلص من الفضلات وشن حملة للتوعية البيئية. وهناك مشروع آخر فى سيراليون يدرس التأثير المحتمل للافراط فى الصيد وكذلك ازالة الغابات/تكثيف العمليات الزراعية على تنمية مصايد الأسماك الحرفية.

- ما للتعاون المعزز فيما بين البلدان من خلال آليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من فائدة عملية بالنسبة لتدابير الصيانة،

- أهمية المعلومات والإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك بالنسبة لرصد الجوانب البيئية وللأغراض الأخرى،

- المهمة القيمة المتمثلة في توفير محفل للتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون الدولي بشأن المسائل البيئية، والتي تؤدي من خلال أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية الراسخة التابعة للمنظمة.

٤ - ٦٧ ولا يزال هناك عمل كثير يلزم القيام به لتحقيق الهدف الطويل الأجل الرئيسي المتمثل في تحسين القدرات القطرية على معالجة القضايا المعقدة المتعلقة بتنمية مصايد الأسماك على نحو قابل للاستمرار وتأثيراتها من حيث الإدارة البيئية. ويلزم اتخاذ إجراءات فورية على عدة مستويات لوقف تدهور الموارد والمواطن وإصلاح أحوالها والترويج لخلق أحوال قابلة للاستمرار من أجل مصايد الأسماك في مناطق تجمعات المياه والمناطق الساحلية وأعلى البحار. ولكن يجب أن يتضمن المنهج المتبع، لكي يكون فعالاً، طائفة أعمال مصايد الأسماك بأكملها بغية زيادة الوعي العام، وتحسين نظم المعلومات، وزيادة حقوق ومسؤوليات المجتمعات المحلية المشتغلة بصيد الأسماك زيادة فعالة، وادماج الآليات القطرية لاتخاذ القرارات، وتنسيق أعمال المنظمات الدولية، والتشجيع على إقامة الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة.

٤ - ٦٨ وتبذل الآن جهود خاصة لتسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار والأمن الغذائي والتأثيرات البيئية في المشروعات الميدانية الخاصة بمصايد الأسماك. وستلزم تدخلات كسبيرة لوقف تدهور البيئة وتقليل تأثيرات المستخدمين الآخرين على مصايد الأسماك والحد من مصادر التلوث البرية. ويلزم التشجيع على مشاركة صيادي الأسماك

ان يعرف المزيد، من خلال الاختبار والتجارب الرائدة، عن عدد من الانواع الأخرى المحتملة الترببية •

٧٦ - ٤ وتعانى مصايد أعالي البحار من نقص البيانات الأساسية اللازمة لتحديد احتياجات الميانة الفعلية. وأنواع قليلة من المخزونات المشتركة بين المياه الإقليمية، التي يجرى استغلالها بعد حد المائتى ميل (المناطق الاقتصادية الخالصة)، هي التي تغطيها أجهزة ادارة مصايد الأسماك المعنية بالمشكلات المشتركة بين المحيطات وداخلها، والمنظمة غير قادرة فى الوقت الحاضر على تقديم تقارير عالمية النطاق عن المصيد من أعالي البحار. والحاجة الى قاعدة بيانات مشتركة لمصايد أسماك أعالي البحار ملحة فى مواجهة ضغط الصيد المتزايد على أعالي البحار، الذى ينطوى على تهديد يتمثل فى حدوث افراط خطير فى صيد أنواع معينة •

٧٧ - ٤ وأحد القيود الرئيسية التى تعترض سبيل قابلية الموارد السمكية البحرية للاستمرار هو الافتقار الى آلية ملائمة لمعالجة موضوع الاستخدام الرشيد لهذه الموارد. وقد أدى عدم وجود اتفاق مناسب بين الأطراف المهمة على تخصيص حقوق الصيد فى أعالي البحار الى منافسة جامحة والى خطر الأضرار بقاعدة الموارد. ومن الضرورى أيضا الاهتمام بتحسين اختيار معدات الصيد كيما تناسب الأنواع المستهدفة، والثنى عن استخدام طرق الصيد المضيعة التى تدمر المواطن الطبيعية وتسبب اختلال توازن النظم الايكولوجية المائية •

٧٨ - ٤ ومصايد الأسماك الساحلية هي أهم فئة من وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية ومن وجهة النظر الخاصة بالأمن الغذائى، وكثيرا ما تعانى هذه المصايد من تدهور البيئة وفرط ضغط الصيد. ونتيجة لذلك فان المناطق الساحلية التى تعمل فيها مشروعات المنظمة فى مجال مصايد الأسماك تعانى من سوء الأحوال بالفعل. وفى هذا المدد، تخطط المنظمة لتنفيذ مشروع للإدارة المتكاملة لمصايد الأسماك الساحلية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على أساس مشترك بين الأقاليم •

٧٩ - ٤ ومصايد الأسماك الحرفية، وهى الدعامة الأساسية لمجتمعات ريفية كثيرة، تهددها مخاطر تضاؤل قاعدة الموارد ومزاحمة

٧٢ - ٤ ورغم تزايد الوعي بتدهور البيئة لا تزال هناك حاجة الى الفهم الأفضل لكيفية تحديد وتنفيذ المشروعات التي تكفل تنمية موارد مصايد الاسماك على نحو سليم بيئيا وقابل للاستمرار من أجل المبتلين بالفقر الناجم جزئيا عن عوامل اجتماعية وديموغرافية. فبالنسبة لهم كثيرا ما يكون التحسن العاجل القصير الأجل في مستويات المعيشة أهم من ضرورة حماية قاعدة الموارد من أجل أجيال المستقبل.

#### القضايا البيئية داخل الفئات المختلفة لمشروعات مصايد الاسماك

٧٣ - ٤ طبقا لتقدير أجرى لمائة وثمانين مشروعا قطريا في مجال مصايد الاسماك نفذتها المنظمة في عام ١٩٩١ فان الأهداف البيئية النوعية نادرا ما كانت السمة الرئيسية، رغم أن هذه الجوانب كانت مشمولة ضمنا في كثير من الأعمال. وتشير الفقرات التالية الى بعض القضايا والمشكلات البارزة في القطاعات الفرعية الرئيسية لمصايد الاسماك والتي يجب معالجتها على نحو متزايد وبمزيد من الوضوح في برامج المستقبل.

٧٤ - ٤ وتتزايد أهمية تربية الأحياء المائية بالاقتران مع خضوع الموارد البحرية لاستغلال أشقل وطأة، لكن هناك قلق متزايد بشأن تأثير التلوث والمشكلات البيئية على مصايد تربية الاسماك. وقد اتخذت التطورات الأخيرة في مشروعات تربية الأحياء المائية التي تساعد المنظمة مسارين هما:  
(١) تربية الأحياء المائية على نطاق واسع في المناطق الريفية، التي تمارس على أسس تقليدية ويرجح أنها ستتأثر البيئة أكثر مما يرجح أنها ستؤثر فيها، (٢) تربية الأحياء المائية على نحو أشد كثافة وأشد اتساما بالطابع التجاري، وقد تؤدي هي أيضا الى عواقب بيئية غير مرغوب فيها.

٧٥ - ٤ ينصب التشديد في برامج المنظمة على تربية الاسماك على النطاق الصغير مع توجيه اهتمام خاص الى المساعدة في التخطيط، وأمراض الاسماك، والأعلاف السمكية ونظم تغذية الاسماك، والنواحي الوراثية والتنوع البيولوجي، والتسويق. ونظرا لأنه لا تربي حاليا سوى أنواع قليلة فان الأمر يقتضى ايلاء مزيد من الاهتمام للحفاظ على تنوع الأنواع البرية الى

عن الأضرار. وفي كثير من الأحيان يكون هذا العمل المتخصص خارج مجال نشاط مركز الاستثمار وتضطلع به جهات مؤهلة، من مؤسسات أو استشاريين، تتعاقد معها على نحو مستقل الوكالة الممولة أو المقترض المحتمل. وتشارك الأقسام الفنية بالمنظمة في إجراء هذه التقديرات أو تقدم المشورة بمددها، حسبما يكون ملائماً.

٨٢ - ٤ أما المشروعات المحددة بموجب الدراسة على أنها مشروعات يحتمل أن تكون لها آثار أقل ضرراً - مثل الأثار التي يمكن إلى حد بعيد الوقاية منها بالتصميم الدقيق للمشروعات - فيظل المركز مسؤولاً عنها مسؤولية تامة بوجه عام. وفي هذه الحالات تناقش عادة أي ضوابط بيئية أو تدابير تصميمية، يقترحها العاملون في مركز الاستثمار، مع الأقسام الفنية بالمنظمة، التي يمكن طلب مشورتها ومساعدتها. كما تراجع المقترحات في هذا الصدد مع الوكالة الممولة المقترحة والحكومة المعنية.

٨٤ - ٤ وما فتئت قابلية مشروعات الاستثمار للاستمرار تقنيا تشكل دائماً مجال تركيز رئيسي لعمل مركز الاستثمار، بمعنى أن التقنيات التحليلية المعيارية القائمة على الأساليب الخاصة بالتدفقات النقدية المخصومة تفرض تقدير الانتاج لمدة عشرين سنة أو أكثر في المستقبل. وحيثما لا يمكن تحقيق استمرار النواتج لا يحتمل أن تكون الاستثمارات سليمة. ومع ذلك فقد أصبحت القابلية للاستمرار، مع الاهتمامات البيئية، قضية رئيسية في أعمال تصميم المشروعات التي يوظف بها مركز الاستثمار، خلال السنوات الأخيرة.

٨٥ - ٤ وقد أظهرت الأدلة المتراكمة من مشروعات الاستثمار السابقة أنه لا يمكن الاعتماد على القابلية للاستمرار تقنيا، ولا سيما في مواجهة الضغط المتزايد على قاعدة الموارد بسبب النمو السكاني. وأصبح واضحاً بالقدر ذاته أن تحقيق القابلية للاستمرار يعتمد بشكل حاسم على حفز مستخدمي الموارد، وهم عادة أفراد أو مجتمعات محلية، إذ لا يمكن توقع تحقيقها استجابة للأوامر الحكومية فحسب ودون مشاركتهم النشطة.

٨٦ - ٤ وفي عدد من الحالات المهمة استخدمت أعمال التعاون التقني في إطار الأقسام التقنية للمنظمة لتحقيق فوائدها مباشرة

معدات الصيد التجارية المتنقلة والواسعة النطاق. وشمة حاجة الى ادماج مصايد الاسماك الحرفية على نحو متزايد فى المنظور الأوسع لاهداف التنمية الريفية، والى التليم على نحو أفضل بالدور الاساسى الذى تقوم به المرأة فى هذا القطاع الهام. وتحظى هذه الجوانب بالاهتمام فى اطار المشروعات الاقليمية المذكورة اعلاه \*

ادماج حماية البيئة والقابلية للاستمرار فى اعمال المنظمة فى مجال الإعداد للاستثمار

٤ - ٨٠ ان مشروعات الاستثمار فى الزراعة والغابات ومصايد الاسماك، التى يحددها و/او يعدها مركز الاستثمار التابع للمنظمة (كيما يمولها البنك الدولى والمصارف الاقليمية والصندوق الدولى للتنمية الزراعية وغيرها)، ينظر اليها دائما من وجهة النظر الخاصة بتأثيرها البيئى المحتمل وقابليتها للاستمرار المادى والمالى/الاقتصادى. ولزيادة استجابة العاملين فى مركز الاستثمار مع هذه الاهتمامات فى جميع اعمال المشروعات، شكل المركز مؤخرا فريقا صغيرا متعدد التخصصات وكلفه بالعناية بهذا الموضوع وبضمان ادماج الجديد من الاجراءات والمنهجيات فى اعمال المركز فى مجال تصميم المشروعات. وتتخذ الآن اجراءات تعيين اول مسؤول بيئى فى المركز. ومن المتوقع ان يظلع هذا المسؤول البيئى، الى جانب مهامه الاخرى، بتعزيز الارتباط مع الاعمال المتصلة بالبيئة فى اطار برامج المنظمة فى مجال المساعدات التقنية \*

٤ - ٨١ وتجرى الآن بصفة روتينية دراسة جميع مشروعات الاستثمار، التى تعد بمساعدة مركز الاستثمار، بغية تحديد تأثيرها الحتمل على البيئة. ويطلب من المركز عموما، فى اضطلاع بدوره باعتبار الوسيط بين المقترض المحتمل والوكالة الممولة، ان يقوم ضمن أمور أخرى بمتابعة اجراءات الدراسة المعمول بها فى الوكالة الممولة المحتملة، ويكون البنك الدولى الشريك الرئيسى فى هذا الصدد \*

٤ - ٨٢ ويوصى باجراء تقدير بيئى مفصل للمشروعات المحددة على أنها مشروعات يحتمل أن تكون لها آثار معاكسة وخيمة على البيئة او تتطلب اعتمادات خاصة للتخفيف من هذه الآثار او للتعويض

المجتمعى بالمشكلات والطول الممكنة وتوفير الوسائل التقنية لتنفيذ الطول (يبدأ هذا عادة على أساس تجريبى). وتتضمن هذه الوسائل تدابير معالجة القيود القانونية والحيازية والمؤسسية، وتدريب العاملين والمجتمع المحلى، وإشراك المنظمات غير الحكومية، وتوفير ما يلزم من اعتمادات ومنح لتشجيع اسهامات المجتمع المحلى والتعويض عن بعض التكاليف الخاصة، وتوفير ما يلزم من قواعد البيانات والقدرات المحلية لرصد البيئة وتقييمها.

وكما فى الجهات الأخرى فى المنظمة - حيث تجرى زيادة التركيز بدرجة كبيرة فى تصميم مشروعات المساعدة التقنية على القابلية للاستمرار وحماية البيئة والتأثيرات البيئية - تحرك مركز الاستثمار أيضا تحركا حاسما لتركيز الانتباه على هذه الاعتبارات ذاتها فى أعماله فى مجال الأعداد للاستثمار. وقد ثبت بالفعل أن الارتباط بين التعاون التقنى للمنظمة وأعمال الاستثمار مناسبة وقيمة فى هذا الصدد، ويمكن توقع أن يزداد هذا الارتباط قوى فى الأعوام المقبلة.

للأعمال اللاحقة الخاصة بالأعداد للاستثمار. وعلى سبيل المثال فإن أعمال المساعدة التقنية التي قامت بها المنظمة بشأن المناهج "الحديثة" لصيانة التربة كانت بالغة الأهمية لأنشطة الأعداد المتصلة بالبيئة، التي يضطلع بها المركز. فبدلاً من الأثغال المدنية المرتفعة التكلفة، تروج المناهج الحديثة لتعزيز غطاء الكتلة الحيوية وتحسين التربة والحد من فقدان المياه مع رفع الإنتاجية، وبذلك ترتفع العوائد المحتملة لمستخدمي الأراضي في الأجل القصير. وبيبان أن المناهج الحديثة المتعلقة بالقابلية للاستمرار محتملة "الربحية"، مهدت هذه المساعدات التقنية التي تقدمها المنظمة السبيل إلى مجموعة جديدة من الإمكانيات الاستثمارية.

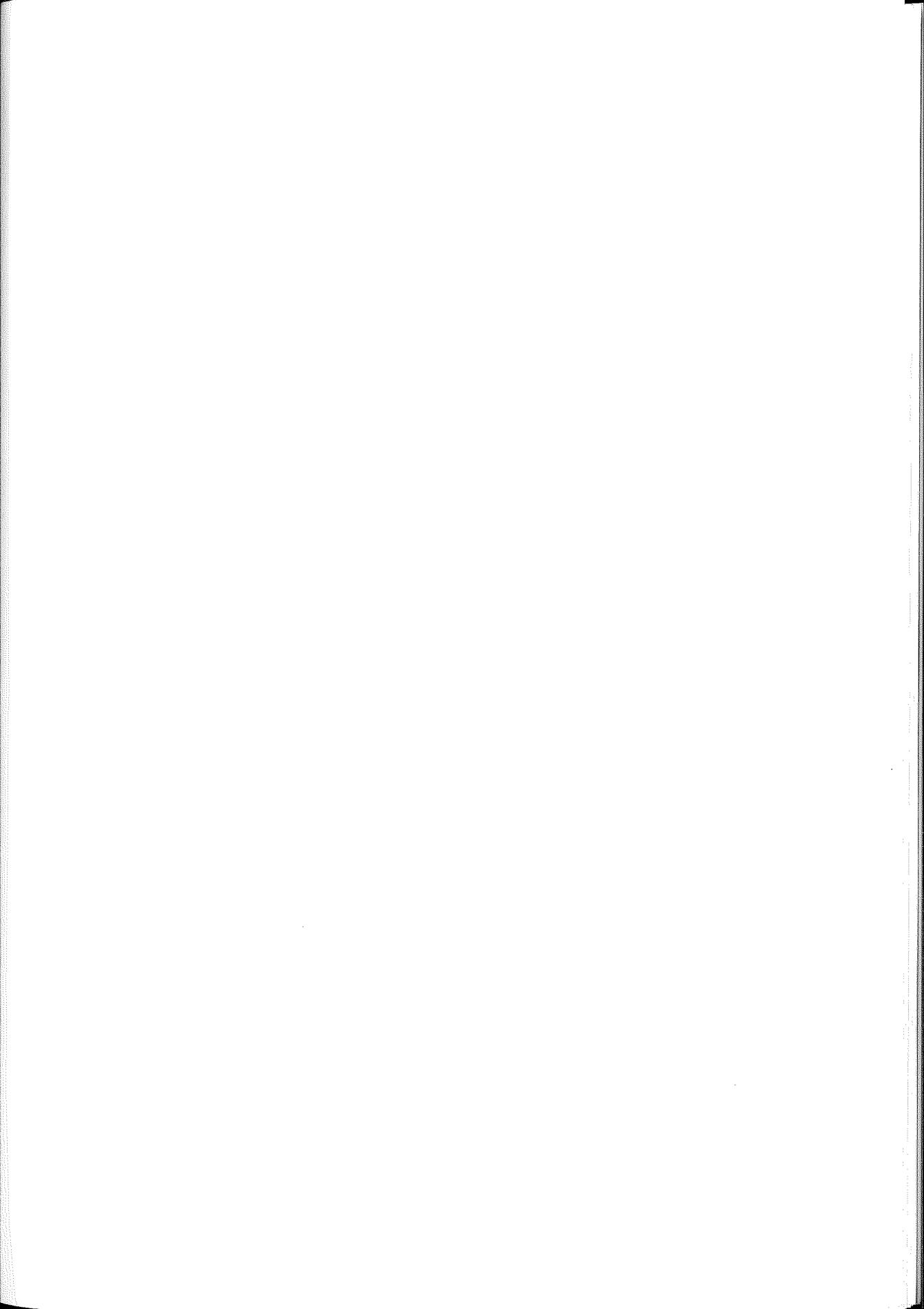
ويتضمن برنامج عمل مركز الاستثمار نسبة متزايدة من المشروعات التي لها بعد واضح خاص بالبيئة أو القابلية للاستمرار. كما أن المشروعات التي أعدت من أجل كولومبيا وهاييتي وجامايكا وتنزانيا بتكلفة استثمارية إجمالية مقدارها نحو ٢٠٠ مليون دولار سعت، بطرق مختلفة، على الجمع بين تعزيز حماية تجمعات المياه وتنمية الغابات. وتقوم مجموعة مشروعات في البرازيل، يتوقع أن تقترب تكلفتها الاستثمارية النهائية من ٤٠٠ دولار أمريكي، بالترويج للمناهج "الحديثة" لصيانة التربة بين المزارعين المشغولين بالزراعة المميكنة الذين رأوا أن رزقهم في المستقبل يهدده شدة جريان مياه الأمطار وما يرتبط به من تعرية التربة. وتسعى جميع مشروعات أفريقيا، أو مقترحات مشروعات بينان وبوركينا فاسو وإثيوبيا وغامبيا وغانا ونيجيريا، إلى تشجيع المناهج المجتمعية لإدارة الموارد على نحو أكثر قابلية للاستمرار أو لوقف التدهور الحالي للتربة بربط الصيانة بتحقيق مزايا محسنة في الأجل القصير. وتسعى مشروعات أخرى إلى إدخال الإدارة المحسنة للأراضي لأغراض القابلية للاستمرار في الصين، حيث يرجح أن تقترب الاستثمارات الإجمالية من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، ويهدف مشروعان أصغر في اليمن (استثمار إجمالي بقيمة ٢٣ مليون دولار أمريكي) إلى تثبيت الكثبان الرملية وتحسين إدارة موارد المياه الشحيحة على نحو قابل للاستمرار.

٤ - ٨٧

وتعالج أيضاً في إطار هذه المشروعات طائفة من الموضوعات المحيطة بالهدفين الرئيسيين المتمثلين في خلق الوعي

٤ - ٨٨

المرفق الاحصائي





## قائمة الجداول

- الجدول ١ : الانفاق السنوى على البرامج الميدانية للمنظمة
- الجدول ٢ : التوزيع الاقليمي للمشروعات الميدانية التي تنفذها المنظمة  
(١) عدد المشروعات  
(ب) مجموع المخصصات
- الجدول ٣ : توزيع المشروعات القطرية التي تنفذها المنظمة ، مع تقسيم البلدان الى مجموعات بحسب مستوى نموها
- الجدول ٤ : الانفاق السنوى على المشروعات المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحسب بنود الصرف الرئيسية
- الجدول ٥ : المشروعات التي ساعد في اعدادها مركز الاستثمار وتمت الموافقة على تمويلها
- الجدول ٦ : مشروعات برنامج التعاون الفنى الموافق عليها حسب الأقاليم وفئات المشروعات
- الجدول ٧ : استخدام قدرات البلدان النامية : كمدخلات فى المشروعات

\* \* \* \* \*

## الجدول ٣

توزيع المشروعات القطرية التي تنفذها المنظمة  
مع تقسيم البلدان الى مجموعات بحسب مستوى نموها  
(حتى ديسمبر/كانون الاول ١٩٩٠)

المخصصات (مليون دولار)				عدد المشروعات				مجموع البلدان	عدد البلدان
المجموع	حسابات التعاون الفني	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	حسابات الأمانة	المجموع	برنامج التعاون الفني	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
٧٩٦٣	٣٦٥٠	٢٨٣	٤٠٣٠	٨٨٨	٣٢٥	٢١٩	٣٤٤	٤٣	أقل البلدان نمواً (١)
٢٣٢٢	٢٣٠	١٤	٨٨	٥٦	١١٣	١٥	٢٨	٩	بلدان أوروبا (٢)
٧٩٥٤	٢٦٢٠	٤٢٠	٣٩١٤	٩٨٨	٢٥٠	٣١٢	٤٢٦	٨٢	بلدان أخرى
١ ٦٢٤٩	٧٥٠٠	٧١٧	٨٠٣٢	١ ٩٢٢	٥٨٨	٥٤٦	٧٩٨	١٣٤	المجموع (لا يشمل المشروعات الإقليمية والعالمية والمشاركة بين الأقاليم)

ملاحظة: لا يشمل المشروعات الإقليمية والعالمية والمشاركة بين الأقاليم. ولذا فإن أرقام المجموع الواردة في هذا الجدول لا تتطابق مع أرقام المجموع الواردة في الجدول ٢.

(١) أقل البلدان نمواً بحسب الأقاليم: أفريقيا: بينان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، كاب فيردى، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، رواندا، ساوتومي وبرنسيبي، سيراليون، توغو، أوغندا، تنزانيا.

آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، بنغلاديش، بهوتان، كيريباتي، جمهورية لاوس، ملديف، ميانمار، نيبال، ساموا، توفالو، فانواتو.

أمريكا اللاتينية: هايتي

الشرق الأدنى: جيبوتي، الصومال، السودان، اليمن.

(٢) البانيا، بلغاريا، قبرص، المجر، مالطة، بولندا، رومانيا، تركيا، يوغوسلافيا.

## الجدول ٢

التوزيع الاقليمي للمشروعات الميدانية التي تنفذها المنظمة  
(حتى نهاية ١٩٩٠)

الاقليم	البرنامج	ممول من مصادر من خارج الميزانية		المجموع
		برنامج الامم المتحدة الانمائى	برنامج التعاون الفنى	

(١) عدد المشروعات

٩٧٨	٢٤٨	٧٣٠	٣٩٣	٣٣٧	افريقيا
٥٨٣	١٣٧	٤٤٦	١٣٦	٣١٠	آسيا والمحيط الهادى
٢٨٥	١٣٠	١٦٥	٨٥	٨٠	امريكا اللاتينية
٢٨٧	٧١	٢١٦	١٠٦	١١٠	الشرق الادنى
٥٩	١٥	٤٤	١٥	٢٩	أوروبا
١٣٣	-	١٣٣	١٢٤	٩	مشروعات عالمية ومشتركة بين الاقاليم
٢ ٣٢٥	٥٩١	١ ٧٣٤	٨٥٩	٨٧٥	المجموع

(ب) مجموع المخصصات (مليون دولار)

المجموع	برنامج التعاون الفنى	برنامج الامم المتحدة		المجموع	
		حسابات الامانة	حسابات الانمائى		
٩٠٧	٣٢	٨٧٥	٤٥٦	٤١٩	افريقيا
٤٨٢	١٩	٤٦٣	١٥٢	٣١١	آسيا والمحيط الهادى
١٤٦	١٧	١٢٩	٨٤	٤٥	امريكا اللاتينية
٣٥٥	١٠	٣٤٥	٢٥٦	٨٩	الشرق الادنى
٣٤	١	٣٣	٢٤	٩	أوروبا
٢٤٨	-	٢٤٨	٢٤٠	٨	مشروعات عالمية ومشتركة بين الاقاليم
٢ ١٧٢	٧٩	٢ ٠٩٣	١ ٢١٢	٨٨١	المجموع

## الجدول ٥

المشروعات التي ساعد في اعدادها مركز الاستثمار وتمت الموافقة على تمويلها

السنة	البنك الدولي	المنندوق الدولي للتنمية الزراعية	مصرف التنمية الافريقي	مصرف البلدان الأمريكية للتنمية	مصرف التنمية الآسيوي الانتاجية	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع والمنظمة والمصارف	برنامج التعاون بين المنظمات والمصارف اخرى (١)	الاشترك فئسى التمويل	المجموع
عدد المشروعات									
١٩٨٥	٢٠	٨	٧	-	١	٣	٢	٧	٤٨
١٩٨٦	١٦	٨	٧	-	٥	-	١	٣	٤٠
١٩٨٧	١٤	١٠	٦	٢	١	٦	١	١	٤١
١٩٨٨	١٩	١٢	٣	-	-	٥	١	٤	٤٤
١٩٨٩	٢٠	٩	٢	-	٤	٧	-	١	٤٣
١٩٩٠	١٩	١٢	٣	-	-	٤	-	-	٣٨
حجم القروض الخارجية (بملايين الدولارات الأمريكية)									
١٩٨٥	٥٦٨	٤٨	١١١	-	٥	٥	١	٢٩	١٠٣١
١٩٨٦	١٠٩٥	٦١	١٢١	-	٣٠٨	-	١	١٩	١٦٧٤
١٩٨٧	٤٦٤	٩٥	٨٥	٤٥	١٤	١١	٣	٤	٨٩٩
١٩٨٨	٥١٩	١٤٦	٢٨	-	-	١١	(٢)-	١١٨	١٠٢٥
١٩٨٩	١١٣٨	١٠٠	٣٤	-	١٣٤	٣٦	-	١	١٧٨٢
١٩٩٠	١٠٥٩	١٨١	٦٠	-	-	١١	-	-	١٤٩٠
مجموع الاستثمارات (٢) (بملايين الدولارات الأمريكية)									
١٩٨٥	١١٨٩	٣٣٦	٢٠٦	-	٦	٩	٣٤	٦٧	١٨٤٧
١٩٨٦	٢١٩١	١٢٣	١٨٥	-	٤٤٦	-	٢	٣٧	٢٩٨٥
١٩٨٧	٩١٤	١٨٤	١٢٣	٦٢	٢٢	١٥	٥	١٠	١٣٣٥
١٩٨٨	١٢٢٢	٢٧٢	٣٢	-	-	١٤	١٠	١١٩	١٦٦٩
١٩٨٩	٣٣٩٧	١٩٦	٣٨	-	١٩٥	٣٥	-	٣	٣٨٦٤
١٩٩٠	٢١٩٧	٣١٠	٦٨	-	-	١٢	-	-	٢٥٨٨

ملاحظة : قد لا تتطابق المجاميع بسبب التقريب.

- (١) الصناديق العربية، والمؤسسات شبه الاقليمية، وحساب الامانة الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لتعاون اللاجئين، وصندوق التنمية الأوروبي التابع للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والصادر الشائنية، والمشروعات الممولة تمويلًا كاملاً من الحكومات.
- (٢) ممولة بالكامل من مصادر محلية.
- (٣) مجموع تكاليف الاستثمار بما في ذلك مشاركة الحكومات.

الجدول ٤

الانفاق السنوى على المشروعات المشتركة بين المنظمة  
وبرنامج الامم المتحدة الانمائى : بحسب بنود الصرف الرئيسية

	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤						
	مليون دولار												
	% امريكى	بنود الصرف											
العاملون	١٠٠٠٤	٩٢٢	٥٠٥	٧٨٣	٥٣٦	٦٨٨	٥٤٤	٦٠٣	٥٧٠	٦٢٠	٦٢٩	٦٨٧	
التعاقد من الباطن	٤٣	١٥	٢٤	١٦	٢٥	٣١	٤٠	٣٢	٥٦	٢٤	٢٨	٢٨	
التدريب	٢٥٦	١٣٢	٢١٧	١٢٨	١٩٩	١١٠	١٤٠	١٤٢	١٠٥	١٢٢	١١١	١٢١	
المعدات	٢٥٨	٢٢٢	٢٦٦	٢٨١	٤٢٥	٢٣٧	٢٤٥	٣١٥	٢٣٨	٢٧٦	١٧٨	١٩٥	
مصرفات متنوعة	٩٩	٦٩	١١٤	٧٠	١٠٨	٦٨	٨٨	٥٦	٧٢	٦٢	٧٣	٦١	
المجموع	١٧٦٠	١٠٠٠	١٦٤٣	١٠٠٠	١٥٥٠	١٠٠٠	١٢٨٤	١٠٠٠	١٢٨٨	١٠٠٠	١١٥٩	١٠٠٩	

## الجدول ٧

استخدام قدرات البلدان النامية : كمدخلات في المشروعات  
(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حسابات الأمانة، برنامج التعاون الفني)

العناصر حسب السنة		الاجمالي للمنظمة	منه للبلدان النامية
١ - خبراء عاملون (١)			
١٩٨١	١ ٨٦٠	٨٢٦	٪٤٤
١٩٨٢	١ ٦٣٦	٧٤٦	٪٤٦
١٩٨٣	١ ٦٢٥	٧١٠	٪٤٤
١٩٨٤	١ ٥٨٧	٧١١	٪٤٥
١٩٨٥	١ ٦٢٥	٧٦٦	٪٤٧
١٩٨٦	١ ٥٥٦	٦٩٠	٪٤٤
١٩٨٧	١ ٤٤٣	٦٥٦	٪٤٥
١٩٨٨	١ ٣٥٢	٦٣٦	٪٤٧
١٩٨٩	١ ٠١٢	٥٤٢	٪٥٤
١٩٩٠	٩٢٦	٥٠١	٪٥٤
٢ - عدد الترشيحات المقدمة (٢)			
١٩٨١	٦١٨	٢٧٨	٪٤٥
١٩٨٢	٦٦٥	٣٣٩	٪٥١
١٩٨٣	٤٩١	٢٤٣	٪٤٩
١٩٨٤	٦٣٩	٣٣١	٪٥٢
١٩٨٥	٤٧٠	٢٦٦	٪٥٧
١٩٨٦	٤٧٨	٢٢٥	٪٤٧
١٩٨٧	٥٨٥	٣٠٠	٪٥١
١٩٨٨	٥١٦	٢٧٩	٪٥٤
١٩٨٩	٤١٠	٢٣١	٪٥٦
١٩٩٠	٣٦٣	١٩٩	٪٥٥
٣ - المنح الدراسية المقدمة (٣)			
١٩٨١	٩٩٤	٣٩٦	٪٤٠
١٩٨٢	٨٨٩	٣٢٢	٪٣٦
١٩٨٣	٨٧٤	٣٤٩	٪٤٠
١٩٨٤	٩٣٠	٤٠٧	٪٤٤
١٩٨٥	١ ١٤٩	٤٤١	٪٣٨
١٩٨٦	١ ١٣٠	٤٧١	٪٤٢
١٩٨٧	٩٠٢	٣٥٦	٪٣٩
١٩٨٨	١ ٠٤٦	٤٩٠	٪٤٧
١٩٨٩	١ ١٢٤	٤٨٢	٪٤٣
١٩٩٠	١ ١٣٥	٥١٨	٪٤٦
٤ - العقود المبرمة (بآلاف الدولارات)			
١٩٨١	١٧ ٥٨٣	٩ ٨٦٧	٪٥٦
١٩٨٢	١٨ ٥٩٩	٤ ٥٧٣	٪٢٥
١٩٨٣	١٩ ٦٤٤	٦ ٠٩٥	٪٣١
١٩٨٤	٢٥ ٧٥٧	١٣ ٢٤٠	٪٥١
١٩٨٥	٢٣ ٣٥٤	١٣ ٣٥٠	٪٥٧
١٩٨٦	١٣ ٠٦٣	٤ ٣٢١	٪٣٣
١٩٨٧	١٥ ٤٦١	٤ ١٤٨	٪٢٧
١٩٨٨	٢٩ ٥٨٥	٣ ٩٦٩	٪١٣
١٩٨٩	١١ ٤٠١	٤ ٢٥٧	٪٣٧
١٩٩٠	١٣ ٦٣٠	٩ ٨٠٣	٪٧٢
٥ - طلبات المعدات (بآلاف الدولارات)			
١٩٨١	٧٩ ٠٧٢	٢١ ٥٦٧	٪٢٧
١٩٨٢	٤٨ ٧٨٣	٨ ٠٦٩	٪١٧
١٩٨٣	٤٩ ٧٧٧	١٠ ٢٥٥	٪٢١
١٩٨٤	٥١ ٠٨٣	١٠ ٥٥٠	٪٢٠
١٩٨٥	٥٥ ٣٧٠	٨ ٨٨٦	٪١٦
١٩٨٦	٦٩ ٨٩٩	١٠ ٧٤٣	٪١٥
١٩٨٧	٥٩ ٤٩٩	٨ ٩٢٢	٪١٥
١٩٨٨	٧٧ ٤٩٩	٩ ٧١٦	٪١٣
١٩٨٩	٦٠ ٨٩٥	٨ ٦٦٧	٪١٤
١٩٩٠	٤٨ ٨٧٣	٦ ٤٩١	٪١٣

(١) بمن في ذلك الخبراء الاستشاريون وباستثناء الموظفين المهنيين  
المساعدين.

(٢) باستثناء الخبراء الاستشاريين والموظفين المهنيين المساعدين.

(٣) تشير الأرقام الى عدد البلدان التي نفذت فيها المنح الدراسية في  
سنة معينة (اي الأرقام الأعلى) وليس الى الأعداد الفعلية للمنح  
الدراسية، وهذا انسب لبيان استخدام المنظمة لقدرات البلدان  
النامية.



